الشعب ويكاند

ISSN 1111-0449 | الخميس 29 محرم 1442 هـ الموافق لـ 17 سبتمبر 2020م العدد: 18356 الثمن 10 دج | الموقع الإلكتروني www.echaab.dz | france prix 1 €

تسيير أعرج ومستقبل غامض

الاحتراف.. بين المال والسياسة

ص15

الرئيس تبون يعزّي عائلة موسى طراوري والشعب المالي

ص03

الحكومة تدرس قانونا يتعلق بالمالية ومشاريع مراسيم تنفيذية

ص02

مناطق الظل.. وضعية تحاكي التهميش وسوء التسيير

الوجه الآخر ببلديات المحمدية في معسكر

المحمدية، من كبرى دوائر ولاية معسكر من حيث المساحة والكثافة السكانية، كانت في وقت ما صمام الاقتصاد المحلي، بصيتها الذائع في إنتاج وتصدير منتوجات فلاحية ذات أهمية اقتصادية بالغة، بداية من زراعة القطن، التبغ، الخضروات، تربية النحل وزراعة أزيد من 20 نوعا من الحمضيات.

ص08

كان يستعمل مواقع التواصل الاجتماعي

توقيف مدبر «رحلات سرية» في مستغانم

ص24

ملف

شرح مشروع تعديل الدستور تمهيدا للاستفتاء

سياسيون ومجتمع مدني في حملة

وصلت وثيقة تعديل الدستور مرحلتها الأخيرة، حيث ستطرح للاستفتاء في الفاتح نوفمبر القادم، لكن قبل هذا الموعد الحاسم انطلقت حملة مختلفة الأبعاد لشرح التعديلات المتضمنة في الوثيقة بغية شرحها وتعريفها للمواطن، لاستقطاب أكبر عدد ممكن للتصويت على المشروع، لاعتمادها دستورا جديدا للبلاد.

ص04-05

لوضع حد للاستيراد «المفرط والتسيير «البيروقراطي»

مخطط للإقلاع الصناعي بدراسات استشرافية

تبدو مهمة النهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر في نظر المتشائمين «صعبة» ولكن حسب الخبراء ليست «مستحيلة»..

ص09

تُعتبر نتاج ثورة تكنولوجيا المعلومات

الهُوية الافتراضية.. اتصال أم انعزال؟

ص17

مركب الحجار أمام تحديات كبرى

العملاق الاقتصادي يعود إلى الواجهة

يعد مركب الحجار للحديد والصلب من أهم الإنجازات التي تحققت على أرض الجزائر، ليكون أكبر مصنع للحديد في شمال إفريقيا ومن بين أهم 60 مصنعا في العالم، حيث يتربع المركب على مساحة تقدر بـ 800 هكتار، وقد شهدت سنة 1969 تدشين أول فرن عال بالمصنع، الذي عرف أوج عطائه سنوات الثمانينيات، حيث بلغ إنتاج الفولاذ السائل به 700 ألف طن، ليرتفع سنة 1985 إلى أكثر من 5 مليون طن، وهي أكبر نسبة لإنتاج الفولاذ السائل يعرفها مركب الحديد والصلب في تاريخه..

ص09

تصوير: عباس تيليوة

عبد الرحمان حماد، رئيس اللجنة الأولمبية الجزائرية، لـ«الشعب ويكاند»:

هدفي التنسيق والعمل مع الجميع

طالب رئيس اللجنة الأولمبية الجديد عبد الرحمان حماد، في حوار خص به «الشعب ويكاند»، الأطراف الفاعلة في الحركة الرياضية بتوحيد الصفوف والعمل معا، بتنسيق تام وتغليب المصلحة العامة للرياضة الجزائرية للخروج من دوامة صراعات عكرت صفو المحيط الرياضي وانعكست على أداء الرياضيين والنتائج المسجلة في مواعيد دولية.

ص12-13

الوضعية الوبائية

الإصابات الجديدة: 232

حالات الشفاء: 159

الوفيات: 13

إجمالي الإصابات: 48966

المتماثلون للشفاء: 34517

الاجتماع خصص للمالية والفلاحة والسكن والبريد

الحكومة تدرس قانونا يتعلق بالمالية ومشاريع مراسيم تنفيذية

ترأس الوزير الأول، عبد العزيز جراد، أمس الأربعاء، اجتماعا للحكومة، بتقنية التحاضر المرئي عن بُعد، تناول جدول أشغاله مشروعا تمهيديا لقانون يتعلق بقطاع المالية وخمسة مشاريع مراسيم تنفيذية تخص قطاعات التكوين والتعليم المهنيين، الفلاحة، السكن، إلى جانب تقديم عرض يتعلق بقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، حسب بيان لمصالح الوزير الأول.

جاء في البيان: «ترأس الوزير الأول، عبد العزيز جراد، الأربعاء 16 سبتمبر 2020، اجتماعًا للحكومة جرى بتقنية التحاضر المرئي عن بعد.

وتضمن جدول الأعمال مشروعا تمهيديا لقانون يتعلق بقطاع المالية وخمسة مشاريع مراسيم تنفيذية تخص قطاعات التكوين والتعليم المهنيين، والفلاحة، والسكن. وتم خلال هذا الاجتماع، تقديم عرض يتعلق بقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير المالية يتعلق بدراسة المشروع التمهيدي للقانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018.

وجدير بالذكر أن مشروع هذا النص، الذي اتخذ تطبيقا للمادة 179 من الدستور وأحكام القانون المتعلق بقوانين المالية، يحدد نتائج تنفيذ قانوني المالية الأصلي والتكميلي للسنة المالية المعنية.

علاوة على ذلك، وطبقا للمادة 18 من الأمر رقم 95 ـ 20 المؤرخ في 17 جويلية 1995، المتعلق بمجلس المحاسبة، فإن مشروع قانون تسوية الميزانية سيكون مرفوقا بتقرير تقديري لمجلس المحاسبة، يتضمن خصوصا، تحليل عمليات الميزانية العامة للدولة وشروط تسيير الاعتمادات واستعمالها.

بعد ذلك، استمعت الحكومة إلى عرض قدمته وزيرة التكوين والتعليم المهنيين يتعلق بدراسة مشروع مرسوم تنفيذي يحدد شروط تعيين معلم التمهين ومهامه وكيفيات منح منحة التأطير البيداغوجي للتمهنين.

يرمي مشروع هذا المرسوم التنفيذي إلى تنظيم نمط التكوين المهني والتمهين من خلال تحديد شروط تعيين معلم التمهين ومهامه من جهة، وكيفيات منح منحة التأطير البيداغوجي للمتمهنين إلى معلم التمهين، من جهة أخرى.

وقد صادقت الحكومة على مشروع هذا المرسوم التنفيذي.

من جهة أخرى، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير الفلاحة والتنمية الريفية يتعلق بدراسة مشروع مرسوم تنفيذي يتضمن إلغاء تصنيف أراض فلاحية موجهة لإنجاز مجمعات سكنية لفائدة منكوبي الزلزال الذي حدث بولاية ميلة يوم 27 جويلية 2020.

يندرج مشروع هذا المرسوم التنفيذي المتضمن إلغاء تصنيف أراض فلاحية، في إطار ترتيبات التكفل بمنكوبي الزلزال الذي حدث في ولاية ميلة يوم 27 جويلية 2020، ومن الواجب أن يسمح بتكوين تجزئات قابلة للبناء لفائدة المنكوبين.

وقد صادقت الحكومة على مشروع هذا المرسوم التنفيذي.

فضلا عن ذلك، استمعت الحكومة إلى عرضين قدمهما وزير السكن والعمران والمدينة:

يتعلق أحدهما بدراسة مشروع مرسوم تنفيذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 06 ـ 233 المؤرخ في 4 جويلية 2006 والمتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز بعض منشآت وتجهيزات وهياكل المدينة الجديدة لسيدي عبد الله.

ويتعلق الثاني بدراسة مشروع مرسوم تنفيذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 04 ـ 275 المؤرخ في 5 سبتمبر 2004 والمتضمن إنشاء المدينة الجديدة لسيدي عبد الله.

ويهدف مشروعا هذين النصين إلى التكفل بالعوائق المرتبطة أساسا بوفرة العقار، والتي انعكس أثرها بالتأخر في تنفيذ برامج إنجاز المساكن بمختلف صيغها على مستوى المدينة الجديدة لسيدي عبد الله.

واستمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير السكن والعمران والمدينة يتعلق بدراسة مشروع مرسوم تنفيذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 322.06 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 الذي يحدد مهام هيئة المدينة الجديدة لحاسي مسعود وتنظيمها وكيفيات سيرها.

وصادقت الحكومة على مشروع مرسوم تنفيذي يتضمن تحويل مشروع إنجاز المدينة الجديدة لحاسي مسعود من وزارة الطاقة إلى وزارة السكن والعمران والمدينة، وإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة المكلفة بالمشروع.

وأخيرا، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية حول تنفيذ المخطط الوطني للتصديق الإلكتروني وإطلاق نشاط التصديق الإلكتروني».

تجزئات بناء للمنكوبين في زلزال ميلة

صادقت الحكومة، أمس الأربعاء، بالجزائر، خلال اجتماعها برئاسة الوزير الأول، عبد العزيز جراد، على مشروع مرسوم تنفيذي يتضمن إلغاء تصنيف أراضي فلاحية ويسمح بتكوين تجزئات قابلة للبناء لفائدة منكوبي الزلزال الذي ضرب ولاية ميلة مؤخرا.

وخلال الاجتماع، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير الفلاحة والتنمية الريفية، يتعلق بدراسة مشروع مرسوم تنفيذي يتضمن إلغاء تصنيف أراض فلاحية موجهة لإنجاز مجمعات سكنية لفائدة منكوبي زلزال ميلة، حسب بيان لمصالح الوزير الأول.

ويندرج مشروع هذا المرسوم التنفيذي في إطار «ترتيبات التكفل بمنكوبي الزلزال الذي حدث في ولاية ميلة يوم 27 جويلية 2020، والذي سيسمح بتكوين تجزئات قابلة للبناء لفائدة المنكوبين».

المدينة الجديدة لحاسي مسعود

المشروع تحت وصاية وزارة السكن

صادقت الحكومة، أمس، خلال اجتماع ترأسه الوزير الأول، عبد العزيز جراد، على مشروع مرسوم تنفيذي يتضمن تحويل مشروع إنجاز المدينة الجديدة لحاسي مسعود من وزارة الطاقة إلى وزارة السكن والعمران والمدينة، وإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة المكلفة بهذا المشروع، حسب بيان لمصالح الوزير الأول.

واستمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير السكن والعمران والمدينة يتعلق بدراسة مشروع مرسوم تنفيذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 الذي يحدد مهام هيئة المدينة الجديدة لحاسي مسعود وتنظيمها وكيفيات سيرها.

واستمعت الحكومة إلى عرضين قدمهما وزير السكن والعمران والمدينة، يتعلق الاول بالمرسوم التنفيذي المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي المؤرخ في 4 جويلية 2006، المتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز بعض منشآت وتجهيزات وهياكل المدينة الجديدة لسيدي عبد الله، ويتعلق الثاني بدراسة مشروع مرسوم تنفيذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي المؤرخ في 5 سبتمبر 2004 المتضمن إنشاء المدينة الجديدة لسيدي عبد الله.

ويهدف مشروعا هذين النصين إلى «التكفل بالعوائق المرتبطة أساسا بوفرة العقار، والتي انعكس أثرها بالتأخر في تنفيذ برامج إنجاز المساكن بمختلف صيغها على مستوى المدينة الجديدة لسيدي عبد الله»، حسب البيان.

«الشعب» ترصد أجواء اليوم الرابع من البكالوريا

أسئلة التاريخ والجغرافيا ترفع معنويات المترشحين

في جولة استطلاعية آراء التلاميذ الذين امتحنوا في مادة التاريخ والجغرافيا، حيث استغرقت المواضيع المطروحة ساعتين لحلها لجميع «الشعب» بالنظر إلى سهولتها، مؤكدين أنّها أسئلة تعتمد على الحفظ بنسبة كبيرة لأنّها تحتوي تواريخ عديدة بحاجة إلى الحفظ المستمر لتذكرها.

خالدة بن تركي

جرت امتحانات البكالوريا في يومها الرابع بشكل جيّد ومنضبط ودون حدوث أي مشاكل، واطمأن المؤطرون قبل بدء الامتحان على التلاميذ وحضّروهم نفسيا لاجتياز المرحلة المصيرية دون عوائق، أو اضطرابات نفسية.

وأكد ممتحنون بمركز إجراء الامتحان بثانوية المجاهد حسين آيت احمد بباب الزوار، أن أسئلة الامتحان لهذه الدورة كانت سهلة وفي المتناول مقارنة مع بكالوريا السنوات الماضية، إلاّ أن الإشكال طرح لدى التلاميذ الذين لم يستغلوا فترة الحجر من أجل الحفظ. وأكّد أحد التلاميذ بثانوية الإدريسي أن «كورونا» عطلتنا ولم نستطع حفظ الدروس « وعبر آخر عن ارتياحه للأسئلة التي كانت سهلة ومن الدروس المقدمة «، وأكدت التلميذة آسيا « التلميذ المجتهد بإمكانه حلّ الأسئلة «.

واعتبر مترشحو شعبة الآداب والفلسفة في اليوم الرابع من دورة سبتمبر 2020 أسئلة التاريخ والجغرافيا التي امتحنوا فيها، أمس، سهلة آملين النجاح في الامتحان المصيري، وينتظر المترشحون امتحان اليوم في اللغات «الاسبانية والألمانية»، من أجل تقييم عملهم طيلة 5 أيام من الامتحان.

وعن تقييم أسئلة المواد الأساسية للشعب الأدبية تباينت الآراء، وأكد البعض أن الأسئلة اختلفت بين السهولة والصعوبة، أيّ حسب طبيعة المواد، معربين عن أملهم في الحصول على الشهادة.

وأعرب تلاميذ الشعب العلمية وتقني رياضي عن استيائهم لطبيعة أسئلة المواد الأساسية على غرار الرياضيات كانت طويلة والعلوم معقدة، غير أن أملهم في الانتقال إلى المرحلة الجامعية يبقى قائما.

تطوير الرقمنة بتسوية مشكل الإنترنت، بولنوار:

تعميم الدفع الإلكتروني سيكون على مراحل

كشفت جائحة كوفيد-19 عن الكثير من النقائص وأظهرت أهمية استخدام الرقمنة في كل التعاملات التجارية والاقتصادية خاصة بعد تضرّر العديد من التجار بسبب الحجر الصحي، وهو ما دفع الحكومة لاتخاذ قرار تطبيق الدفع الإلكتروني بداية جانفي 2021، وهو ما استحسنه رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين الجزائريين الحاج الطاهر بولنوار خلال ندوة عقدها، أمس، بمقر الجمعية ب«الصافكس» حول التسويق الإلكتروني.

سهام بوعموشة

قال بولنوار إن توفير الشروط لولوج عالم الاقتصاد الرقمي أحد الأهداف العشرة للجمعية، منذ تأسيسها، نظرا لإيجابياتها وهي تخفيض تكلفة المنتوج وزيادة المنافسة والاستهلاك، كما أنّه يسهل التسويق بفتح المجال أوسع أمام الخدمات التي تعرضها المؤسسة مع ترقية النشاطات وتسهيل إقامة ما يسمى ببنوك المعلومات، ويضمن الشفافية في التعاملات التجارية، مشيرا إلى أن هناك البعض لا يريد نجاح الرقمنة في الجزائر.

وأعلن رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين الجزائريين عن تجسيد برامج تكوين حول الرقمنة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين على المستويين المحلي والوطني، حيث سيخصّص لكل نشاط حرفي برنامج تكوين خاص، علما أن هناك 17 لجنة وطنية سيصل عددها 30 لجنة وكل واحدة تمثل نشاط حرفي معين، إضافة إلى حملات تحسيسية للتجار والحرفيين، حيث أن 70 بالمائة منهم لا يتقنون استخدام جهاز الكومبيوتر، كما كشف عن إبرام اتفاقيات مع شركات لها علاقة بنشاط الجمعية. وتطرّق رئيس الجمعية إلى الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الوطني للاندماج في عالم الرقمنة، وعلى رأسها الانقطاعات المتكررة للانترنت والتدفق الضعيف لتحميل الملفات وكذا بيروقراطية الإدارة، وعدم تأهيل المنظومة البنكية والمالية، مضيفا أنه من المستحيل تطوير الرقمنة وإنجاح برامج الدفع الإلكتروني ونحن نعاني هذه المشاكل، داعيا السلطات لتسوية مشكل الانترنيت وتقوية التدفق وعصرنة الإدارة التي ما تزال تسير بالطرق التقليدية. وطالب بولنوار من وزارة التجارة تعميم الدفع الإلكتروني على مراحل لمجموعة من النشاطات وليس دفعة واحدة، مثلا المساحات التجارية الكبرى ومكاتب الدراسات وبعد ثلاثة أشهر تمسّ النشاطات الأخرى، و- بحسبه- فلابدّ من مرافقة العملية بشروط.

ويرى المتحدث أن تقنين التجارة المتنقلة وتجارة المقايضة أمر إيجابي ويحمي هذا النوع من التجارة الذي كان متواجدا في القديم بين سكان الجنوب ودولتي مالي والنيجر من التهريب ويجعلنا نقتحم السوق الأفريقية. كما أنه يشجع الإنتاج الوطني. كاشفا عن تقديم اقتراحات للوزارة حول إحياء الأسواق الأسبوعية للحفاظ على استقرار الأسعار وإعادة تنظيم هذه الأسواق.

ودعا بولنوار لعدم تغيير قوانين الاستثمار والتجارة وهو ما يدفع المستثمرين للعزوف عن الاستثمار في الجزائر، قائلا :«نحن بصدد تحضير إقتراحات لإثراء القانون العضوي يقدّم للوزارات المعنية قبل نهاية شهر أكتوبر الداخل»، مطالبا المؤسسات البنكية بتوفير السيولة للممولين.

من جهته، قال رئيس اللجنة الوطنية للرقمنة أمين سويسي أنه يجب أن تكون القوانين تحفيزية للتجار والزبائن على حدّ سواء، مطالبا بتوفير تدفق عال لـ«الأنترنت» وتسوية مشكل الانقطاعات التي تحدث خلال امتحانات شهادتي التعليم المتوسط والبكالوريا، ممّا يعطّل نشاط التجار الذين اضطروا لتغيير مواقيت عملهم مساء، مشيرا إلى عدم إمكانية الحديث عن التجارة الإلكترونية، دون الدفع الإلكتروني، ومن بين العراقيل التي تعترضهم كثرة الرسوم والضرائب التي أثقلت كاهل التجار.

وتطرّق الطاهر عدنان عضو في اللجنة الوطنية للرقمنة ومكلف بالتجارة الرقمية إلى غياب الثقة لدى المواطن، فيما يخص التجارة الإلكترونية بسبب احتيالات بعض أصحاب المواقع، وهو ما دفع الجمعية ببرمجة دورة تكوينية للتجار والمواطنين ومحاولة تقوية رابطة الثقة بينهما وكذا إحياء التجارة الإلكترونية.

نصّب أعضاء جدد، بن عبد الرحمان:

كل الإمكانيات تحت تصرّف هيئة مكافحة الآفات المالية

أكّد وزير المالية، أيمن بن عبد الرحمان ،أمس، بالجزائر العاصمة، أنه سيتم وضع كل الإمكانيات تحت تصرّف الهيئة الوطنية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، لاسيّما عن طريق خلية معالجة المعلومات المالية.

خلال إشرافه على مراسم تنصيب أعضاء الخلية الجدد، أبرز الوزير أن «الجزائر ستواصل تقدّمها في مجال تعزيز جهازها القانوني والتنظيمي ووضع الإمكانيات المناسبة تحت تصرّف خلية معالجة المعلومات المالية».

كما أوضح أن دائرته الوزارية تعكف على العمل من أجل الاستجابة للمعايير الدولية التي تسمح للجزائر بالحفاظ على مكانتها في أولى المراتب في مجال مكافحة مختلف الآفات المالية.

وتضطلع الخلية، يضيف الوزير، بإعداد تقييمات وتقارير بصفة دورية حول مستوى تنفيذ الإصلاحات الأساسية في مجال التصدي لكل مخالفة للتشريع المالي في إطار تحسين أداء الحوكمة».

وحسب بن عبد الرحمان، فإن دور الخلية هذه يتمحور حول المعلومة المالية بخصوص تبييض الأموال وتمويل الإرهاب «بعدما أصبحتا جريمتين معقدتين نظرا للتقدّم التكنولوجي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والعولمة التي ساهمت في تطوير جماعات إجرامية عابرة للحدود».

كما ذكر أن «الجزائر هي من البلدان القليلة جدّا التي تجنّد كلّ أجهزتها»، مشيرا إلى أنّ «النظام البنكي والمالي الوطني مكيّف تماما لمكافحة كل أشكال تبيض الأموال».

«وكانت الجزائر سباقة في تجريم بعض التيارات العدوانية التي تتأتى من الإرهاب والنشاطات المماثلة، ولم تتأنى يوما في محاربة هذه الآفة»، يضيف الوزير.

ومن جهته، أفاد رئيس خلية معالجة المعلومات المالية، سيد أحمد سعيدي أن هناك العديد من التحديات تنتظر الأعضاء الجدد في صميم هذه الهيئة التي تتلقى أكثر من 1.700 إبلاغ بالشك.

فعلى المستوى الوطني، يقول سعيدي، ينبغي العمل على عصرنة إمكانيات الخلية وإطلاق ورشة كبيرة للإبلاغ عن بعد مع تكييف النصوص التنظيمية في المقابل. وأما على الصعيد الدولي، فستمكن خلية معالجة المعلومات المالية الجزائر سنة 2022 من أن تكون «في موعد التقييم الذي سيخضع إليه البلد بخصوص نجاعة جهازه لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة التدمير الشامل». وفي هذا الإطار، ألح المسؤول على ضرورة تطوير القدرات البشرية والتقنية لخلية معالجة المعلومات المالية.

الشعب ويكاندا
يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية (شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 00. 000.000. 200 دج
39 شارع الشهداء الجزائر
البريد الإلكتروني: contact@echaab.dz /الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz

التحرير
التحرير: 023 46 91 87
الفاكس: 023 46 91 79

أمانة المديرية العامة
الهاتف: 023 4691 80
الفاكس: 023 469177

الرئيس المدير العام
مسؤول النشر
مصطفى هميسي

رئيس التحرير
مرزاق صيادي

لإعلاناتكم اتصلوا بالقسم التجاري: تلفاكس: (021) 73.60.59
السرعة والجودة

■ ملاحظة:
المقالات والوثائق التي ترسل أوتسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
1 شارع باستور. الجزائر
الهاتف: ....73.71.28(021)
73.76.78(021)
73.30.43(021)
الفاكس: ...73.95.59(021)

الإدارة والمالية (021) 60.70.40

تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط: مطبعة S.I.A الغرب: شركة الطباعة S.I.O الشرق: شركة الطباعة S.I.E الجنوب: S.I.A مطبعة ورقلة مطبعة بشار: S.I.A

بعد استدعاء الهيئة الناخبة

الرئيس تبون يجسّد التزاما أساسيا

جسّد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون الذي وقع، يوم أول أمس، مرسوما يتضمّن استدعاء الهيئة الناخبة للاستفتاء على مراجعة الدستور المقرر يوم 1 نوفمبر المقبل، أحد التزاماته السياسية الرئيسية التي من شأنها وضع أسس «دولة عصرية في خدمة المواطن» و«استعادة الثقة» بين الشعب ومؤسساته. ويحدّد نفس المرسوم الرئاسي تاريخ المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية لـ20 سبتمبر لمدة ثمانية أيام وفق ما جاء في تعليق لوكالة الأنباء الجزائرية.

تمّت الموافقة على مشروع مراجعة الدستور، الذي أعدّته مجموعة من الخبراء في القانون الدستوري، على أساس 5.018 اقتراح تعديل صادر عن مختلف فئات المجتمع والشخصيات الوطنية والقوى السياسية، يوم 6 سبتمبر خلال مجلس الوزراء، قبل تلقي موافقة غرفتي البرلمان على التوالي يوم 10 و12 من نفس الشهر.

وكان رئيس الجمهورية قد أكّد خلال أشغال مجلس الوزراء أن مشروع التعديل الدستوري «ينسجم مع متطلبات بناء الدولة العصرية ويلبّي مطالب الحراك الشعبي المبارك الأصيل» مضيفا «لذلك حرصت على أن يكون الدستور في صيغته الجديدة توافقيا في مرحلة إعداده على أوسع نطاق، من خلال تمكين مختلف الأطياف الشعبية وصنّاع الرأي العام من مناقشته طيلة أكثر من أربعة أشهر بالرغم من القيود التي فرضتها الأزمة الصحية».

ويتضمّن مشروع تعديل الدستور ستة محاور تتمثل في «الحقوق الأساسية والحريات العامة» و«تعزيز الفصل بين السلطات وتوازنها» و«السلطة القضائية» و«المحكمة الدستورية» و«الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته» و«السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات».

وفي مجال الحقوق الأساسية والحريات العامة يدرج النصّ حكما يلزم السلطات والهيئات العمومية باحترام الأحكام الدستورية ذات الصلة بالحقوق الأساسية والحريات العامة وينصّ على عدم تقييد الحقوق الأساسية والحريات العامة إلا بموجب قانون ولأسباب مرتبطة بحفظ النظام العام أو حماية حقوق وحريات أخرى يكرّسها الدستور.

كما ينصّ على دسترة حرية الصحافة بكل أشكالها ومنع الرقابة القبلية عليها وعلى أنه لا يمكن للقانون أن يتضمّن أحكاما تعيق بطبيعتها حرية إنشاء الأحزاب السياسية.

وفي مجال الفصل بين السلطات وتوازنها ينصّ المشروع على تكريس مبدأ عدم ممارسة أحد أكثر من عهدتين رئاسيتين متتاليتين أو منفصلتين وعلى تعزيز مركز رئيس الحكومة.

وفي الفصل المخصّص للحكومة تم إدراج مادة جديدة (103) تنصّ على أن «يقود الحكومة وزيرا أولا في حال أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية رئاسية» و«رئيس حكومة في حال أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية برلمانية».

كما اقترح تحديد العهدة البرلمانية بعهدتين فقط وإلغاء حق التشريع عن طريق الأوامر خلال شغور البرلمان وإلزام الحكومة بإرفاق مشاريع القوانين بمشاريع النصوص التطبيقية لها، ودون ذلك لا تدرج قوانين المشاريع في رزنامة البرلمان.

وفي مجال القضاء، يهدف الدستور إلى تعزيز استقلالية العدالة، من خلال دسترة مبدأ عدم قابلية قاضي الحكم للعزل، وعزل وزير العدل والنائب العام لدى المحكمة العليا عن المجلس الأعلى للقضاء الذي سيشمل ممثلين نقابيين عن سلك القضاة ورئيس المجلس الأعلى لحقوق الإنسان.

كما يؤسس التعديل الدستوري لمحكمة دستورية بدلا من المجلس الدستوري، ويقترح دسترة السلطة العليا للشفافية ومكافحة الفساد والوقاية منه وكذا استقلالية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

هذا ويشمل نصّ القانون مقترحات أخرى من أهمّها دسترة الحراك الشعبي ليوم 22 فيفري 2019 في ديباجة الدستور وحظر خطاب الكراهية وإدراج الأمازيغية ضمن الأحكام التي لا تقبل التصرّف وكذا دسترة مشاركة الجزائر في عمليات حفظ السلام برعاية الأمم المتحدة ومشاركتها في إرساء السلام في المنطقة في إطار اتفاقات ثنائية.

الرئيس تبون يعزي عائلة موسى طراوري والشعب المالي

بعث رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أمس الأربعاء، رسالة تعزية، إثر وفاة رئيس جمهورية مالي الأسبق الجنرال موسى طراوري، إلى عائلة الفقيد والشعب المالي الشقيق، حسب ما جاء في بيان لرئاسة الجمهورية.

وجاء في البيان أنه «إثر وفاة رئيس جمهورية مالي الأسبق الجنرال موسى طراوري بعث رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون برسالة تعزية إلى عائلة الفقيد والشعب المالي الشقيق عبر لهما فيها عن تأثره وخالص تعازيه ومواساته أمام هذا المصاب الجلل مؤكدا أن الجزائر تحتفظ بصورة الرئيس موسى طراوري كرجل دولة ملتزم ووطني مخلص لبلده وصديق كبير مؤمن بعمق روابط الأخوة التي تجمع الشعبين الشقيقين الجزائري والمالي».

الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور

الإطار القانوني لاستدعاء الهيئة الناخبة

يحدّد كل من الدستور الحالي والقانون العضوي المتعلّق بنظام الانتخابات الإطار القانوني استدعاء الهيئة الناخبة للفاتح نوفمبر القادم للاستفتاء على مشروع مراجعة الدستور، والذي وقّع بشأنه رئيس الجمهورية، الثلاثاء، المرسوم المتضمّن استدعاء الهيئة الناخبة.

وقّع الرئيس تبون المرسوم الرئاسي رقم 20-250 المتضمّن استدعاء الهيئة الناخبة طبقا للمادة 149 من القانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي، حيث تضمّن ذات المرسوم أيضا تحديد فترة المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، ابتداء من 20 سبتمبر الجاري ولمدة ثمانية أيام.

ويضطلع رئيس الجمهورية، حسب المادة 91، بالإضافة إلى السلطات التي تخوّلها إيّاه صراحة أحكام أخرى في الدستور، بصلاحيات من أهمّها أن «يستشير الشعب في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء».

وتنصّ المادة 150 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات على أنّه توضع تحت تصرّف كلّ ناخب ورقتان للتصويت مطبوعتان على ورق بلونين مختلفين تحمل إحداهما كلمة «نعم» والأخرى كلمة «لا»، حيث يصاغ السؤال المقرّر طرحه على الناخبين كما يأتي: «هل أنتم موافقون على... المطروح عليكم؟»، وتحدّد الميزات التقنية لأوراق التصويت عن طريق التنظيم. وتتم عمليات التصويت والنزاعات ضمن الشروط المحدّدة في المادتين 160 و172 من هذا القانون العضوي، حسب ما ورد في المادة 151 التي تنصّ على أن المجلس الدستوري يعلن نتائج الاستفتاء في مدة أقصاها عشرة (10) أيام، ابتداء من تاريخ استلام محاضر اللجان الانتخابية.

وفي هذا الإطار، تنصّ المادة 8 من الدستور على أنّ «السلطة التأسيسية ملك للشعب» الذي يمارس سيادته بواسطة «المؤسسات الدستورية التي يختارها» ويمارسها أيضا «عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخبين»، وتخوّل ذات المادة لرئيس الجمهورية أن «يلتجئ إلى إرادة الشعب مباشرة».

ويملك رئيس الجمهورية كذلك حق المبادرة بالتعديل الدستوري حسب المادة 208 التي تنصّ على أنه «بعد أن يصوّت عليه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة بنفس الصيغة حسب الشروط نفسها التي تطبّق على نصّ تشريعي، يعرض التعديل على استفتاء الشعب خلال الخمسين (50) يوما الموالية لإقراره» و«يصدر رئيس الجمهورية التعديل الدستوري الذي صادق عليه الشعب».

وفي حال رفض الشعب القانون الذي يتضمّن مشروع التعديل الدستوري، فإنّه يصبح «لاغيا ولا يمكن عرضه من جديد على الشعب خلال الفترة التشريعية»، حسب ما ورد في المادة 9 من دستور 2016.

ويأتي مشروع تعديل الدستور ضمن إحدى كبريات أولويات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، التي كرّسها غداة انتخابه بهدف إرساء أسس «الجزائر الجديدة»، حيث أكّد بخصوصه أنّه سيتم «توفير أفضل الظروف والشروط المادية والنفسية لتمكين المواطن من قول كلمته الفاصلة في مستقبل وطنه».

وكان نصّ القانون المتعلق بمراجعة الدستور قد حظي مؤخرا بمصادقة البرلمان بغرفتيه، وهو النصّ الذي يرمي إلى «إقامة دولة عصرية عبر إصلاح شامل لمؤسساتها». وقد جاء على ضوء العناصر التي انتقتها لجنة الخبراء المكلفة. مراجعة الدستور من بين 5.018 اقتراحا تلقتها من مختلف شرائح المجتمع والشخصيات الوطنية والقوى السياسية.

وكان رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، قد أكّد خلال تدخله في اجتماع مجلس الوزراء الفارط، أن مشروع التعديل الدستوري «يلبي مطالب الحراك الشعبي المبارك الأصيل»، مؤكدا حرصه على أن يكون الدستور في صيغته الجديدة «توافقيا في مرحلة إعداده على أوسع نطاق من خلال تمكين مختلف الأطياف الشعبية وصنّاع الرأي العام من مناقشته، طيلة أكثر من أربعة أشهر بالرغم من القيود التي فرضتها الأزمة الصحية».

مجلس الأمة يؤكد:

الدستور المقبل تجسيد فعلي «للديمقراطية الحقة»

أكّد مكتب مجلس الأمة، في بيان له بمناسبة إحياء اليوم الدولي الديمقراطية، أن الدستور الذي سيطرح مشروعه للاستفتاء في الفاتح من نوفمبر المقبل سيساهم في «التجسيد الفعلي للديمقراطية الحقة وفاء للقيم النوفمبرية الخالدة».

بمناسبة إحياء الذكرى الـ 13 لليوم الدولي للديمقراطية المصادف لـ 15 سبتمبر، أصدر مكتب مجلس الأمة برئاسة صالح قوجيل، رئيس المجلس بالنيابة، بيانا أشاد فيه بمصادقة البرلمان بغرفتيه على مشروع التعديل الدستوري الذي سيعرض للاستفتاء الشعبي شهر نوفمبر القادم، والذي «سيساهم، بعد احتضانه من طرف الشعب، في تعميق المسار الديمقراطي في الجزائر وترسيخ ثقافة المواطنة وتعزيز استقلالية القرار السياسي الوطني، وفاء لبيان أول نوفمبر الذي يشكل مصدر كل مرجعيات الممارسة الديمقراطية في الجمهورية الجديدة».

ويرى مجلس الأمة في إحياء هذا اليوم «سانحة للتأكيد على ضرورة التمكين للديمقراطية ثقافة وممارسة»، باعتبارها «الأداة الأمثل لتحقيق التقديم والرفاه للشعوب».

كما يعدّ هذا اليوم أيضا مناسبة لـ«تسليط الضوء على الديمقراطية، باعتبارها لبنة أساس للسلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير المصير»، يضيف البيان.

كما ذكّر بأن إحياء هذه الذكرى يأتي هذه المرة في ظروف غير عادية فرضها انتشار فيروس كورونا الذي «كانت له تداعيات على الديمقراطية وما ترتب عنه من تحديات اجتماعية وسياسية وقانونية كبرى على مستوى العالم».

وفي هذا السياق، أشار البيان إلى أنّ الجزائر «تأثرت، كسائر البلدان الأخرى، بهذه المرحلة الظرفية الصعبة الناجمة عن تفشي الجائحة»، مذكرا بأن «السلطات العمومية، بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، كانت قد اتخذت إزاء هذا الوضع الصحي، جملة من التدابير الاستباقية والوقائية حيث تقرر تفعيل عدد من الإجراءات بشكل استعجالي».

كما استدعى هذا الوضع الوبائي كذلك «بذل جهود معتبرة قامت بها مختلف مكونات المجتمع، على حدّ سواء، قصد مواجهة تفشي الوباء»، حيث «استطاعت مؤسسات الدولة الجزائرية على اختلافها مواصلة عملها بما فيها المؤسسات المنتخبة على المستويين المركزي والمحلي».

يذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد اعتمدت تاريخ 15 سبتمبر من كل سنة، يوما دوليا للديمقراطية والمصادف للذكرى 23 للإعلان العالمي حول الديمقراطية المعتمد من طرف الاتحاد البرلماني الدولي في دورته ال161 في 16 سبتمبر 1997.

كلام آخر

بيت مال المسلمين

■ الخير شوار

الصفقات العمومية، كانت ولزمن طويل عنوانا بالأحرف الكبيرة لنهب المال العام، باسم مقاولات تنفّذ مشاريع مغشوشة وإداريين متواطئين ينفخون في الأغلفة المالية ويتقاسمونها مع من لا يستحقها، وأصحاب جرائد لا يقرأها أحد تستفيد من ملايير الإعلانات بغير وجه حق على حساب أصحاب المهنة الأصليين.

إنّها المشاريع الذي يقول بشأنها القانون إنها تموّل بصفقة كاملة من الخزينة العمومية أو «بيت مال المسلمين» مثلما كان يسميها الروائي الراحل الطاهر وطّار، ذلك «البيت» الذي لا يتكلّم عنه الإعلام كثيرا، والذي تفنّن البعض في الوصول إلى مداخله ومخارجه بطرق مبتكرة بعيدا عن الأعين في غالب الأحيان.

ولم يكن السبيل إلى الثراء السريع يحتاج إلا إلى قراءة معمّقة لقانون الصفقات العمومية بمختلف تعديلاته واللعب على الفراغات والثغرات التي يعرفها الراسخون في ذلك القانون الذي بقيت شروطه الإدارية العامة لم تتغيّر منذ سنة 1964.

مدّة زمنية كثيرة تقلّبت البلاد من الاشتراكية إلى الليبرالية، وتداول عليها الكثير من الرؤساء وعشرات الحكومات، وتغيّر العالم من النقيض إلى النقيض مرات عديدة، سقطت خلالها دول وإمبراطوريات دون أن تتغّير روح ذلك القانون الذي يبدو أنه ولسبب نجهله تحدى الزمن.

ومع بقاء «ثوابت» القانون طيلة تلك السنين، فإنّ بعض التفاصيل الأخرى تتغيّر في كل مرة تتكشف فيها ثغراته للجميع، ولم يكن الأمر يحتاج إلا إلى مرسوم رئاسي بعيدا عن أيّه مناقشة لأنّ الأمر بقي طويلا ضمن دائرة «السلطة التنظيمية».

لقد كانت السلطة التشريعية محصورة في 29 مجالا على سبيل الحصر، نصّت عليها المادة 140 من الدستور الحالي، وليست الصفقات من بينها، ويفترض أن تضاف قريبا «الصفقات» إلى مجالات التشريع.

ويفترض من «ممثلي الشعب» الحرص لاحقا على أموال «بيت مال المسلمين» انطلاقا من ثغرات هذا القانون الذي لا يتكلم عنه الكثير جهلا أو حيلة، من أجل معرفة ثغراته ومحاصرة المتلاعبين به.

فهل سيكون «ممثلو الشعب» في المستوى ويقومون بحماية «مال الشعب» الذي «ساب» كثيرا وعلّم الكثير جميع أنواع وفنون السرقات التي بلغت أرقاما خيالية؟

وجّهت نداء عبر مجلس حقوق الإنسان بجنيف الجزائر تدعو إلى إقرار العدالة بشأن الجرائم الصهيونية

وجّهت الجزائر، أول أمس، بجنيف نداء إلى المجتمع الدولي من أجل «السعي أكثر إلى إقرار العدالة بشأن الانتهاكات المنتشرة والممنهجة لحقوق الإنسان» التي تقترفها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

في مداخلته خلال النقاش العام حول التقرير الشفهي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ميشال باشلي وجه الوفد الجزائري دعوة إلى المجتمع الدولي من أجل «السعي أكثر إلى إقرار العدالة بشأن الانتهاكات المنتشرة والممنهجة لحقوق الإنسان التي تقترفها سلطة الاحتلال في حق الشعب الفلسطيني».

وفي هذا السياق، ندّدت ممثلية الجزائر خلال النقاش العام للدورة ال45 لمجلس حقوق الإنسان بـ«تكثيف القمع المؤسساتي الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني من خلال إجراءات ممنهجة تهدف إلى إخراج هذا الشعب بالقوة من أراضيه وبناء مئات المستوطنات لضمّها بفرض سياسة الأمر الواقع في انتهاك صارخ للقانون الدولي».

وأضافت أن الاحتلال الإسرائيلي «وزع استراتيجيا الفلسطينيين على مناطق سياسية وجغرافية منفصلة مستعملا هذا التقسيم كأداة لفرض القمع المؤسساتي العنصري وتقييد الحريات الأساسية للشعب الفلسطيني».

وفيما يتعلق بالنزاع في الصحراء الغربية المحتلة من قبل المغرب منذ 1975 قالت بعثة الجزائر بجنيف إنّها «تسجّل التزام المفوضية السامية لحقوق الإنسان باستئناف المهام التقنية في الصحراء الغربية».

ودعت في هذا الصدد «مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان إلى استغلال مخرجات البعثة السابقة (2015) والبعثات المقبلة لضمان المتابعة الدائمة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية».

كما حثت المفوّضية السامية لحقوق الإنسان على «تطبيق الفقرتين 8 و22 من اللائحة 95/74 للجمعية العامة للأمم المتحدة» التي تلزم المؤسسات المتخصّصة والهيئات الأممية الأخرى التي لم تقم بذلك إلى «تقديم مساعدة للإقليم غير المستقل في أقرب وقت ممكن وتقديم تقرير سنوي للأمين العام بخصوص هذه اللائحة».

وفي هذا السياق، أشار إلى أن الجزائر، التي صادقت مؤخرا على قانون يتعلق بمكافحة التمييز وخطاب الكراهية، قدّمت مشروعا تمهيديا، توافقيا وشاملا لمراجعة الدستور، سيعرض على استفتاء شعبي يوم 1 نوفمبر.

وأوضح أن «هذا المشروع التمهيدي يتضمّن سلسلة من الاقتراحات من بينها تكريس الحق في العيش وحماية المرأة من أيّ شكل من العنف وحماية ممارسة الشعائر الدينية دون تمييز وممارسة حريات التجمعات العامة بمجرد تقديم تصريح وحرية الصحافة بكافة أشكالها ومنع الرقابة على هذه الحرية».

تنويه

سقط اسم حاج قدورعبد الهادي المعّين على رأس دائرة عماري - تيسمسيلت ضمن الحركة التي أجراها رئيس الجمهورية في سلك رؤساء الدوائر من برقية وكالة الأنباء الجزائرية. وإذ نستدرك هذا السهو من المصدر فإننا نعتذر للمعني وللقرّاء الكرام.

ملف

تمهيـــدا للاستفتـــاء

سياسيّـــون، مجتمـــع مـــدني وإعـــلاميّون فـــي الحملـــة

التّصـــويت مفتـــاح تحقيـــق الإرادة الشّعبيـــة

وصلت وثيقة تعديل الدستور مرحلتها الأخيرة، حيث ستطرح للاستفتاء في الفاتح نوفمبر القادم، وتحسبا لهذا الموعد الحاسم انطلقت أمس حملة مختلفة الأبعاد لشرح التعديلات المتضمنة في الوثيقة بغية شرحها وتعريفها للمواطن من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن للتصويت على المشروع، لاعتمادها دستورا جديدا للبلاد.

«الشعب» رصدت برامج أطياف سياسية، خبراء، مجتمع مدني وإعلام لشرح هذه الوثيقة المصيرية التي اعتبرها الجميع منعرجا حاسما في بناء جزائر جديدة يكون فيها الدستور أولى لبناتها الأساسية.

سيكون استفتاء الفاتح نوفمبر موعدا تاريخيا تتّحد فيه مختلف أطياف الوطن من أجل تحقيق الحل التوافقي الجامع لكل اختلاف، حيث أكّدت مختلف التشكيلات السياسية على تسطيرها لبرنامج خاص لشرح التعديلات المتضمنة في مشروع تعديل الدستور.

وكشف أساتذة ضرورة ارتقاء الخطاب السياسي عن الشعبوية، واحترامه لقدرة المواطن على اختيار مستقبله، في حين التزم الإعلام إلكترونيا كان أو كلاسيكيا بالحيادية وأخلاقيات الصحافة المتعارف عليها.

إعداد: فتيحة كلواز

التّشكيـــلات السياسيـــة:

برنامـج خـاص لحث الهيئة النّاخبة على الاستفتاء

انـخـرطت أحـزاب عـلـى اخـتـلاف تـوجـهـاتـهـا في حـمـلـة شرح تـعـديـل الدستور من خلال مكاتبها الجهوية، وسطرت برنامجا دقيقا يشمل مختلف الولايات من اجل إيصال موقفها اتجاه ما تضمّنته الوثيقة من تعديلات، وكذا لتعبئة المواطنين لإشراكهم في مرحلة فاصلة من بناء الجزائر الجديدة.

«الأفلان» ماض في حملة التّعريف بالوثيقة

أكّد المستشار الإعلامي لحزب جبهة التحرير الوطني، محمد عماري، أن الحزب برمج نشاطات مركزية في إطار حملة التعريف بمشروع تعديل الدستور، يشرف عليها الأمين العام وأعضاء المكتب السياسي تستهدف اغلب ولايات الوطن. وستقوم الهياكل المحلية للحزب من قسمات ومحافظات بسلسلة من النشاطات الجوارية لشرح مضمون وثيقة التعديل الدستوري، وحث المناضلين والمواطنين على المشاركة الكثيفة والقوية في استفتاء أول نوفمبر القادم.

وأوضح أنّ الحزب سيمضي في حملة التعريف بوثيقة تعديل الدستور على مرحلتين، الأولى سيقوم بشرح المشروع حتى تطلع الهيئة الناخبة على حقيقة ما ستنتخب عليه من أجل دفع الناخبين إلى المشاركة في الموعد الحاسم للتغيير، كاشفا في السياق ذاته أنّ شرح الوثيقة سيكون من الديباجة الى آخر مادة منها، اما المرحلة الثانية فسيتم فيها حث الناخبين على المشاركة في استفتاء تعديل الدستور بكثافة والتصويت بـ «نعم» وقبول الوثيقة لتكون دستور الجزائر الجديدة، والأساس الذي سيبنى عليها مستقبلها.

جبهة المستقبل..خرجات ولقاءات تحسيسية وتوعوية

قال المكلف بالإعلام لجبهة المستقبل، رؤوف معمري، إنّ جبهة المستقبل كانت دائما مع الشرعية سواء كانت دستور أو قوانين، ونادت دائما بالتمسك بمسار الشرعية واحترام الدستور، وأكّد أنّه تم الاتصال بالحزب في مرحلة سابقة للتحضير لمسودة الدستور، حيث قدّم اقتراحات، وبعد الإفراج عن وثيقة مشروع تعديل الدستور ودراستها، وجد الحزب أنها تتقاطع في الكثير من النقاط مع المقترحات التي جاءت بها جبهة المستقبل.

وثمّن بعض التعديلات التي جاءت في الوثيقة، حيث طالب الحزب بأن يكون كل أعضاء المحكمة الدستورية منتخبون، بينما نص التعديل على أن يكون ستة من أعضائها منتخبين بينما الستة الباقون معينون، وهو ما اعتبرته جبهة المستقبل مكسبا حقيقيا، إضافة الى إعطاء حريات أكبر في الحريات العامة والفردية، وكذا فيما يخص نشاط الأحزاب، الجمعيات والمجتمع المدني، واعتماد النظام التصريحي.

بالإضافة إلى فصل السلطات، الذي ظهر جليّاً من خلال مجلس القضاء حيث لا يترأس وزير العدل المجلس الأعلى للقضاء، ما يعني إبعاد السلطة التنفيذية ما اعتبره مكسبا آخر.

وطالبت جبهة المستقبل بإلغاء منصب نائب الرئيس، وهو ما تمّ فعلا في مشروع تعديل الدستور، لذلك أكّد معمري أن جبهة المستقبل ترى أن وثيقة تعديل الدستور الحالية أحسن من سابقيها لإعطائها صلاحيات أكبر للسلطة التشريعية البرلمان، خاصة فيما يتعلق بمراقبة عمل الحكومة وهي من بين النقاط التي طالب بها الحزب.

وكشف أنّ الجبهة سطّرت برنامجا خاصا في إطار حملة التعريف بوثيقة تعديل الدستور، حيث ستلتقي القيادة الوطنية المتمثلة في أعضاء المكتب الوطني للحزب بغية القيام بعمل توعوي من خلال مناضلي الحزب وأعضاء الكتلة البرلمانية.

وستنطلق خرجات الحزب الأسبوع القادم إلى كل مختلف ولايات الوطن في الأيام القادمة، من أجل عقد لقاءات تحسيسية مع مناضلي الحزب في المكاتب الولائية وإطاراته على مستوى كل الولاية، من أجل توعيتهم بأهمية التصويت على هذا المشروع، والوقت نفسه سيقومون هم أيضا بدورهم في تحسيس وتوعية المواطنين على مستوى ولاياتهم بأهمية الاستفتاء على مشروع على تعديل الدستور، الذي سيكون أول خطوة لبناء جزائر جديدة.

الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية..الاستفتاء منعرج حاسم

أكّد رئيس الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية، رضوان خلّيف، أن الحزب كان من السباقين في انتهاج المسار السياسي التوافقي لحل المشكل المطروح في الشارع، لتلبية مطالب حراك 22 فبراير، وكان من الأوائل الذين دعوا الى انتخابات 12 ديسمبر 2019، كما شارك كذلك في مشروع مسودة تعديل الدستور، حيث قدم مقترحات حول النظرة والاستراتيجية لبناء الجزائر الجديدة.

وناقشت الجبهة بعض المواد التي وجدت أنّها لا تتلاءم مع المجتمع الجزائري في الحقل السياسي الراهن، حيث أسقطت بعض المواد التي يستطيع الأطراف من ذوي النوايا السيئة استغلالها لتحريك الشباب الجزائري ضد وطنه.

وحثّ خلّيف المجتمع خاصة الشباب على ألا يكونوا سلبيين اتجاه الموعد الحاسم لاستفتاء الأول نوفمبر، مؤكدا ان كلمة «نعم» مرحب بها وكلمة «لا» مرحب بها، بل حتى ولو كانت النتيجة «لا» فلن تكون طعنا في شرعية الرئيس ولا النظام، لانها تجسد للديمقراطية وتفتح الأبواب أمام رأي المجتمع واسهامه واقحامه في بناء جزائر جديدة.

وأكد أنّ الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية كانت سترحّب أكثر بأشغال قانون الأحزاب والانتخابات، وإعادة انتخاب المجالس المنتخبة قبل الذهاب الى الاستفتاء، لكن واقع الشارع الجزائري فرض الذهاب الى تعديل الدستور أولا لتفادي أي انزلاقات لوجود نوايا سيئة لبعض الدول التي تريد تعطيل بناء جزائر جديدة تلبي متطلبات الحراك، وحتى هؤلاء الموجودين خارجه.

أما فيما يتعلق ببرنامج الحزب في حملة التعريف بالمشروع، كشف خلّيف أنّ الحزب وعند تقديمه للمقترحات قام بإشراك كل الولايات عبر أمنائها وكذا إطارات القيادة الوطنية بالإضافة الى الخبراء، حيث عمل مسبقا على شرحه على مستوى تلك الولايات 36.

وقد أعطيت تعليمات للأمناء الولائيين بشرح التعديلات حسب ما هو ممكن بسبب الظروف الاستثنائية التي تعيشها البلاد والتي تمنع التجمعات، كما قال ان الجبهة كانت تفضل التوجه الى الجامعات والطلبة المعول عليهم كثيرا في بناء جزائر جديدة لكن الأزمة الصحية لم تسمح بذلك، الأمر الذي جعل الحزب يسعى الى استقطاب أكبر قدر ممكن من الشباب لإنجاح هذا الموعد الانتخابي الذي اعتبره منعرج مهم للخطوة الثانية المتمثلة في تصفية النسيج السياسي، وانتخاب مجالس منتخبة تمثل حقيقة كل شرائح المجتمع الجزائري بتنوعه لخلق منصة تواصل حقيقية بين السلطة والمجتمع الجزائري.

حركة النهضة..المشاركة أكيدة

كشف المكلف بالإعلام لحركة النهضة، عبد الحفيظ بغدالي، في اتصال مع «الشعب ويكاند»، أن موقف الحركة اتجاه مشروع تعديل الدستور لم يفصل فيه بعد، حيث تنتظر ما سيقرّره مجلس الشورى الوطني المخول الوحيد لتحديد مواقف الحركة، كاشفا في ذات السياق أن اجتماعه سيكون في الأيام القادمة للإفراج عن الموقف الرسمي للحركة أين سيتم تحديد موقف الحركة إن كانت مع أو ضد وثيقة مشروع تعديل الدستور.

وأكّد أنّ مشاركة حركة «النهضة» في حملة التعريف بمشروع تعديل الدستور ستكون في كلتا الحالتين ما يأتي في سياق مبدئها الرافض للمقاطعة، فبعد الفصل في تأييد الحركة من عدمها بناء على مخرجات اجتماع مجلس الشورى الوطني ستقوم بحملة لشرح مبررات ما اتخذته من موقف، إذا كان بـ «نعم» ستنضم إلى ما يسمى بحملة التعريف بالوثيقة وكل التعديلات التي تضمنتها، أما إذا كان بـ «لا» ستقوم الحركة بحملة لشرح مبررات رفضها.

مختصّون سياسيّون:

دور النّخب محوري ومفصلي في المرحلة القادمة

أجمع الأساتذة والمختصون في السياسة أن الدور الذي ستلعبه النخب على اختلاف أطيافها في شرح وتعريف المواطن بمشروع تعديل الدستور، سيكون مهما وفاصلا لحثه على المشاركة في أول لبنة من بناء الجزائر الجديدة، مؤكدين في ذات السياق على ضرورة امتلاكها لآليات جديدة تتسق مع ما يملكه المواطن اليوم من مؤهلات تمكنه من الاختيار والفصل فيما يراه مناسبا.

مشاركة جماعية لرسم معالم المرحلة والكلمة للشعب

أكّد عميد كلية العلوم السياسية سليمان لعراج، أن النخب على اختلاف ألوانها وأطيافها في المجتمع تلعب دورا مهما، وتعد المساهم الأساسي في تنوير الرأي العام وفي فك الغموض واللّبس في كل ما تعلق بالاستفتاء على تعديل الدستور، وكذا تعبئته وحثه على المشاركة القوية في هذا الموعد الحاسم من بناء الجزائر الجديدة.

قال إن المسؤولية مشتركة بين كل الفواعل لأن مشروع تعديل الدستور قضية مهمة يُعنى بها كل الجزائريين، لأنها بلغة السياسة هذه الخيارات تساهم في رهن المستقبل السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، بمعنى أن الحديث هنا مرتبط بالمشاركة الجماعية في رسم معالم المرحلة القادمة التي تكون الكلمة فيها للشعب، الصوت الأساسي لها هو صوت المواطن.

وكشف أنه رغم اختلاف الآليات والطرق يجب ان تكون الرسالة واحدة تهدف الى تنوير الراي العام، ودفع الجميع نحو تحمل المسؤولية المشتركة من اجل وضع حد للأخطاء السابقة وتصحيحها، وفي نفس الوقت المضي نحو وضع لبِنَات المرحلة القادمة لبناء الجزائر الجديدة في إطار توافقي وإجماع وطني.

لا يمكن الحديث عن أي تغيير أو إصلاح بعيدا عن الدستور، الذي يعتبر أسمى قاعدة وأب القوانين، ما يجعل من هذه الورشة مهمة جدا وأساسية قبل الحديث عن اي مشروع إصلاحي أو أي تغييرات أو إصلاحات يمكن ان تكون في المستقبل.

آليات جديدة للحوار تنسج مع مدركات الجيل الالكتروني

قال أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إدريس نبيل، أن النخب تصنف الى فئة زعماء سياسيين، ونخبة الثورية كان لها دور ومكانة في مرحلة معينة، وفئة ثانية هي الأحزاب السياسية التي تعتبر من أهم التنظيمات في الوقت الحالي في الانتخابات، لما تقوم به من المهام وتأدية أدوار في سبيل توسيع مجال المشاركة السياسية للمواطن. ففي مرحلة ما بعد 22 فبراير ومرحلة التغيير أصبح الحديث عن تلك الأحزاب التي تحظى بثقة الشعبية حيث ظهرت أحزاب ووجوه جديدة تحظى بنوع من المصداقية.

موازاة هناك أحزاب تقليدية والتي كانت في مرحلة معينة مشاركة في الحكومة مازالت تملك متعاطفين وفئة معينة من المنخرطين، اما الفئة الثالثة فهي المثقفون وهم في الحقيقة محرك المجتمع، لأن المثقف يتمتع من جهة بالروح النقدية ومن جهة أخرى بروح فلسفية ما يمنحه قبولا اجتماعيا، أي امتلاكه لتأثير اجتماعي يساهم بشكل كبير في العملية السياسية.

وقال الأستاذ إن النخب في العملية الانتخابية ستلعب دورا كبيرا وفعالا ومهما بحكم إقبال الجزائر على استفتاء تعديل الدستور، على اعتبار ان العملية انتخابية هي عملية تشاركية بين المواطن من جهة والأجنحة والنخب السياسية والسلطة من جهة أخرى، لذلك يبرز هنا دور النخب أكثر من أي وقت مضى، لتحملها مسؤولية كبيرة خاصة تلك النخب السياسية التي تحظى بثقة اجتماعية متميزة ذات تأثير واضح على الآخرين.

فعندما بدأ الحديث عن النخب في فترة الحراك والتغيير الذي عرفته الجزائر ظهرت ملامح نخب جديدة، كان لها دور كبير في انقاذ الخطاب السياسي بل سجلت لحظات فارقة، من خلال الحوار مع المواطن لتحسيسه بدوره في المرحلة القادمة، فالحوار آلية حضارية تقوم على احترام الآخر.

وكشف أن المواطن بعد الحراك أصبح يملك وعيا اجتماعيا ولديه قدرة على الفهم والاستيعاب، كل هذا يستوجب من النخب على اختلافها البحث عن آليات جديدة للحوار معه، لأنّ جيل اليوم الكتروني المعلومة تصله قبل جهات أخرى، هذا الاطلاع يجب ان تنسجم معه النخب لترتقي بالابتعاد عن الخطاب التقليدي، فلا يمكنها اللعب بمشاعر هذا المواطن او الشاب الذي يملك مدركات تجعله ينتقي ويصدر أحكاما لما يراه مناسبا.

على النخب ان تقنع المواطن بدوره في المرحلة القادمة من بناء جزائر جديدة من خلال تبنيها حوارا مبنيا على مراعاة مشاعر الآخر، أي تدرك ما هي مدخلات الآخر، وما يريده وعما يبحث عنه، فاليوم أصبحت القضية نفسية لأن الكثير من فئة الشباب ممّن يطالبون بالتغيير يرفضون الكثير من الأشياء، لذلك لابد من معرفة كيف ستقنعه (النخب) من هذا المنطلق بضرورة التغيير في هذا الاتجاه، أي البحث عن وسائل جديدة باعتماد أدوات وآليات جديدة تصب كلها في المصلحة الوطنية وإطار بناء وطن، مجتمع وجزائر جديدة.

إبعاد الخطاب السياسي عن الشّعبوية أوّل رهان

قال أستاذ العلوم السياسية بجامعة تيسمسيلت، سمير محرز، إنه حسب ما هو متعارف عليه في كل دساتير العالم، قبل انتخابه وصدوره يمر على عدة مراحل تقنية وسياسية لغاية اكتماله في شكله النهائي ليعرض على الشعب. وهذا ما حدث في الجزائر من خلال عرضه على مجلس الوزراء، وبعدها المصادقة عليه من طرف البرلمان بغرفتيه، قبل ان يعرض في اخر خطوة على الشعب الجزائري.

ويرى سمير محرز أن الأحزاب، الإعلام، السياسيين سيقومون بشرح التعديلات التي تضمنتها وثيقة الدستور، حيث بدأت المؤسسات الإعلامية في تعريف الوثيقة للمواطنين من خلال استضافة الخبراء الدستوريين والأحزاب والسياسيين في كل المحطات التي مر عليها التعديل الدستوري كالقنوات التلفزيونية والمواقع الاليكترونية والجرائد.

وأكّد بروز لمسة الشخصيات السياسية والوطنية في قائمة المقترحات التي وضعتها رئاسة الجمهورية بين ايدي المواطنين، بعد ما استقبلت لجنة الخبراء أكثر من 5018 مقترح لتعديل بعض مواد الدستور من طرف الأحزاب والشخصيات الوطنية والمجتمع المدني، إلا ان دور الأحزاب لازال غائبا.

ويعتقد أن دورها لن يكون كبيرا في المرحلة المقبلة نظرا لعدة اعتبارات واسباب، أبرزها الظروف الصحية الاستثنائية التي تمر بها البلاد والجائحة التي تمنع عقد تجمعات شعبية من جهة، وربط تراجع دور الأحزاب السياسية في علاقتها الاتصالية مع المواطنين بحراك 22 فبراير من جهة أخرى، اين وجب على هذه الأحزاب مراجعة سياستها واستراتيجيتها قبل الاستحقاقات المقبلة.

وأوضح أن التجنيد لإنجاح الاستحقاق الدستوري المقبل يتطلّب من السلطات التقرب أكثر من النخب العلمية والجمعيات، وكذا فتح فضاءات الجامعة مع التأكيد على ضرورة حسن نيته في الإصلاح السياسي الحقيقي الميداني بعيدا عن الخطابات الشعبوية التي عانى منها الشعب لقرابة 20 سنة ماضية.

ف. ك

ملف

الإعـــلام الإلكتروني

الرّهـان علـى الحياديـة..بعيـدا عـن الانحيـاز

يمثل الإعلام الرقمي الخيار الأول للكثير من المواطنين حتى تحولت إلى منصبة تستقطب اهتمام الرأي العام الجزائري، لذلك أكّد مختلف العاملين به على ضرورة التحلي بالحيادية في شرح مشروع تعديل الدستور، مع إبراز الرأي والرأي الآخر بعيدا عن أي ضغط على المواطن.

محمد رابح: موقع «سبق براس» يفتح المجال أمام كل الآراء

أكّد مدير موقع «سبق براس»، محمد رابح، أن دور الإعلام عموما هو تنوير الرأي العام بكل ما هو جديد وأحداث ومعطيات مستجدة على الساحة، معتبرا تعديل الدستور أو الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور المبرمج ليوم أول نوفمبر أهم محطة في الفترة الحالية.

لذلك من حق الجزائريين على الإعلام عموما أن يكون وسيطا في اطلاعهم وتنويرهم بكل ما يتعلق بهم، ومن واجب الإعلام اتجاه الرأي العام إعطاءه الآراء المختلفة حولها سواء الخاصة بالجهة التي أعدت التعديلات لجنة الخبراء أو الأطراف السياسية والمجتمعية التي شاركت بمقترحاتها، إضافة إلى الجهة صاحبة الاقتراح الأصلي رئاسة الجمهورية او السلطة عموما.

وأشار محمد رابح إلى ضرورة فتح المجال أمام كل الآراء لإبداء مواقفهم فيما يخص هذا المشروع، خاصة وان الاستفتاء يحتمل خيارين «نعم» أو «لا»، فدور الإعلام الوطني اليوم، هو إبقاء هذا المشروع في الإطار الذي جاء من اجله والعنوان الرئيسي له هو دعم المسار الديمقراطي في الجزائر، حتى لا يكون هناك انحراف يساهم في تحوير النقاش من جهات أخرى، بحكم ما يحوزه الإعلام الرقمي من مساحة واسعة من المتابعين.

وكشف ان الإعلام الرقمي يستمد أهميته في المرحلة القادمة من أن أغلب الجزائريين يتخذون من المواقع الالكترونية مصدرا للمعلومة، وبالتالي الإعلام الرقمي سيكون صاحب مساحة واسعة في كونه مصدر معلومة ومصدرا لتلقي الشروح ولتبيان مواقف تخص هذا المشروع، معتبرا ان الصحافة الالكترونية ستكون من أكبر الجسور التي يمكن ان يستمد منها المواطن في هذه الفترة كل المعلومات المتعلقة بالمشروع المقترح.

وسيكون مساحة يمكن ان تُستغل في طرح المشروع بصورة شفافة وحقيقية تتيح للمواطنين الاطلاع على المشروع بنظرة صادقة، فيها آراء متنوعة تعطي الناخب تصور حقيقي يمكنه من أخذ موقفا جادا اتجاه مشروع الدستور دون الإخلال بالوظيفة الحقيقية للإعلام في ان يكون بوقا في أي اتجاه.

فريد بلوناس: موقع «أوراس» يتبنّى الحيادية والمصداقية

قال رئيس تحرير بموقع «أوراس»، فريد بلوناس، أنّه في ظل ما تعيشه الجزائر من تطور للإعلام الرقمي، الذي أصبح اختيار معظم أغلبية المجتمع من الشباب الذين يفضّلون التوجه إلى منصات التواصل الاجتماعي، لذلك يضع موقع «أوراس» هذه الشريحة التي تمثل الفئة العمرية بين 18 و50 سنة ضمن الفئة المستهدفة ببرامجها المخصصة لشرح التعديلات المتضمنة في وثيقة تعديل الدستور.

ويعالج موقع «أوراس» مواضيع تعديل الدستور الجديد، باستضافة خبراء من أساتذة وباحثين من اجل شرح بعض المواد التي تعتبرها هذه الفئة غامضة وغير واضحة، مع اخذ كل الأطراف المعنية بهذا المشروع، سواء كانوا «مع» أو «ضد» دون التحيز الى فئة معينة، فأهم شيء بالنسبة للموقع ألا يحاول توجيه متابعيه الى اتجاه معين بل يعطي المتابع المعلومة كما هي، ويترك له الحرية لاختيار وتحديد موقفه، أي يعطيه الواقع كما هو لأن الإعلام هو إعطاء المعلومة الصحيحة والصادقة أو الأخبار السليمة والأكيدة بغض النظر عن التوجه الشخصي للصحفي.

وكشف بلوناس ان موقع «أوراس» ومن خلال ما يقدمه لمتابعيه، يعمل على التحقق من كل المعلومات والأخبار من خلال استعماله لتقنيات عديدة لتفادي الوقوع او نشر الإشاعات الكاذبة او ما يعرف بـ «فايك نيوز»، بالتأكد من المصدر، اما اذا كانت هناك صور وفيديوهات فيستعمل الموقع تقنيات لكشف عدم تعرضها لـ «الفوتو-شوب».

اما فيما يخص مقالات الرأي، قال بلوناس إن «كل شخص يتحمل مسؤولية ما ينشره لكنه يخضع لمعايير معينة منها أن يكون حياديا، لا يؤثر سلبا على منصتنا، وألا تكون فيه الشخصنة، مع احترام مقال الرأي للأخلاقيات المتعارف عليها في الصحافة».

محمد بلعاليا: الموضوعية مطلب أساسي في المرحلة القادمة

قال الإعلامي بالموقع الالكتروني لـ «البلاد»، محمد بلعاليا، أن أهم ما يمكن تأكيده حول مساهمة الإعلام الرقمي في شرح مشروع تعديل الدستور هو أن الإعلام بقطبيه العام والخاص عمل على تقديم النسخة الأولية من المشروع للرأي العام، وكان همزة وصل حقيقية بين السلطة والشعب فيما يتعلق هذه الوثيقة، غير ان مهمته ستزداد بطبيعة الحال قبيل الاستفتاء الشعبي المزمع تنظيمه في الفاتح نوفمبر.

وأوضح ان الإعلام وخاصة الالكتروني منه سيكون أمام أمرين رئيسيين، يتمثل الأول في شرح المشروع وأهم التعديلات، حتى يوم الاقتراع ممّا يمكن الشعب من الاطلاع بشكل جيد على الوثيقة، وبالتالي التصويت عن قناعة سواء بالموافقة أو الرفض بحسب توجه كل شخص.

والأمر الثاني يتمثل في مرافقة الشعب في الاستفتاء، بالتغطية الموضوعية البعيدة عن أي ميولات سياسية أو أيديولوجية تعمل على توجيه الناخب بطريقة غير شرعية.

وقال إن تأثير الصحافة الالكترونية على الرأي العام أصبح واضحا وجليا في وقتنا الحالي، بسبب الثورة التكنولوجية التي بلغتها البشرية، وبالتالي يمكن لهذا النوع من الإعلام أن يلعب دورا رئيسيا في تقديم المعلومة وشرح التعديلات في وقت وجيز.

وأشار في نفس الوقت إلى أمر هام، هو أن المسؤولية الملقاة على عاتق الصحافيين في مختلف وسائل الإعلام تتمثل في ممارسة المهنة، وتقديم المعلومة الى المتلقي أو المستهلك بموضوعية، لاسيما من خلال إتاحة الفرصة للمحللين والخبراء في شرح أهم التعديلات ووضع مادة إعلامية نوعية أمام المتلقي.

الصّحافة المكتوبة في قلب الحدث

لن تختلف المسؤولية الملقاة على الإعلام الكلاسيكي لتنوير الرأي العام وشرح مضمون مشروع تعديل الدستور واستقطاب المواطنين للمشاركة في الموعد الحاسم.

رياض هويلي: «أخبار الوطن» تحضّر لملتقى وطني حول تعديل الدستور

قال المدير التنفيذي مسؤول النشر لشبكة «أخبار الوطن»، رياض هويلي، (تضم جريدة ورقية يومية، موقع الكتروني بالعربية والفرنسية وتلفزيون رقمي)، بخصوص تعامل «أخبار الوطن» مع مشروع تعديل الدستور، أنها ومنذ طرح المسودة للنقاش فتحت صفحاتها وموقعها للكتاب والمثقفين ورؤساء الأحزاب والشخصيات الوطنية والاجتماعية، وكل من له راي في الدستور ليصرح به، ووضعت تحت تصرفهم صفحة كاملة في الجريدة الورقية ومساحة خاصة «أسميتها «نقاشات الدستور» في المواقع الالكترونية.

وأكّد مدير «اخبار الوطن» بعد دراسة المقترحات وطرح مسودة بصيغتها النهائية ومصادقة البرلمان على مشروع القانون المعدل للدستور، انطلقت مباشرة في معالجة مواضيع الدستور يوميا في الجريدة، حيث تناولت السلطة التشريعية في الدستور الجديد، استقلالية البرلمان بمنظور الدستور المعدل، حيادية المدرسة مثلما ينص عليه المشروع، كما ستتطرق أيضا الى استقلالية القضاء في الدستور المعدل، وستحاول الجريدة في كل مرة تناول فصل من فصول الدستور المعدل بالمناقشة مع الخبراء، المحللين، الأساتذة والمهتمين.

وكشف هويلي ان شبكة «اخبار الوطن» تحضّر لسلسة حوارات مع الفاعلين في الساحة السياسية والقضائية والإعلامية والتشريعية حول كيفية الانتقال الان من مناقشة بنود وثيقة تعديل الدستور الى الكيفية التي سنتعامل بها مع الدستور الجديد، هل سنتجنّب التجارب السابقة ونذهب الى تطبيق الدستور فعليا بالخرج من مرحلة نصوص دون تطبيق؟

وكذا التحضير للسياق السياسي الذي سينجر عن تعديل الدستور من مراجعة للقوانين العضوية الخاصة بالأحزاب، الاعلام والجمعيات، وكذا قانون البلدية والولاية، قانون الانتخابات، كما تحضّر الجريدة أيضا لملتقى حول «رهان بناء مؤسسة الجزائر الجديدة من خلال الدستور» في الأيام القليلة القادمة يشارك فيه العديد من الخبراء والشخصيات السياسية والوطنية.

وكشف هويلي أنّ الخطة ستعتمد على شبكة «اخبار الوطن» للتفاعل مع تعديل الدستور، الذي اعتبره حدثا فارقا في مسار السياسي الذي جاء عقب حراك 22فبراير 2019، وشجاعة واضحة الرئيس الجمهورية باختياره الذهاب الى الاستفتاء على تعديل الدستور ووفتح المجال للانتقادات والتعبير الحر، مؤكدا ان ما يجري سيحدث فرزا سياسيا في المجتمع بالتعرف على كل تيار سياسي وحجمه الحقيقي في الساحة السياسية، فإذا كانت المعارضة تقول انها تمثل تيار واسع في المجتمع فليكن ذلك من خلال ابداء رايها، وإذا كان انصار تعديل الدستور هم الأغلبية فليقولوا رايهم، لتظهر الأغلبية الحقيقية بعد ذلك، ما يمكّن من بناء الجزائر الجديدة على إرادة شعبية حقيقية.

ف. ك

مديـــــر الأخبـــــار بإذاعـــة الجزائـــر الدوليـــة:

نقاش تفاعلي وحوارات لشـــرح المشـــروع

قال مدير الأخبار بإذاعة الجزائر الدولية، أمين سعدي، إنه وفق مخطط العمل الذي تم اقتراحه وبرمجته لشرح وعرض وإعلام المواطنون عموما والجالية الجزائرية في الخارج بمضامين الدستور المرتقب للاستفتاء عليه في الفاتح من نوفمبر القادم، تم تسطير عدة فقرات وبرامج في هذا السياق لعدة اعتبارات منها توفر الإذاعة الدولية على صفحة التواصل الاجتماعي وعبر موقع الإذاعة الوطنية من خلال صفحة موقع الإذاعة الدولية، وكذا توفرها على فضاءات خصوصية مقارنة بباقي القنوات.

أي فضاء إخباري او حوار او مادة يعاد بثها من أربع إلى خمس مرات في 48 ساعة عبر مختلف الفترات الصباحية، المسائية والليلية لتمكين المستمعين من متابعة هذه الحوارات، إضافة الى موجات خاصة بالإذاعة الدولية مقارنة بنظيراتها من الإذاعات الوطنية والجهوية، حيث لديها بث خاص حول منطقة الساحل الإفريقي عبر «الساتل» تصل امتداداته إلى غاية العمق الإفريقي.

اما فيما تعلق بالمضامين، أكد سعدي شرح الإذاعة الدولية لها حيث يتكفل محلل ومستشار قانوني في ركن صباحي مدته ثلاث دقائق باستعراض المضامين والمواد التي وردت في وثيقة مشروع تعديل الدستور، إضافة إلى فضاءات نقاش (le débat) دستورية تذاع بأربع لغات العربية، الفرنسية الإنجليزية والاسبانية لتمكين اكبر نسبة من المتتبعين والمواطنين من الجالية من التفاعل.

وكشف ان هذا التفاعل يعزز بالمراسلين بمختلف العواصم الأوربية كفرنسا بلجيكا ولندن، إضافة الى دول عربية كالقاهرة والخليج العربي، التي تعززت قبل أيام بمراسل من مالي وموريتانيا ومدريد بإسبانيا.

وأوضح سعدي انه سيتم من خلال المراسلين التقرب من المواطنين ورصد آرائهم، إضافة الى إشراك نواب الجالية بالمجلس الشعبي الوطني على سبيل المثال لا الحصر، على اعتبار علاقتهم مع مختلف التشكيلات النشطة خارج ارض الوطن، وتنظيمات الجالية سواء في الصحة، التعاون والتضامن، فمن خلالها نحاول عرض هذه المواد ورصد آمالهم لان الدستور ليس نهاية بل هو من سيفتح الباب بعده لإعادة النظر في كثير من القوانين، وهنا يتم بأخذ راي الجالية ما استطعنا، للإسداء وإيصال صوتها الى مسؤولين والى نظرائهم هنا على ارض الوطن من مواطنين قاطنين بالجزائر.

وأشار الى ان الإذاعة الدولية عملت سابقا على عرض مسودة الدستور على الجالية الجزائرية، والتي عرفت تجاذبات وآراء مختلفة لان الامر لا يتعلق بإلغاء طرف على حساب طرف اخر، ولكن الامر يتعلق بمرحلة جديدة نعيشها بكل ما تحمله من خصوصية سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، لأنها في نهاية المطاف فاصلة.

وقال سعدي إن هذه الحاجة الماسة جاءت بعد عام من حراك مبارك من مختلف أطياف الشعب الجزائري، لذلك كان التزام رئيس الجمهورية في اول خطاب له اثناء أداء مراسم اليمين الدستورية حيث وضع نصب عينيه إعادة النظر في الدستور، على اعتبار ان هذه الوثيقة التي عُدّلت في فترة سابقة كانت تشوبها عدة شوائب، خاصة ما تعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية والتوسيع غير العادي للسلطات، إضافة الى الحريات، من ذلك فتحنا باب النقاش واجرينا بعض الحوارات مع بعض الناشطين الجزائريين والنخب في مختلف عواصم العالم.

وكشف أمين سعدي وجود اختلاف في وجهات النظر لكن لا يهم الاتفاق بقدر ما يهم التوافق ما استطعنا كجزائريين، فمن هنا كانت أوجه الاختلاف متنوعة لمن شارك في النقاش وفي البلاتوهات التي عرفت تدخلات عبر الهاتف سعيا من الإذاعة الدولية إثراء النقاش.

أما اليوم مرّرت الإذاعة الدولية إلى التعريف بمضامين الدستور، وبأهمية الاستفتاء، واعتبر وجود وجهة نظر مختلفة أو مغايرة يدخل في إطار حرية تعبير لكن عدم قبول الاستفتاء او عدم وجود نسبة كبيرة من المصوتين سيدفعنا إلى الإبقاء على نسخة الدستور الحالية لسنوات أخرى لإعادة الاستفتاء.

لذلك لابد من تحسيس المواطنين عموما والجالية بالخارج خصوصا بأهمية الاختيار في هذا الدستور على الأقل كخيار، لننتقل فيما بعد إلى القانون والنصوص التطبيقية، حيث ستفتح ورشة أخرى من خلال المجالس الشعبية المنتخبة لاحقا، سواء كان برلمان أو المجالس المحلية لإعادة النظر في الجزائر الجديدة من خلال تشكيلات سياسية جديدة ومجتمع مدني يجب أن يسمع صوته، وجالية جزائرية يكون لها دور مهم في بناء الجزائر الجديدة.

ف. ك

ملف

تعتمد التحسيس والتوعية بأهمية العملية

منظمات وجمعيات «مستعدة» لحملة الاستفتاء

عبرت جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في تصريحات لـ«الشعب»، عن استعدادها لخوض غمار الحملة التحسيسية لصالح تعديل الدستور التي انطلقت أمس، من خلال اللقاءات وحملات التحسيس وعن طريق وسائط التواصل الاجتماعي المختلفة وهي تراهن على الشباب لإنجاح الاستفتاء.

حياة كبياش

تقاطعت الجمعيات والمنظمات في ضرورة انخراط الجميع في التحسيس والتوعية بأهمية الاستفتاء على تعديل الدستور، الذي حدد موعده في يوم تاريخي المتمثل في الفاتح من نوفمبر، وبدأت عملية التعبئة والتجنيد للقواعد النضالية لهذا الحدث الهام.

رئيس جمعية البيئة والمواطنة:

العمل على تكريس واجب المواطنة

أفاد سفيان عفان، رئيس الجمعية الجزائرية للبيئة والمواطنة، انه تم إعداد برنامج للحملة يتمثل في لقاءات جهوية لرؤساء المكاتب الولائية ابتداءا من الجمعة بولايتي برج بوعريريج والبيض وتيسمسيلت من خلال جدول الأعمال يكون حول الحصيلة الخاصة بأنشطة المنظمة.

وأضاف أن هناك تركيز على جانب المواطنة وفتح موضوع مشاركة الشباب في الحياة العامة، وقال انه موازاة مع بدأ عملية التسجيل في القوائم الانتخابية، دعا عفان جميع الفئات وكفعل مواطناتي أن يحوز كل مواطن على بطاقة ناخب وهذا ما تقوم به دوريا.

واعتبر انه من الواجب الوطني العمل على تكريس لواجب المواطنة، خاصة والإستفتاء تزامن مع الفاتح نوفمبر، حيث سنفتح نقاشا مع كل الفئات ونركز على المكاسب التي تخص الشباب، البيئة وجانب الحريات كالصحافة والمجتمع المدني، متطلعا أن تكون القوانين العضوية كقانون الانتخاب تتماشى والطموحات، متمنيا أن يتوافق هذا الدستور مع إيجاد حلول لطموحات نجدها في الواقع، كتحسين ظروف المعيشة بكل المناطق، إيجاد آليات وميكانزمات إضافية لإيجاد حلول لواقع البطالة والسكن خاصة لفئة الشباب.

قال المتحدث أن العمل سيكون منصبا على التعريف بمواد الدستور بصفحات مكاتبنا الولائية مع احترام مختلف الآراء وأهمية المشاركة في الإستفتاء لأن الدستور يعتبر اللبنة الأساسية لبناء دولة المؤسسات وكل ما نصبوا إليه أن ترجع الثقة والتفاؤل والثقة مابين المواطن والمؤسسات.

رئيس اتحاد المستثمرين الشباب:

التحسيس الميداني وبوسائط التواصل الاجتماعي

من جهته، ركز رياض طنكة، رئيس الاتحاد الوطني للمستثمرين الشباب، على تحسيس الشباب والمواطن بصفة عامة على أهمية المشاركة في الانتخابات على تعديل الدستور، واعتبر ذلك نابع من مهمتنا كمجتمع مدني الذي أولى رئيس الجمهورية أهمية كبرى له، واعتبر أن العمل في هذا الظرف بمثابة «نضال في سبيل الوطن لبناء جزائر الغد «الجزائر الجديدة» التي تبنى بسواعد أبنائها.

يرى طنكة أن العمل التحسيسي مع توفير كافة الإمكانيات اللوجستيكية والبشرية لكي تكون الحملة ذات صدى بالمعنى الأكاديمي الراقي، بحيث قامت المنظمة في البداية بتشكيل لجان تنظيمية لهذا الغرض من اجل التجنيد عبر لقاءات مصغرة، تستقطب الشريحة المؤثرة مع مراعاة للجانب الوقائي، واحترام البرتوكول الصحي.

أضاف المتحدث أنه سيتم الاعتماد على التجنيد والتعبئة المتنقلة عبر منشورات، وتوزيعها في كل الأماكن، مع المشاركة في الفضاءات التي تنظمها القنوات الإعلامية مرئية ومنصات التواصل الاجتماعي من خلال الصفحات التي تمتلكها، لكن يبقى الأهم من ذلك – حسبه – هو توفر الإرادة «الشعبية التي عهدناها أن تكون دوما في مثل هذه المناسبات « وتعديل الدستور الذي يعد تحديا بالنسبة للمجتمع وللنخبة الوطنية.

المنظمة الوطنية للمؤسسات والحرف:

فتح نقاش موسع

أما مصطفى روبايين، رئيس المنظمة الوطنية للمؤسسات والحرف، فقد اعتبر أن منظمته جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني وأعضائها مواطنين لهم حقوق وواجبات ، والاستفتاء هو واجب وطني.

أبرز روبايين أن منظمته شرعت في التحضير لعقد ملتقيات واجتماعات في جميع الولايات لتقريب وجهات النظر، وفتح نقاش موسع لإقناع المواطنين للمشاركة بقوة في الاستفتاء وشرح مواد الدستور للعام والخاص، لإقناع المواطنين للمشاركة بقوة في الاستفتاء على الدستور.

وأكد مصطفى روبايين أن جمعيته ستعمل على تطبيق التزامات رئيس الجمهورية على أرض الواقع ولكن سنعمل لشرح مواد الدستور وشرحها بطريقة صحيحة ولن نعمل لإقناع المواطن للتصويت لكن لا نتدخل في رأيه ، أوضح أن المنظمة تقوم بدورها التحسيسي، حيث تعمل على إنجاح الاستفتاء ولا تعمل على ترغيم المواطن للتصويت بـ«نعم» أو«لا».

البروفسور محمد طايبي لـ «الشعب»:

استثمار الدستور الجديد في إطلاق مبادرات

يمكن استثمار الدستور الجديد في إطلاق مبادرات تقوي المؤسسات، لاسيما منها التمثيلية التي تكون لها الشرعية كاملة غير منقوصة، رهان أساسي حسب ما يراه البروفسور محمد طايبي الخبير المختص في علم الاجتماع السياسي، الذي أوضح لـ «الشعب» أن «مسألة التغيير في الجزائر في جانبيها السياسي والاجتماعي، تكون عن طريق التمثيل للنخب الوطنية الحقيقية».

ح.ك

أكد طايبي أهمية المؤسسات التمثيلية ذات الشرعية، التي يجب أن تكون تمثيلا للنخب الوطنية الحقيقية لصناعة معمارية للدولة، التي بقوتها تحقق أمرين يتمثل الأول في العقد الاجتماعي الوطني المتجدد.

أما الأمر الثاني ترسيخ العقيدة الأمنية والشرعية الجمهورية والقيم النوفمبرية، شعارات النظم السياسية تستثمر عندما يصل النظام إلى مأزق في الحكامة، المجتمع نفسه يطلب تغيير وتجديد، يطلب أدوات جديدة في القانون، الاقتصاد والشأن العام والتوازنات الداخلية في المجتمع.

وقال طايبي، إن «الآليات المجتمعة تقتضي دائما أما تغييرا تدريجيا، إذا كانت الدولة قوية، وأحيانا تغييرا عميقا إذا أفلست الطبقة السياسية».

ويرى المتحدث، «أننا الآن في إفلاس أخلاقي واضح للطبقة السياسية في تغيير الشأن العام، كما نحن في حالة تعطل تفكير التغيير، وتحوّل أحيانا إلى شعارات»، لكن المهم «أننا في حالة امن قومي محفوفة بالمخاطر».

وتابع في هذا الصدد قائلا «الآن القوة الخصبة في البلد التي يمكن الاعتماد عليها لصناعة مشروع تغييري»، هذه القوة «تتمثل أولا: في الجيش تندرج تاريخيا وأصالة وعلاقة مع الشعب، وهو صمام أمان. ثانيا: شرعية رئيس الجمهورية وشرعية مؤسسة الرئاسة. ثالثا: النخب الوطنية صاحبة الكفاءة والتي تجد نفسها اليوم عاجزة على اختراق مساحات القرار.

ويمكن لهذه المحاور الثلاثة أن تشكل لبنة التغيير في البلد، لأن التغيير ليس خيار تقليدي في الجزائر، على اعتبار أنه يكرس إعادة البلد كله إلى مناطق البناء والإبداع والتنمية الخلاقة، وليست التي تأتي في «البواخر». وتحتاج مسألة التغيير في البلد، إلى عقلنة تغيير وإرادة تغيير من المؤهلين كفاءة وأخلاقا، ليعيدوا زراعة الأمل لدى الذهنية الجزائرية.

الرهان على النخبة والخطاب الوطني الجاد

قال المتحدث إن هناك بلدان لم تعد تتمتع بأدنى عوامل السيادة، وبحسبه فإن الجزائر توجد في رواق جيد، إن حسمت بعض الأمور في المسألة السياسية على غرار الدستور.

كما لديها المقومات لكن يظهر المشهد أحيانا ـ استطرد ـ «كأنه يوحي بان المسافة للعمل التغييري، لا زالت فيها الأشواك والألغام الكثيرة، ويحتاج الأمر إلى تجاوز الخلافات الشكلية».

ورغم الصعوبات والانزلاقات التي حدثت، إلا أن الشعب عندما يرى الحق والحقيقة لا يدير رأسه، بل يؤمن بها، والمشكلة – كما يراها – ليست في المجتمع ، وإنما المشكلة الكبرى في بلادنا أن النخب التي تقترح الخطاب الوطني الجيد، والنخب التي لها فكرة الدولة كآلية ضرورية في الحداثة، معظمها موبوءة كل نخبة لها وباءها».

ويعتقد طايبي، أن مشكلة تغيير النخب الموبوءة وفتح المجال أمام النخب الوطنية على اختلاف ميولها، تتطلب 4 أمور أساسية، يتمثل الأول في تغيير مستوى التعليم، على أساس أن بناء الفرد السوي والمسؤول يكون بالتربية والتعليم.

والأمر الثاني يخص الرفاهية وهو أن يعيش المجتمع في أريحية، أما الثالث يتمثل في توفير الصحة العمومية كطمأنينة عامة، وهذا جزء من السلم الاجتماعي، وأخيرا القضاء النهائي على الفساد بعدالة «عادلة ومستقلة».

مناطق الظل..وضعية تحاكي التّهميش وسوء التّسيير

الوجه الآخر لبلديات المحمدية بمعسكر

المحمدية، من كبرى دوائر ولاية معسكر من حيث المساحة والكثافة السكانية، كانت في وقت ما صمّام الاقتصاد المحلي، بصيتها الذائع في مجال إنتاج وتصدير عدة منتوجات فلاحية ذات أهمية اقتصادية بالغة، بداية من زراعة القطن، التبغ، الخضروات، تربية النحل وزراعة أزيد عن 20 نوعا من الحمضيات. تاريخيا، قدّمت المحمدية ما يقارب أو يفوق 14 ألف شهيد قضوا نحبهم، مدافعين عن الأرض والعرض إبان فترة الاحتلال الفرنسي، ويفضّل سكان المحمدية أن يذكر تاريخ المنطقة المجيد، في مقدمة عرضهم لمشاكلهم التنموية، لعل تاريخ المنطقة يشفع لها لاستعادة أمجادها الاقتصادية والفلاحية، بعد أن توقّف شريان الحياة «سد فرقوق» في المنطقة عن النبض، بمحيط هبرة على مساحة 10 آلاف هكتار من الأراضي الفلاحية، عبر 6 بلديات مقطع دوز، سيدي عبد المومن، الغمري، سجرارة الفراقيق والمحمدية، اين تمارس الأنشطة الفلاحية التي تعد مصدر رزق سكان المحمدية.

معسكر: أم الخير ـ س

قدوما من دائرة عين فارس عبر طريق محفوف بالمنعرجات الضيقة والمهترئة، تشق سلسلة جبال بني شقران في جهتها المطلة على سهل هبرة وحقوله الخصبة التي تقاوم الجفاف، ووصولا الى عين الكبيرة، سجرارة مركز، سيدي حمادوش، واد المالح، الى البرجية، وبني تيمي، تكاد تختفي معالم الحياة الكريمة، بيوت هشّة في حالة متقدمة من القدم، تظهر عليها تشققات وأسقف القصدير، مازال سكانها ينتظرون التفاتة السلطات المحلية من أجل الحصول على الإعانة الريفية أو سكن لائق يوفّر لهم العيش الكريم.

مشاحنات بين أعضاء لمجالس المحلية..

لكن حسب عيّنة من السكان، فالحصول على الإعانة الريفية مرتبط بالانتماء الحزبي وحسب درجة القرابة من رئيس البلدية وحاشيته، كما هو الحال بالنسبة لباقي متطلبات العيش، فحتى توزيع المياه عبر احياء هذه البلدية مرتبط بعامل الانتماء الحزبي والعروشي، ومختلف الاعانات الاجتماعية التي تخصصها الدولة للفئات الهشة والمعوزة تحتكم الى ذلك على حد شكاوى السكان.

عطش، عزلة وأزمة سكن

يشتكي سكان بلدية سجرارة ودواويرها من مشاكل عديدة، أبرزها ثلاثية العطش، العزلة وأزمة السكن الخانقة، فبالنسبة للعطش، تتوفر المنطقة على ما يكفي من هياكل ومرافق التموين بمياه الشرب تغيب عنها الصيانة الدورية، على غرار دوار بني تيمي، الذي يعتبر لسان حال باقي التجمعات السكانية الريفية بهذه البلدية المتعطلة عن التنمية، التي لا تختلف فيها انشغالات ومطالب سكانها، حيث يشتكي سكان دوار بني تيمي، ومثله دوار البرجية، واد المالح، العرايبية، ولاد مبارك، قشايرية، الياشية، عين الكبيرة ودواوير اخرى، من انقطاع المياه لفترات طويلة، ما يدفعهم الى اقتناء هذا العنصر الضروري للحياة عن طريق الصهاريج، التي تكلفهم نفقات كثيرة مقابل وضعهم الاجتماعي المعروف بالفقر، العوز، اهتراء الطرق، تزيد من قساوة الظروف بمناطق الظل، زيادة على ذلك، يشتكي سكان هذه المناطق الريفية من العزلة نتيجة اهتراء الطرقات والمسالك، ورغم ما خصص من برنامج لتحسين وتأهيل شبكة الطرق بمناطق الظل، ما زالت طرقات هذه المناطق في حاجة ماسة الى رد الاعتبار، امام ازدياد حاجة السكان الى التنقل لقضاء حاجاتهم اليومية، سواء للدراسة او العمل او العلاج وغيرها، وفي ظل الوضع المزري لشبكة الطرق بين هذه التجمعات السكانية المعزولة، كثيرا ما يرفض الناقلون تقديم خدماتهم للساكنة تجنبا للاعطاب التي تلحق بمركباتهم نتيجة عبور المسالك الترابية المهترئة.

الوضع البيئي هاجس سكان سجرارة

الوضع البيئي ببلدية سجرارة هو الآخر يشكّل هاجسا للسكان، في ظل انتشار مقلق لمستودعات تربية الدواجن، وما تتسبب فيه الروائح المنبعثة منها من تلوث للمحيط، ناهيك عن انتشار الحفر الصحية لصرف الفضلات والمياه المستعملة التي صارت مصدرا آخر للتلوث البيئي وتفشي محتمل للامراض والاوبئة، في غياب شبكات التطهير.

تعطل التنمية بسبب انسداد بمجلس بلدية سجرارة

يتخبّط سكان بلدية سجرارة بالمحمدية في ظروف قاسية لاسيما بمناطق الظل، دفعتهم الى الاحتجاج عن تصرفات منتخبين محليين ومعاملتهم للتركيبة السكانية على أساس عروشي وانتماء حزبي، ما يعتبر سببا في عدم استقرار بلدية سجرارة خلال العهدة الانتخابية السارية والعهدات التي سبقتها.

كما يرجع تعطل التنمية ومصالح المواطنين ببلدية سجرارة في دائرة المحمدية، اساسا الى مشاحنات داخل مجلسها البلدي أدت إلى انسداد لم تجد له السلطات الولائية حلا سوى التوجه نحو تجميد المجلس البلدي المنتخب، على حد تصريح والي معسكر عبد الخالق صيودة، الذي اعلن بداية هذا الأسبوع على قرار الفصل في الانسداد الحاصل داخل مجلس بلدية سجرارة وتكليف مندوبية ادارية لتسيير شؤون البلدية ومواطنيها بعد فشل محاولات الصلح والتقريب بين وجهات نظر منتخبي المجلس البلدي، كخطوة متقدمة نحو معالجة العشرات من انشغالات سكان المنطقة، لاسيما بالنسبة لساكنة مناطق الظل.

تمييز بين الأحياء في برمجة مشاريع التنمية بمقطع «دوز»

لكن بلدية سجرارة ليست الوحيدة بدائرة المحمدية التي تتخبط في مشاكل واهية بسبب خلافات المنتخبين، ففي بلدية مقطع «دوز» يواجه السكان مشاكل جدية، بداية من غياب الانارة العمومية والانارة الريفية، إلى السكن الريفي الذي «سنتاجيني» الذي اكثر ما يميزه غياب التهيئة الحضرية، الارصفة والطرقات المهترئة، وكان سكان حي الاخوة بن شنين ينتظرون بفارغ الصبر مشروع ربط سكناتهم بالغاز الطبيعي، لكن المشروع خلف الكثير من الأضرار على طرقات ومسالك التجمع السكني التي تتجمّع على حوافها ركام الأتربة والقمامة، فضلا عن ضعف التكفل الصحي بسكان هذا التجمع السكني الذي يغرق بشكل متكرر في مياه الفيضانات والسيول المتدفقة من مجاري أودية تحيط بحي الإخوة بن شنين، التي تعتبر أيضا مصدرا لانبعاثات الروائح الكريهة والزواحف السامة لاسيما في فصل الصيف.

أما في مجال السكن، يشتكي سكان حي سانتاجيني ببلدية المحمدية من قلة الحصص السكنية المخصصة لهم مقابل الكثافة السكانية المرتفعة.

كما يطرح سكان دوار الحدايدية، الزناندة بنفس المنطقة من الانعدام التام للانارة واهتراء الطرقات، زيادة على انسداد واهتراء شبكات الصرف الصحي.

أما ببلدية سيدي عبد المومن، مازالت مطالب وانشغالات سكان مناطق الظل بتراب البلدية ذاتها، لم يطرأ عليها الكثير من التغيير باستثناء بعض مشاريع التطهير، وتجديد شبكات مياه الشرب التي شكك السكان في مطابقتها للمعايير، بدليل عدة شكاوى ومراسلات لجمعيات محلية ناشطة طالبت بالتحقيق في تجاوزات طالت مشروع إنجاز شبكة التطهير بدوار الزاوش على سبيل المثال، ولم تسلم من التهديد بالمتابعة القضائية وسحب الاعتماد، عدا ذلك مازالت انقطاعات المياه وضعف الحصص السكنية الموجهة لهذه المناطق، الشغل الشاغل لساكنة دوار الشهيد محمد بلخير، مقطع مناور، سيدي بن زرقة، دوار بغداد ودوار الزاوش، على أمل ان تجد مشاكل سكان مناطق الظل بالمحمدية طريقها الى التسوية.

على العموم، وفي شأن معالجة مشاكل وانشغالات سكان مناطق الظل، أكّد المسؤول التنفيذي الأول على رأس ولاية معسكر، أنّ جهود الدولة لدعم التنمية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين بمناطق الظل ستستمر، رغم الظرف المالي وشح مورده بالنسبة للكثير من البلديات العاجزة بولاية معسكر، التي تعتمد في تسييرها على إعانات الدولة وميزانية الولاية في تسيير شؤونها، وتنفيذ برامج ذات تأثير مباشر على المواطن، الأمر الذي يطرح التساؤل حول مدى تقدير المنتخبين المحليين لهذه الجهود.

يطعن سكان المنطقة في شفافية كل حصة يتم توزيعها، بحجة عدم استيفاء المستفيدين من الشروط أو وجود علاقة قرابة بينهم وبين منتخبي مجلس بلدية مقطع دوز، إن لم يكن المستفيدون أنفسهم منتخبين بالمجلس.

اختلال التّوازن التّنموي بين الأحياء

على حد شكاوى كثيرة ترد مكتب «الشعب»، من سكان هذه البلدية، فإن مشاكل أحياء ودواوير مصنفة ضمن مناطق الظل متمثلة في تركيز جهود البلدية للتنمية على احياء دون أخرى، على أساس التمييز بين السكان، الذين أظهروا ولاءهم لرئيس البلدية في الانتخابات المحلية، في حين يدافع هذا الاخير عن اختلال التوازن التنموي بين أحياء ودواوير مقطع دوز، بالقول إن البلدية عاجزة عن تسجيل برامج مكافئة لاحتياجات السكان بسبب مواردها المالية الشحيحة.

ويشتكي سكان دوار الجنينة، برامي، القبالة والحي الجديد ببلدية مقطع دوز، من غياب الانارة العمومية، التهيئة والكهرباء الريفية، زيادة على غياب الربط بالمياه وانتشار الأوساخ على امتداد مجرى واد لصرف المياه، في وضع لم يعد يحتمله سكان هذه الدواوير، لاسيما شريحة البدو الرحل التي استقرت بالمنطقة وتزاول نشاط تربية الأغنام.

وببلدية المحمدية نفسها، مازالت الصراعات داخل المجلس البلدي سيدة الموقف رغم التدخلات المتكررة للوصاية لرداً الصدع بين المنتخبين، لكنها خلافات لم تؤثّر كثيرا على سير المشاريع التنموية المخصصة للمنطقة، دون إغفال مشاكل من نوع آخر تعرقل كثيرا جهود الدولة في تحسين أوضاع مناطق الظل.

على غرار دوار جبور الذي يتخبّط في مشاكل ونقائص تنموية، ترجع في الأساس إلى منازعات قضائية حول العقار، طال أمد معالجتها مع احد الملاك الخواص للأراضي التي شيدت عليها قرية دوار جبور.

محاولة تغيير فاشلة

وذكر سكان هذه المنطقة أن جميع محاولات السلطات المحلية لإحداث تغيير في ملامح التنمية بدوار جبور، باءت بالفشل، حيث لا يتم تسجيل مشروع تنموي لفائدة السكان إلا واصطدمت مصالح بلدية المحمدية مع مشكل ملكية الوعاء العقاري.

وغير بعيد عن دوار جبور على مسافة 10 كلم، تتشابه معالم التأخر التنموي بأحياء شبه حضرية تصنف هي الاخرى ضمن مناطق الظل، على غرار حي الاخوة بن شنين

مركب الحجار أمام تحديات كبرى

العمـــلاق الاقتصـــادي يعـــود إلى الواجهـــة

■ الصّمود أمام المنافسة رهان عمال المركب

يعد مركب الحجار للحديد والصلب من أهم الانجازات التي تحققت على أرض الجزائر، ليكون أكبر مصنع للحديد في شمال إفريقيا ومن بين أهم 60 مصنعا في العالم، حيث يتربّع المركب على مساحة تقدر بـ 800 هكتار، وقد شهدت سنة 1969 تدشين أول فرن عالي بالمصنع، الذي عرف أوّج عطائه سنوات الثمانينيات، حيث بلغ إنتاج الفولاذ السائل به 700 ألف طن، ليرتفع سنة 1985 إلى أكثر من 5 مليون طن، وهي أكبر نسبة لإنتاج الفولاذ السائل يعرفها مركب الحديد والصلب في تاريخه.

هدى بوعطيح

العديد من التحديات والأزمات على مدار سنوات واجهت عملاق الحديد والصلب، والتي كادت في الكثير من المرات أن تضعه على حافة الإفلاس، استراتيجيات مستعجلة وقرارات هامة تعيد المركب إلى الواجهة، ثم خيبات أمل أخرى تعيده إلى الوراء ليبقى المركب لا سيما في السنوات الأخيرة يعيش حالة مد وجزر، ينتظر من ينعشه ويحقق الرهانات المرفوعة، والأهداف الإنتاجية المتفق عليها.

المتاعب تتواصل...

متاعب الحديد والصلب بالحجار تتواصل، لاسيما فيما يتعلق بالفرن العالي، الذي يعد الركيزة الأساسية بالمركب، حيث أن توقفه عن العمل في عديد المرات ولأسباب متعددة، أحيانا بسبب رداءة الفحم، وأحيانا أخرى بسبب أزمة المياه بعنابة، وآخرها جائحة كوفيد-19..أدت إلى تراجع كبير في إنتاج الفولاذ السائل وتوقف مختلف وحدات الإنتاج، ما جعله يمر بأزمة خطيرة، لم تشفع معها ضخ أغلفة مالية معتبرة لإنعاشه، حيث لم يعمل على تحقيق الطموحات والأهداف المرجوة من أحد رموز الصناعة الثقيلة في الجزائر، ليصبح مع مرور الوقت بمثابة العبء على الخزينة العمومية.

مركب الحجار، وإلى يومنا هذا ما يزال يعرف ضغوطات ومشاكل تكاد ترهن تواجده كواحد من أكبر مصانع الحديد والصلب في شمال إفريقيا، وهو ما أدى مؤخرا إلى إنزال وزاري هام لهذا المركب لإعادة الاعتبار للاقتصاد الوطني وإعطاء ديناميكية جديدة للصناعة وللوطن والتغلب على مختلف التحديات، والتأكيد على ضرورة تطوير إمكانيات مركب الحجار للحديد والصلب وإعادة وتيرة إنتاجه، فضلا عن إنشاء القيمة المضافة وبلوغ المركب لمرحلة تحقيق الاكتفاء الذاتي في التمويل، على أمل استرجاع مكانته الاقتصادية في الجزائر.

زيارة الوزير الأول عبد العزيز جراد ووزير الصناعة فرحات آيت علي براهم إلى مركب الحجار للحديد والصلب بعثت الطمأنينة في نفوس عمال وإطارات المجمع، خصوصا منهم الذين عايشوا مختلف الأزمات التي عصفت به وكادت أن تضعه على المحك، حيث تحدّث بعض العمال لـ «الشعب» عن الأوضاع المهنية الصعبة التي يمرون بها في ظل ما يعانيه هذا المركب، مؤكّدين بأن وعود وزراء سابقين والذين عاينوا المركب في أوج معاناته، كانت مجرد أحاديث ووعود بإعادة بعثه من جديد، حيث لم يشهد مركب سيدار الحجار أي إستراتيجية فعالة لإنقاذه والنهوض به.

العمال يثمّنون زيارة الوزير الأول

ثمّن العمال زيارة الوزير الأول عبد العزيز جراد لولاية عنابة، على أمل أن يسهم ذلك في تخطي المركب تدريجيا لأزماته، كما نوّهوا بتصريحاته المتعلقة بمشروع رئيس الجمهورية عبد العزيز تبون والحكومة الجزائرية، في تجسيد صناعة وطنية تنطلق من إمكانيات الإطارات الجزائرية وقدرات العمال والمسيّرين، معتبرين هذا القرار أنه سيمنح المجال للكفاءات لتسيير المؤسسات والنهوض بها، على اعتبار أن عامل التسيير هو الأهم للنهوض بالصناعة الوطنية، كما شدّد محدثونا على ضرورة تطبيق الإستراتيجية التي ستعتمدها الحكومة الجزائرية في القريب العاجل، بعيدا عن التماطل كما كان يحدث مع مسؤولين سابقين، مؤكّدين بأنّ مجمّع سيدار الحجار يستنجد في الوقت الراهن بأصحاب الرأي والمشورة وبالمسؤولين القادرين على تجسيد مخططات واستراتيجيات مستعجلة على أرض الواقع، لا إبقائها مجرد حبر على ورق.

وأكّد العمال أنهم سيعملون على إنجاح المشاريع الجديدة التي أعلن عنها الوزير الأول عبد العزيز جراد، والتي قال بشأنها بأنها ستعطي لعملاق الحديد والصلب نفسا جديدا حتى يبقى رمز الصناعة الجزائرية، والتجند لرفع التحدي وتحقيق الرهانات التنموية المسطرة لهذا القطب الصناعي الهام.

متفائلون باسترجاع المركب لمكانته

فبالرغم من المشاكل التي تعصف بأرسيلور ميتال، يشدّد العمال على أنهم سيبقون يدا واحدة، وسيعملون كل ما في وسعهم لإعادة المركب إلى مكانته الأصلية، وإلى مهامه التي أنشئ لأجلها حتى يبقى المصنع الأول للحديد والصلب في شمال إفريقيا، مشيرين إلى أنهم سيتجنّدون لأجل النهوض به، خصوصا وأنه سيستأنف نشاطاته بكامل الوحدات الإنتاجية الشهر الجاري، لا سيما الفرن العالي رقم 2، الذي توقف مؤخرا بسبب وباء كورونا، مشيرين إلى أن المركب يرفع حاليا التحدي لأجل بلوغ 1 مليون طن من المواد الحديدية تنفيذا لمخطط الاستثمار لسنة 2023.

«محمد ـ م» يعمل بمركب الحجار منذ ما يقارب 20 سنة، قال بأنه عايش على مدار السنوات العديد من الأزمات التي مرت بهذا القطب الصناعي مفخرة الجزائر، وهو متفائل باسترجاع مركب الحجار لمكانته، وأن يكون له مستقبل في بناء الاقتصاد الوطني، من خلال إعادة وتيرة إنتاجه ونشاطه في أقرب وقت، مشيرا إلى أن المركب تمكن السنة الماضية من تصدير قرابة 65 مليون دولار من منتجات الحديد، وذلك بفضل جهود العمال والمسؤولين والإخلاص لهذا الصرح الاقتصادي العريق، قائلا بأن الصمود أمام المنافسة الداخلية والخارجية رهانهم في الوقت الراهن.

لوضع حدّ للاستيراد «المفرط» والتّسيير «البيروقراطي»

مخطّط للإقـــلاع الصّنـــاعي بدراســـات استشرافيـــة

تبدو مهمة النهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر في نظر المتشائمين «صعبة» ولكن حسب الخبراء ليست «مستحيلة» في ظل وجود إرادة سياسية وضعت مخططا للإقلاع الصناعي بجدوى اقتصادية ودراسات استشرافية وليس ظرفية، لتحريره أولا من منظومة قانونية وضعت على «مقاس» أفراد استنزفوا الخزينة العمومية وأهدروا المال العام، وثانيا من تسيير إداري «بيروقراطي» جمد العقول عن الإبداع والابتكار ورهن استغلال «الثروات» الباطنية والسطحية والبشرية للبلاد، واتجه لتشجيع ثقافة الاستهلاك الواسع عن طريق دعم الاستيراد و«التجميع المزيف».

زهراء ـ ب

أدرك رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أن تخليص الاقتصادي الجزائري من «التبعية المفرطة» لقطاع المحروقات، يقتضي «خطة استعجالية» لتحريك قطاع الصناعة الراكد منذ سنوات، وإعادته إلى سكة الإنتاج بعد أن حاد عنها بسبب تدخلات «أطراف» عاثت فيه فساد، عن طريق وضع نصوص تنظيمية ومراسيم فصلت على المقاس لخدمة مصالحها وملء جيوبها وأرصدتها البنكية بملايير الدولارات، على حساب المصلحة العامة، وخزينة عمومية استنزفت دون حسيب أو رقيب.

فالقطاع الصناعي، غرق في «ممارسات غير أخلاقية»، طالب رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 31 ماي 2020، بالتخلص منها نهائيا، وإعادة بعث الصناعة الوطنية على أسس متينة، ترتكز على نصوص قانونية وتنظيمية تؤطر القطاع، وتضمن فتح مجال الاستثمار الحقيقي وتأطيره بنصوص شفافة وفعالة للفاعلين الوطنيين والأجانب، بما يسمح بخلق قيمة مضافة قابلة للدوام عبر الاستغلال العقلاني لموارد البلاد.

وقد أمر الرئيس بوضع نصوص قانونية صالحة لمدة طويلة لا تقل عن 10 سنوات، تضمن رؤية واضحة للمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين، لتحفيزهم على الاستثمار وإنشاء صناعات حقيقية مدرّة للثروة والقيمة المضافة، وتحدث القطيعة مع الصناعات التي تكرس التبعية للأسواق الخارجية، فالاستيراد المفرط كما قال «جمّد عقول الجزائريين وقتل فيهم روح المبادرة على الإبداع والابتكار».

ولإحداث القطيعة مع الممارسات السابقة، وتنفيذ التزامه بالتغيير في الحياة اليومية للمواطنين، جعل رئيس الجمهورية على رأس أولويات وزارة الصناعة «ثلاث إجراءات أولى مستعجلة» تحمل إجابات ملموسة لملفات ساخنة مطروحة على الساحة الوطنية أسالت الكثير من الحبر، أولها تصفية الوضعية القائمة عن استيراد السيارات في شكل أطقم جاهزة للتركيب في صيغة CKD-SKD ووضع قواعد جديدة، وهو ما تحقق بإصدار دفتر شروط جديد. وثانيا حل قضية مصنع الحجار الحديد والصلب أو «عملاق الصناعة الوطنية النائم»، الذي تعرّض لعدة هزات أضعفته ولكن لم تقض عليه، بسبب حرص السلطات العمومية والعمال على إبقائه في دورة الإنتاج، وإبقاء أفرانه مشتعلة رغم محاولات «يائسة» لإطفاء لهيبها بسبب تسيير «كارثي» كاد يقضي على أحد ركائز الصناعة التحويلية الوطنية، بالتواطؤ مع شريك أجنبي تمّ إنهاء الاتفاق معه في الوقت بدل الضائع.

أما الإجراء الاستعجالي الثالث، فيتمثل في توجيه الجهود لإقامة صناعة حقيقية تتكون أساسا من صناعات خفيفة وصغيرة ومتوسطة على المديين المتوسط والطويل، مع ضرورة الاهتمام بتطوير الصناعات التحويلية مثل صناعة الحلفاء والصناعات الغذائية، وتشجيع الاستثمارات الخاصة عن طريق منح تحفيزات هامة لمن يستخدم المواد الأولية المحلية.

وقد أبدى رئيس الجمهورية استعداده لتمويل مشاريع للصناعات التحويلية بنسبة 90 بالمائة، ومنحها الأولوية في الحصول على العقار الصناعي.

وكدليل على حسن نية السلطات في الدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمّ إخراج الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب «أنساج» المكلفة بمنح قروض للشباب الراغبين في تجسيد مشاريع صناعية أومقاولات خاصة، من طابعها «الاجتماعي» إلى «الاقتصادي» حتى تصبح آلية دعم للمشاريع الناجحة والمنتجة ذات القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، وتم إلحاقها بوصاية الوزارة الأولى كما استحدثت لأول مرة، ما يعكس الاهتمام البالغ الذي توليه أعلى السلطات في البلاد للمؤسسات الصغيرة والشباب المقاول والمبادر، والمبتكر والمبدع، بالإضافة إلى حرصها على مراقبة صرف المال العام، ووضع حد لإسرافه.

إرادة جادّة في تنويع الاقتصاد

ظهرت جهود رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في بناء اقتصاد قوي متنوع، واضحة من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي يرتكز على قطاعات متعددة وليس على قطاع واحد بلغت فيه نسبة الصادرات أكثر من 98 بالمائة.

سواهلية: وجود منتوجات تنافسية حقيقية شرط لاقتحام الأسواق الإفريقية

ويقول الأستاذ الجامعية والخبير الاقتصادي أحمد سواهلية لـ «الشعب ويكاند»، أنّ نيّة السلطات وإرادتها الفعالة والجادة في تنويع الاقتصاد برزت من خلال مختلف الاجتماعات والقرارات ذات الأهمية، وفي أعلى المستويات في هرم الدولة من خلال اجتماعات مجلس الوزراء المتعددة، مستحضرة واقع وحال الاقتصاد الجزائري المتمثل في مجموع التهديدات المحتملة مقابل الفرص والمميزات المتاحة.

ومن بين هذه التهديدات التي تواجه الاقتصاد الوطني حسب المتحدث «الاستيراد المفرط لكثير من السلع، الذي حطّم المؤسسات الموجودة زد على ذلك تغوّل السوق السوداء للسلع والصرف والكتلة النقدية خارج الدورة بلغت أرقاما كبيرة جدا ومقلقة»، يضاف إلى هذه التهديدات «عامل الوضع الصحي الحالي الصعب والذي عطل المؤسسات الاقتصادية عن نشاطها وأفرز بالمقابل احتياجا ملحا لمستلزمات طبية لم تستطع المؤسسات الجزائرية توفيرها مما استوجب استيرادها وهذا ما لم تتقبله السلطات الجزائرية برفضها لهذا الواقع المؤلم وجعلتها تفكر ماليا في الدفع بالاستثمارات في كل القطاعات «.

مرحلة فاصلة ثالثة

أعطت الجزائر الأولوية منذ الاستقلال لوضع قاعدة صناعية عمومية متنوعة كان الإنتاج موجّها فيها حصريا للسوق المحلية، استحدثت من خلالها عدة مناصب شغل ووفرت السلع والخدمات لكن دون تنافسية عالمية ودون استغلال أمثل للطاقات والقدرات الطبيعية والبشرية.

وأوضح الخبير سواهلية، أنّ الاقتصاد الوطني بعد تحريره في بداية 1990، جعل المؤسسة العمومية تواجه مواقف تنافسية لم تكن مستعدة لها ولكن مع ذلك بدأ القطاع الصناعي الخاص في النمو، وذلك بفضل وضع جهاز تشريعي وتنظيمي، جديد لكن في العموم فقدت مؤسساتنا الاقتصادية حصة كبيرة في السوق المحلية، فالصناعة الوطنية تملك بنية تحتية متينة، ولكنها تتطلب إعادة بعثها من منظور العولمة.

أما اليوم، تستعد الجزائر ـ يقول سواهلية ـ لمرحلة فاصلة ثالثة تريد من خلالها مساهمة القطاع الصناعي الخاص في الإنتاج الاقتصادي الوطني وتطوير أدائه، وهو ما جعل الحكومة تحضّر مخطط إقلاع اقتصادي ذو جدوى اقتصادية، وبدراسة استشرافية وليس ظرفية تهدف لتعزيز النمو الاقتصادي، والإسهام في تنمية الناتج الداخلي الخام بتوفير الاحتياجات الداخلية من السلع والخدمات في مرحلة أولى يتم فيها استغلال القدرات المحلية من الطاقات الطبيعية والبشرية، ثم في مرحلة ثانية يمكن الاستعداد لتحضير منتوجات صناعية ذو ميزة تنافسية عالمية، يتم فيها الإسهام وبشكل فعال في التصدير والتنافس مع قطاع المحروقات، خاصة وأن السلطات الحالية ترغب بشدة للدخول للسوق الإفريقية لما لها من مميزات هامة أهمها الموقع أو الانتماء الجغرافي لهذه القارة، إضافة إلى قلة المنافسين داخلها، ولكن هذا لا يتأتى إلا بوجود حقيقي لمنتوجات ذو ميزة تنافسية في الجودة والسعر.

كل هذا يجب أن يمر كما قال المتحدث «عبر مراحل مهمة كالتعريف بالفروع الصناعية ذات النمو العالي وتحليل القدرة التنافسية، تحديد نقاط القوة والضعف للصناعات الجزائرية، وتذليل الصعوبات التي قد تواجهها بتوفير المناخ اللازم سواء للاستثمار المحلي أو الأجنبي وإنشاء صناديق لتمويل الصناعة مع تسهيل إجراءات إسهام رجال الأعمال برؤوس أموالهم لتدعيم هذه الاستثمارات»، إضافة إلى تقييم الموارد المحلية والصناعات الموجودة وإحياءها كالصناعات البتروكيميائية والحديد والمعادن ومواد البناء والنسيج والكهربائية والالكترونية والصناعات الصيدلانية والغذائية، وإضافة صناعات جديدة كصناعة الاتصالات والسيارة في مرحلة أخرى مع الاهتمام بالعامل البشري، وعدم الاكتفاء به فقط كعامل إنتاج بل يجب تطوير وتنمية مهاراته والعمل على تكوينه بعقد اتفاقيات مع الجامعات، ومنحه شهادات عليا جامعية مهنية تسمح له بالابتكار والمعرفة.

ويوافق الخبير الاقتصادي توجه السلطات العليا للبلاد، لبسط حماية كاملة للصناعات المحلية من الاستيراد المفرط، بموازاة ذلك ينبغي على الفرد في المجتمع التحلي بثقافة أولوية المنتوج المحلي واقتنائه وعدم التفاخر بالمنتوجات الخارجية التي يمكن للجزائري أن يبدع فيها، كما هو مطلوب من السلطات البحث عن أسواق خارجية للمنتوجات الموجه للتصدير، ومنحها امتيازات جبائية لتلعب الدور المهم في تنويع الصادرات.

انتعاش السياحة الداخلية من رحم الأزمة

وهران تطمح لاستقطاب 25 مليون سائح

نسبة شغل المؤسّسات الفندقية تتجاوز 90 بالمائة

تسابق عاصمة الغرب الجزائري، وهران، الزمن لتقوية جاذبيتها وتعزيز موقعها على خارطة السياحة، وفقا لخصائصها وإمكانياتها الفريدة، علاوة على المكانة الهامة التي تتمتّع بها بمكوناتها الثقافية والحضارية وموقعها الجغرافي الإستراتيجي كمركز هام للأعمال والاقتصاد.

براهمية مسعودة

أضحت وهران في السنوات الأخيرة تستقطب أعدادا مهمّة من السياح الراغبين في اكتشاف هذه المدينة الفريدة، التي تعكس من شمالها إلى جنوبها التنوع الحضاري وعراقة تاريخها الضارب في القدم، وأكثر ما تتميز به شواطئها الرملية ومناظرها الفريدة من نوعها.

فضلا عن ذلك، تتميز «الباهية» بموقع استراتيجي مميز، حيث أنّها مطلّة على خليج وهران في غرب البحر الأبيض المتوسط، وقد ظلت المدينة منذ عقود عديدة ولا تزال مركزا اقتصاديا وميناءً بحريًا هامًا، وهو ما يجعلها وجهة مثالية مفضلة لعشاق السياحة والسفر.

كما تشهد المدينة نهضة عمرانية كبيرة، تتجلى واضحة في الأقطاب السكانية الجديدة ومشاريع تهيئة وتوسعة مطارها الدولي أحمد بن بلة بمواصفات دولية، ناهيك عن إنجاز محطات جديدة لنقل المسافرين عبر الحافلات وسيارات الأجرة، ومواصلة إنجاز الفنادق الفخمة والهياكل السياحية الكبرى المنتشرة في مناطقها الإستراتيجية.

25 مليون سائح في 2021

أكّد المدير الولائي للسياحة والصناعات التقليدية، بلعباس قايم بن عمر، أنّ الولاية تطمح لتخطي عتبة 25 مليون سائح في صائفة 2021، مرتكزة في طموحها على تطوير السياحة الداخلية وتعزيز صورتها السياحية في الوطن العربي وفي أنحاء العالم، بالنظر للديناميكية الكبيرة التي يشهدها القطاع بهدف التنويع في المنتوج السياحي، وخاصة الاستثمار الفندقي.

قال بلعباس في تصريح لـ «الشعب ويكاند»، أنّ «هذه المرحلة الحساسة مع استمرار جائحة كوفيد 19، وتأثيرها البالغ على القطاع جعلتنا جميعا نراهن على السياحة الداخلية في إنعاش الحركة السياحية، لاسيما وأنّ وهران استقبلت نحو 4 ملايين و367 ألف مصطاف من مختلف أنحاء الوطن، توافدوا على شواطئها 34 المسموحة للسباحة خلال الفترة من 15 إلى 31 أوت، فيما استقبلت في السنة المنصرمة زهاء 21 مليون و920 ألف مصطاف طيلة موسم الإصطياف.

واستنادا إلى المصدر، عرف القطاع الفندقي بالولاية حركية غير مسبوقة، ابتداء من 15 أوت المنصرم، تاريخ الرفع التدريجي للحجر الصحي والفتح التدريجي للشواطئ المسموحة للسياحة لسنة 2020، ووضع حيز الخدمة البرتوكول الصحي الخاص بالأنشطة السياحية والفندقية الاصطياف.

تراجع في رقم الأعمال بـ 75 ٪

أكّد محدّثنا أن نسبة شغل الفنادق فاق 90 بالمائة على مستوى الشريط الساحلي، ولاسيما دائرة عين الترك التي تتربع على زهاء 70 مؤسسة فندقية، وذلك بعد نحو ستة أشهر من الركود على خلفية الأزمة الصحية، وكانت أكثرها تأثيرا على رقم الأعمال الخاص بالمؤسسات الفندقية ووكالات السياحة والأسفار، والذي تراجع بنسبة تفوق 75 بالمائة، وكذلك بالنسبة للمطاعم والدليل السياحي على مستوى الولاية.

منحة التضامن لـ 5395 عامل

أوضح المسؤول في رد على سؤال حول المستفيدين من منحة التضامن التي أقرّها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لفائدة المتضررين من آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، أنّ «الوصاية أحصت قرابة 5395 عامل في القطاع السياحي بالولاية الذي تضرر كغيره من القطاعات بسبب جائحة كورونا خلال الفترة الممتدة من شهر مارس إلى أوت».

وأوضح نفس المصدر أن «المنحة المقدرة بـ 30 أف دج للشخص الواحد، وزّعت عبر ثلاث أشطر، واستفاد منها أرباب العائلات الموظفين على مستوى المؤسسات الفندقية ووكالات السياحة والأسفار والمطاعم السياحية والحرفيين».

عمليات مراقبة وتفتيش حفاظا على الصحة

بخصوص عمليات المراقبة والتفتيش، كشف محدثنا عن 172 عملية نفّذها مفتشو السياحة بالولاية إلى غاية 31 أوت، ومسّت المؤسسات الفندقية وكالات السياحة والأسفار، وكذلك الشواطئ المسموحة للسباحة، منوها أنها اقتصرت في البداية على التحضيرات الخاصة بموسم الاصطياف لسنة 2020، ناهيك عن رفع التحفظات المسجلة من طرف اللجنة الولائية المكلفة بعملية تصنيف المؤسسات الفندقية، كذلك معاينة الوكالات السياحية التي هي قيد الإنشاء.

وتنفيذا لتوجيهات السلطات الولائية من أجل العودة التدريجية للحياة العادية للمواطن والاستئناف التدريجي للنشاطات الاقتصادية والتجارية، برمجت ذات المصالح بداية من 29 أوت المنصرم خرجات ميدانية لتفتيش ومعاينة المؤسسات الفندقية وكذا مراقبة الشواطئ المسموحة للسباحة، بهدف التأكد من مدى احترام قواعد الصحة للحد من انتشار فيروس كورونا كوفيد-19، محافظة على صحة المواطنين والسياح.

استراتيجية جديدة للتسويق

في الوقت الذي تراهن فيه الولاية على منتوج السياحة الداخلية وتطوير الخدمات المقدمة، يرى عدد من الفاعلين، أن الأمر يقتضي إعادة النظر في الأسعار المرتفعة، وتجنّد وكالات السياحة والأسفار ومختلف الجهات الفاعلة في المجال لإنجاح هذا المسعى.

وهنا أكّد محدّثنا أن جهود هامة تبذل على مستوى الولاية في مجال التسويق السياحي من خلال رفع عدد المرشدين السياحيين، بالإضافة إلى صدور الدليل السياحي والخريطة السياحية وفتح مقر الديوان المحلي للسياحة وانطلاق الحافلة التي تم تجوب كل المعالم السياحية والثقافية بالولاية، بالتنسيق مع الديوان الوطني الجزائري للسياحة «أونات».

وأوضح بلعباس، أنّ كل هذه العمليات تندرج في إطار التسويق والاتصال السياحي، وهذا تحضيرا لألعاب البحر الأبيض المتوسط في سنة 2022، مبرزا في هذا الصدد أيضا الدور الفعّال الذي تلعبه الوكالات السياحية بالولاية في إنعاش المنتج ا احي في الجزائر، مع العلم أن عدد وكالات السياحة والأسفار ارتفعت من 62 وكالة في 2014 إلى 250 وكالة حاليا، منها 55 فرع وكالة سياحية وأسفار.

وعلى ضوء ذلك، أكّد المسؤول الأول على القطاع بالولاية أنّ هناك مساعي جادّة لتحسيس وكالات السياحة والأسفار

بضرورة تعزيز تسويق وجهة وهران، كقطب سياحي بامتياز، نظرا لما تزخر به من أنماط سياحية متنوعة، مع التركيز على تطوير السياحة الداخلية وتركيب منتوجات سياحية محلية محضة، وفق مقاربة تشاركية تعرف إشراك المهنيين في تنمية السياحة ووضع تصور لترويج ما تزخر به الباهية لدى السائح الأجنبي.

كما ألحّ على أهمية تشجيع الجمعيات المهنية السياحية في المساهمة الجادّة في تطوير القطاع السياحي، تطبيقا لتعليمات السلطات العليا للبلاد في مجال تشجيع إنشاء الجمعيات، مبرزا في سياق متّصل أنّ مصالح مديرية السياحة، باشرت في هذه العملية عن طريق تشجيع وتحسيس فئة الشباب الناشطين في مجال السياحة، الفندقة والصناعات التقليدية، قصد إنشاء جمعيات بلدية وأخرى ولائية، حيث بلغ عدد الجمعيات الفاعلة في المجال 30 جمعية ولائية ووطنية، وفق ما أشير إليه.

توزيع عادل للمؤسّسات الفندقية

حسب الأرقام الموقوفة إلى غاية 31 أوت المنصرم، تتربّع وهران على 26 مطعما مصنّفا، وتقدّر حظيرتها الفندقية بـ 179 مؤسسة فندقية، بينها 82 فندقا مصنفا، فيما تقدر طاقة الإيواء الإجمالية 9.030 غرفة و17.564 سرير وعدد مناصب العمل بـ 4119 منصب مباشر، فيما قدرت طاقة إيواء مراكز العطل خلال موسم الاصطياف الحالي 1430 وطاقة إيواء المخيمات الصيفية 980.

وتتوزّع هذه النزل والوحدات الفندقية، استنادا إلى نفس التوضيحات في مختلف أنحاء الولاية، وذلك في إطار الإستراتيجية المضبوطة بالولاية والهادفة إلى ضمان توزيع عادل وشامل للمؤسسات الفندقية عبر تراب 26 بلدية مشكّلة لوهران، لاسيما وأنّ البلدية الأم تتربع لوحدها على 100 مؤسسة فندقية، تليها دائرة عين الترك الساحلية بـ 57 فندقا موزعا عبر بلديات عين الترك والعنصر وبوسفر، فيما تحصي أرزيو 09 فنادق، بئر الجير 07 فنادق، دائرة السانية 07 فنادق تتواجد ببلدية السانية والكرمة، وتأتي دائرة بطيوة التي تعتبر من أهم وأغنى دوائر الجزائر في ذيل الترتيب بفندق واحد يتواجد بمرسى الحجاج.

وفي سياق متصل، كشف المدير الولائي للسياحة عن استلام 30 مؤسسة فندقية دخلت حيز الاستغلال خلال السنة الجارية على مستوى بلديتي وهران وأرزيو، وذلك بقدرة استيعاب تناهز 1382 سرير، مع إحداث 400 منصب عمل مباشر، فيما تحصي الولاية 204 مشروع بطاقة إيواء تقدر بـ 31660 سرير، ومن المتوقع أن تخلق 10754 منصب عمل مباشر جديد، منوها أيضا إلى الحركية التي يشهدها الاستثمار في النشاطات الشبه السياحية.

وتعد ولاية وهران ثمانية «08» مناطق للتوسع السياحي، بعد إلغاء تصنيف منطقة التوسع السياحي «رأس كاربون» المتواجدة على مستوى بلدية أرزيو، لعدة أسباب، أبرزها الطابع الغابي وطغيان الطابع التعميري، وفق نفس المصدر.

وأكّد أنّ دراسة مخطط التهيئة السياحية بمناطق التوسع السياحي الأخرى انتهت تماما، وتمت المصادقة عليها بمداولات على مستوى البلديات الموجودة على مستواها، وذلك في انتظار صدور القرار الوزاري الذي يتضمن المصادقة النهائية على مخططات التوسع السياحي لولاية وهران، يضيف محدثنا بأنّ «كل هذه المشاريع الهام بإمكانها التنويع وتطوير الخدمات الفندقية، وبالتالي ارتفاع العرض وانخفاض الأسعار».

وفي ضوء هذه الإنجازات الهامة، والتي يعزّزها ما نراه من مؤشرات إيجابية، تبقى الأنظار مشدودة إلى عاصمة الغرب الجزائري، وهران، التي تستعد على قدم وساق لاحتضان دورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط 2022، وسط مساعٍ حثيثة لتطوير الحركة السياحية بالولاية، نظرا لما تتوفر عليه من إمكانيات هائلة، تؤهلها لتبوء مكانة هامة بخارطة السياحة العالمية.

عبد الرحمان حماد (رئيس اللجنة الأولمبية الجزائرية) لـ «الشعب ويكاند»:

هدفي التنسيق والعمل مع الجميع

طالب رئيس اللجنة الأولمبية الجديد عبد الرحمان حماد، في حوار خص به "الشعب ويكاند"، الأطراف الفاعلة في الحركة الرياضية بتوحيد الصفوف والعمل معا، بتنسيق تام وتغليب المصلحة العامة للرياضة الجزائرية للخروج من دوامة صراعات عكرت صفو المحيط الرياضي وانعكست على أداء الرياضيين والنتائج المسجلة في مواعيد دولية.

وأكد أنه سيفتح الأبواب أمام الجميع من أجل إعادة الرياضة الجزائرية إلى مكانتها الحقيقية من خلال قيام كل طرف بالدور المنوط به.

حماد استقبلنا بمكتبه بمقر اللجنة الأولمبية، رغم أجندته المكثفة خلال الأيام الأولى من توليه رئاسة «الكوا» حيث تحدث لنا عن الأمور التي تخص الرياضة الجزائرية ومهام اللجنة الأولمبية.

و يعتبر عبد الرحمان حماد من خيرة الرياضيين الذين أنجبتهم الرياضة الجزائرية بتألقه المستمر منذ عدة سنوات، الأمر الذي مكّنه من صعود منصة التتويج بميدالية برونزية في الألعاب الأولمبية بسيدني عام 2000 في القفز العالي .. ولذلك يعرف جيدا ظروف تحضير الرياضيين لبلوغ المستوى العالي.

وخلال الحوار الذي جمعنا به، فإنه يركز على أن العمل سيكون جماعيا وبتضافر جهود الجميع لبلوغ الأهداف المسطرة والتي يمكن الوصول إليها مستقبلا.

حوار: حامد حمور - نبيلة بوقرين
تصوير: عباس تيليوة

التشاور مع الفاعلين في الرياضة أساس النجاح

«الشعب»: كيف جاءت فكرة ترشحكم لرئاسة اللجنة الأولمبية الجزائرية ؟

«عبد الرحمان حماد»: فكرة ترشحي لرئاسة اللجنة الأولمبية الجزائرية خلال الفترة المتبقية من عمر العهدة الأولمبية الحالية جاءت بعد إلحاح الرياضيين القدامى وأعضاء المكتب التنفيذي والجمعية العامة للهيئة الأولمبية الذين طلبوا من شخصي الترشح لإمكانية تولي المهام لخدمة الحركة الأولمبية وفي نفس الوقت حتى تكون تجربة تضاف لسجلي تخدمني أكثر مستقبلا، خاصة أنني كنت عضوا بالمكتب التنفيذي خلال عهدتين متتاليتين ما يعني أنني أملك نظرة شاملة حول الأمور داخل اللجنة والحركة الرياضية ككل بحكم قربي من الرياضيين ومعرفتي بما ينقصهم في الوقت الراهن.

ولهذا فإنني لم أتردد في الترشح والحمد لله تم إنتخابي على رأس هذه الهيئة الرياضية المهمة وأتمنى أن أوفق بمساعدة الجميع في تقديم الإضافة اللازمة للرياضة الجزائرية بصفة عامة بالتشارك والتشاور مع كل الفاعلين لتجسيد كل الأفكار والمشاريع الموجودة في مخيلتي وفقا للقانون وتشريعات الميثاق الأولمبي.

ما هي أهم المحاور التي سترتكزون عليها في برنامجكم خلال هذه الفترة ؟

■■ صحيح هذه الفترة صعبة جدّا بسبب جائحة كورونا، لكن الصعوبة على كل دول العالم وليس الجزائر فقط .. وأنا على دراية بأن الرياضيين توقفوا لمدة طويلة عن التحضيرات والعمل الميداني بسبب عدم وجود منافسات نتيجة الظروف الصحية التي نمر بها ..وأتمنى أن تعود الأمور إلى طبيعتها في المستقبل القريب لكي يزول الخطر ويعود جل الرياضيين إلى التدرب بشكل عادي.

أما بالنسبة لأهم المحاور التي سأعمل على تجسيدها رفقة كل الفاعلين في الحركة الرياضية الجزائرية، أكيد ستتماشى مع الوقت الحالي والبداية مع إعادة الرياضيين تدريجيا لجو التحضيرات إستعدادا للألعاب الأولمبية بطوكيو 2021 لأنه الحدث الأبرز في المستقبل القريب، من أجل تدارك التأخر البدني في أقرب الآجال بالرغم من صعوبة المأمورية .. لكن ليس لدينا خيار آخر، وبما أن هذا الهدف هو الأهم بالنسبة لنا في الوقت الحالي سنقدم كل الدعم لهم حتى يركزوا على العمل لضمان أفضل جاهزية ونضع أمامهم كل الإمكانيات الموجودة في اللجنة الأولمبية الجزائرية، خاصة الرياضيين الذين لم يحققوا التأهل لحد الآن ولديهم فرصة لبلوغ ذلك لكي يحضروا في أحسن الظروف للتألق في الدورات التأهيلية لأنه لا يوجد حل آخر بما أننا مُلزمون بالتعايش ومسايرة الأمور الراهنة والمعطيات الصعبة التي نتجت عن تفشي الوباء.

فيما تتمثل إستراتيجيتكم في تدارك تأخر التحضيرات؟

■■ توجد بعض الاختصاصات تنتظرها دورات تأهيلية للألعاب الأولمبية القادمة بعدما تم تأجيل كل المنافسات بسبب جائحة كورونا وغلق المجال الجوي ما يعني أننا سنقدم كل الدعم للرياضيين من أجل التحضير في ظروف ممتازة لاستعادة مستواهم في أقرب وقت ممكن حتى يتمكنوا من تحقيق نتائج إيجابية ويقتطعوا تأشيرة المرور لهذا الحدث الكبير، لأن دور اللجنة الأولمبية هو مرافقة الإتحاديات الرياضية من خلال توفير الإمكانيات اللازمة لها .. وأنا بهذه المناسبة أعد الجميع أننا لن نذّخر أي جهد من أجل توفير المحيط الملائم لشبابنا للتألق في المنافسات القادمة لتشريف الرياضة الجزائرية وإعلاء الراية الوطنية بحول الله، خاصة أنني كنت رياضيا وأعرف جيدا ماذا ينتظر عناصر النخبة الوطنية لكسب مستوى جيد والمنافسة على المستوى العالي .. ولكن هذه الأهداف لن تتأتى إلا من خلال تكاتف جهود الجميع لبلوغ النجاح.

ومن جهة أخرى، فإنه حتى الأسماء التي تأهلت لموعد طوكيو 2021 كانت متوقفة عن العمل لأكثر من 5 أشهر بسبب غياب المنافسات الرسمية وبالتالي لا توجد جدوى من التحضير من أجل التحضير لأنه سيرهق الرياضي بدنيا ومعنويا ونعود لنقطة البداية في هذه الحالة ولهذا فإن كل الأمور مرهونة بالرزنامة العالمية والأفريقية القادمة.

ماذا عن الصراعات التي تعيشها الحركة الرياضية حاليا و التي احتكرت الواجهة ؟

■■ أنا شخصيا ليس لدي أي خلاف مع أحد في الوسط الرياضي وهدفي المباشر هو إعادة لم شمل الأسرة الرياضية من جديد وترك الصراعات والأمور الأخرى جانبا .. وأطلب من جميع الفاعلين في الحركة الرياضية من إطارات، رؤساء إتحاديات ضرورة التنسيق والعمل الجماعي والتنسيق التام بين اللجنة الأولمبية ووزارة الشباب والرياضة لأن هدفنا واحد وهو توفير الظروف الملائمة للرياضيين لضمان تحضير أمثل لمختلف المواعيد التي تنتظرهم بما فيها الألعاب المتوسطية بوهران 2022 للعودة لمنصات التتويج وتشريف الراية الوطنية.

ونحن على مستوى الهيئة الأولمبية سنقدم كل الدعم والمرافقة الدائمة للفيدراليات الرياضية مثلما سبق وأكدت من قبل لأنه من أولوياتنا توفير الإمكانيات، الظروف الملائمة والمنح للتحضير بالخارج .. ونترك كل ما هو تقني للهيئات المختصة ورؤساء الإتحاديات، المدربين والمديرين الفنيين لتقييم النتائج المحققة من طرف الرياضيين .. فالاتحاديات لديها رؤساؤها ومديرياتها الفنية ومدربوها للعمل في اختصاصها .. لأنه حان الوقت لكي يعرف كل واحد مسؤولياته وواجباته دون التدخل في صلاحيات الآخرين حتى نضمن العمل الشفاف بعيدا عن الصراعات التي لا و لن تخدم الرياضة بصفة عامة.

وهناك نقطة أخرى جد مهمة في هذا الإطار والمتعلقة بضرورة إبعاد الرياضيين عن المشاكل الشخصية بين المسيرين لأنه للأسف الشديد ظاهرة إقحام هؤلاء الرياضيين في أمور لا تعنيهم ستجعلنا نُضيّع أجيالا قادرة على تقديم الكثير للجزائر، ولهذا أطالب الجميع بضرورة ترك الرياضيين يركزون على الميدان وعملهم الأساسي بالتحضير والمشاركة في المنافسات وإبعادهم عن الصراعات الإدارية والأمور الشخصية.

كيف ستكون معالجة المشاكل والاضطرابات التي عاشتها الرياضة الجزائرية؟

■■ سيكون ذلك بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة وكتابة الدولة مكلفة برياضة النخبة والاتحاديات الرياضية والتنسيق بين كل الأطراف والفاعلين في الحركة الرياضية لأن الهدف واحد وهو توفير الظروف الممكنة للرياضيين لبلوغ مستوى راق لتشريف الألوان الوطنية في المحافل الدولية.

فقد حان وقت الجد والعمل وترك الخصومات جانبا حتى نتمكن من تأهيل أكبر عدد ممكن من الرياضيين للألعاب الأولمبية القادمة .. والبداية أكيد من تكاتف الجهود بين كل أطراف الفاعلة في الرياضة لأن المأمورية ستكون صعبة .. ولكن هذه المهمة لا تخص اللجنة الأولمبية الجزائرية وحدها بل يجب أن يقوم كل طرف بدوره لكي نصل للأهداف التي نرغب الوصول إليها، لأنه هناك عدد كبير من الرياضيين مازالت أمامهم مواعيد حاسمة لكسب تأشيرة طوكيو، ومن جهة أخرى فإنهم يعلقون علينا آمالا كبيرة لكي نعيد الإستقرار للوسط الرياضي وهم في حالة معنوية صعبة بسبب تراجع مستواهم وكذا المخاوف التي يعيشونها بسبب الوباء، ما يتوجب على الجميع إعادة النظر في كل شيء لكي ننطلق مجددا بالطريقة الصحيحة وفقا لتطبيق القوانين وتوفير كل الإمكانيات لرياضيينا حتى ننجح وتكون نتائج إيجابية تليق بمكانة الجزائر لأننا بكل صراحة نملك طاقات شابة قادرة على الذهاب بعيدا وعلى مدار سنوات .. فقد التمست أن هناك مواهب بإمكانها التألق على مستوى عال في السنوات القليلة القادمة.

ما هي الأهداف المسطرة بالنسبة للمشاركة الجزائرية في أهم موعد عالمي قادم و هو أولمبياد طوكيو 2021؟

■■ بكل صراحة المطلوب من الرياضيين هو تشريف الجزائر في الألعاب الأولمبية بطوكيو لأن المأمورية ستكون صعبة بسبب توقف هؤلاء الرياضيين عن التدريبات لفترة طويلة وهو الأمر الذي يتطلب عملا كبيرا للتدارك .. وبصفتي كنت رياضيا في المستوى العالي أعرف جيدا عندما يتوقف رياضي في هذا المستوى عن التدريبات لفترة قصيرة فقط بسبب الإصابة فإنه يجد صعوبة كبيرة في استعادة إمكانياته، فما بالك حاليا بالرياضيين الذين ابتعدوا عن التدريبات لعدة أشهر بسبب الظروف الصحية الصعبة جراء تفشي وباء كورونا، إضافة للضغط الذي يعيشونه يوميا حول تطورات الوضعية الصحية .. ولهذا فإننا نطلبهم منهم تقديم كل ما عليهم ورفع التحدي لتشريف الراية الوطنية، واللجنة الأولمبية والاتحاديات والسلطات العمومية ستكون في خدمتهم لكي يتجاوزوا الضغط والحالة النفسية الصعبة جراء الظروف الصحية العالمية ويركزوا على التدريبات في أجواء ملائمة بما أنه كل الدول تمر بنفس الظروف.

ما هو تقييمكم لمستوى الرياضة الجزائرية في السنوات الأخيرة؟

■■ نملك رياضيين لهم مواهب ويإمكانهم تشريف الجزائر في عدة إختصاصات على غرار الملاكمة، المصارعة، السباحة، ألعاب القوى، ولكن يجب علينا متابعتهم وتوفير المحيط الملائم لهم بداية من دور الاتحاديات المطالبة بوضع برنامج عمل خاص بهم وتحديد الأهداف على كل المستويات، لأن كل اتحادية لها اختصاصها وطريقة عملها الفني .. ونحن كلجنة أولمبية سنراقب هذه الاتحاديات وفق الصلاحيات الممنوحة للجنة حسب القوانين، والمتمثلة في توفير الإمكانيات اللازمة للمرافقة ومحاربة المنشطات بصرامة وفق القوانين بالمتابعة الدورية والرقابة الفجائية، إلى جانب التوعية والتحسيس من مخاطر المنشطات وسط الرياضيين، إلى جانب منح العلاوات التي تأتي من اللجنة الأولمبية الدولية، الأفريقية والبحر المتوسط، والممولين لأنه ضروري و واجب.. ويبقى أساس النجاح دائما هو التركيز على الرياضة المدرسية التي تبقى الخزان الحقيقي لكل الرياضات وممون لفرق النخبة مثلما كان عليه الحال في السابق بدليل أنني كنت أمارس الرياضة في المدرسة والأمثلة عديدة فتقريبا جل الرياضيين الجزائريين الذين تألقوا على المستوى العالمي تخرجوا من «الرياضة المدرسية» لأنها الخطوة الأولى لاكتشاف المواهب وتشجيعها قبل الالتحاق بالأندية ومختلف المنتخبات الوطنية .. لكن حاليا تغيّرت المفاهيم والمعطيات، فإن نسبة كبيرة من الأطفال لا يمارسون الرياضة في المؤسسات التربوية بالصفة التي كانت في الماضي بالرغم من أهميتها لصحتهم وتساعدهم على تطوير أفكارهم ونمو أجسادهم بطريقة سليمة، ولهذا أؤكد أنه ينتظرنا عمل كبير مستقبلا لتطوير الرياضة الجزائرية، والتركيز على الرياضة المدرسية هو الحل الأمثل لكسب جيل من الأبطال في المستقبل.

أين يكمن الاختلاف بين جيلكم، والجيل الحالي لرياضيي النخبة ؟

■■ الفرق بين رياضي النخبة في الماضي والذين يمارسون على المستوى العالي حاليا، يكمن في طريقة وظروف العمل حيث كنا نحن ننتقل إلى الخارج للتحضير وإجراء التربصات بالرغم من وجود مشاكل إدارية وأقول لكم أن المسيرين آنذاك كانوا يتركوننا بعيدين عن الصراعات الشخصية التي كانت موجودة حتى نمتكن من التركيز والتحضير في الهدوء والسكينة .. وفي نفس الوقت ذهابنا للتحضير خارج الوطن سببه لأننا كنا لا نملك مراكز من مستوى التحضير العالي .. لأنه لم تكن هناك مراكز مجهزة تسمح لنا بالعمل مثلما هو عليه الحال في الوقت الحالي، حيث أصبحت هناك مرافق عديدة بالرغم من أنها تشهد بعض النقائص كون أن هناك بعض الرياضات لها خصوصياتها لكنها ساعدت الرياضيين على العمل.

لكن هناك نقطة أخرى أرى أنها جد مهمة والمتمثلة في أنه في بعض الأحيان حتى لو توفرت المراكز لكن ذلك غير كاف من أجل تحضير رياضي المستوى العالي الذي يحتاج التنقل إلى الخارج من أجل إجراء تربصات للاحتكاك مع رياضيين من المستوى العالي على المستوى العالمي وتقييم إمكانيات الرياضيين حتى يتمكنوا من تحقيق نتائج إيجابية في المواعيد الكبرى، ولكن في كل مرة أذكر أنه بالعمل الجماعي سنتجح لأن الهدف واحد وهو الإرتقاء بالرياضة الجزائرية في المحافل الدولية القادمة بداية من طوكيو 2021، وهران 2022.

الجزائر بصدد احتضان تظاهرات دولية قادمة ؟

■■ الجزائر أصبحت لها خبرة في تنظيم التظاهرات الرياضية على كل المستويات بحكم التجربة والخبرة التي كانت في السابق ولهذا ليس هناك أي مشكل في إنجاح التظاهرات مستقبلا وأكيد فإن احتضان التظاهرات في اختصاصات رياضية معينة يكون بطلب من الاتحاديات وبموافقة السلطات العمومية ونحن سنرافق في التنظيم، فقد كانت الاستعدادات كبيرة لاحتضان الجزائر للبطولة الإفريقية لألعاب القوى في جوان الماضي، والتي تأجلت إلى العام القادم بسبب تفشي وباء كورونا، كما يعلم الجميع .. ويمكن القول إن الجزائر ستتوفر قريبا على عدد كبير من المرافق المجهزة وفقا للمعايير الدولية والتي ستكون في خدمة الرياضيين جميعا ولن تكون خاصة بالنخبة فقط لأن هذه الأخيرة لا تدخل في تربصات على مدار السنة، ولهذا فإنها ستساعد الأندية على العمل خاصة الرياضات الجماعية.

وأكيد لما نستلم المرافق الجديدة ستكون في خدمة الجميع وليس فقط النخبة خاصة قاعات متعددة الرياضات من خلال وضع برمجة للاستغلال الأمثل لأن الفرق الوطنية لن تكون طول السنة في تربص ولهذا يجب الإستثمار في هذه المرافق لخدمة الرياضة وتطويرها، فهناك بعض الفرق تعاني من عدم توفر قاعات للتدريب كي تكون المنشآت الجديدة مهيأة بشكل جيد تقدم الإضافة للرياضة الجزائرية.

كيف ستعيدون الرياضة النسوية للواجهة بعد تراجعها في المرحلة الأخيرة ؟

■■ إعادة الرياضة النسوية لمكانتها الحقيقية يمر عبر التركيز على الرياضة المدرسية أولا وتحدث رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون عن الرياضة المدرسية وطالب بإعطاء دفعة لها، لأنه في الجيل الذي كنت معه عندما كنا رياضيين على غرار الأبطال الآخرين أمثال بطل العالم في 800 م سعيد جبير قرني، كنا خريجي الرياضة المدرسية ولهذا يجب أن نعود لها حتى نرفع مستوى الرياضة الجزائرية بصفة عامة في كل الإختصاصات من المهم جدا أن نهتم بالجيل الحالي في المدارس الذي سيكون في المستقبل القريب بمثابة الخزان الحقيقي للفرق الوطنية، ولذلك علينا أن نوفر لهم الظروف بوجود مساحات لممارسة الرياضة.

ومن جهة أخرى، فإننا نقول بهذه المناسبة إن الرياضة النسوية قدمت للجزائر بطلات أولمبيات تمكن من فرض مستواهن عالميا .. لكن للأسف فإن الرياضة النسوية تراجعت في السنوات الأخيرة لعدة أسباب وليس في الرياضة النسوية فقط بل حتى لدى الذكور لأن الأولياء يوجهون أبناءهم أكثر نحو الدراسة على حساب الرياضة لضمان مستقبلهم بداية من البكالوريا لأن الرياضة في نظرهم مغامرة خاصة في حال الإصابة، وكذا وقت الدراسة أصبح في الوقت الحالي طوال اليوم من خلال متابعة التلميذ لدراسته في المدرسة إضافة إلى التدعيم بالدروس الخصوصية التي أصبحت ظاهرة عامة، الأمر الذي لا يعطيه الفرصة لممارسة الرياضة أو الترفيه، في الوقت الذي نعلم أن الطفل يحتاج إلى ممارسة النشاط البدني المهم لصحته ويكون ذلك فرصة أيضا لاكتشاف مواهبه ولما لا مواصلة مشواره الرياضي على المستوى العالي.

ما هي قراءتكم للتمثيل الجزائري في الهيئات الرياضية الدولية؟

■■ تمثيل الجزائر في الإتحاديات الدولية يجب أن يكون هناك عمل كبير في هذا الجانب لدعم المسيرين الجزائريين وتشجيعهم على الدخول والإنخراط في الهيئات الدولية المختلفة لتقديم المساعدة والمساندة للرياضة الجزائرية مثلما يقوم به جيراننا، ونحن على أبواب تجديد الهياكل ضمن لإتحاديات الدولية وإستراتيجيتنا تتمثل في دعم ومرافقة كل جزائري يرغب في الترشح للجان أو المكاتب التنفيذية أو رئاسة الهئيات الرياضية الدولية، وكلنا سنساعده سواء بالعلاقات أو الإتصالات لأنه واجب ونحن نرغب في تواجد أكبر عدد ممكن على المستوى الدولي ولهذا نطلب من كل الفاعلين في الحركة الرياضية الجزائرية ضرورة الدخول والترشح لدخول الهيئات الرياضية الدولية لأننا تراجعنا كثيرا في الفترة الأخيرة من هذا الجانب وتقلص عدد الجزائريين المتواجدين بهذه الهيئات كثيرا.

باعتبارك رياضي نخبة سابق، وشاركت في العديد من المواعيد الدولية الكبرى ، هل بإمكاننا معرفة أجمل ذكرى في مشوارك الرياضي؟

■■ أعتبر التتويج الأولمبي هو حلم كل رياضي في مشواره لأنه أكبر حدث وأنا فخور جدا لتحقيق ميدالية برونزية في هذا المستوى لايوجد أكثر منها وتبقى أحسن ذكرى في مشواري الرياضي .. وبخصوص ألعاب القوى الجزائرية حاليا يمكن القول إنها مرت بفترات صعبة ككل الإتحاديات ولكن أعتقد أنه هناك بعض الرياضيين خاصة الشباب لديهم إمكانيات كبيرة وإن شاء الله سيلقون كل الدعم من طرفنا لتعود هذه الرياضة الأولمبية بامتياز إلى سابق عهدها لأنها جلبت عددا من الميداليات .. ولابد أن نشجع الشباب ليكونوا الخلف الحقيقي للنجوم السابقين.

كيف سترافقون رياضة ذوي الإحتياجات الخاصة؟

■■ رياضة ذوي الإحتياجات الخاصة طالما شرفت الجزائر ورفع الرياضيون الراية الوطنية في أكبر المحافل الدولية وشبه الأولمبي ولهذا سنهتم بهم ونتقدم لهم يد المساعدة ونرافقهم بالإمكانيات الخاصة باللجنة الأولمبية كغيرهم من الرياضيين، يأتي ذلك بالرغم من أنهم ليسوا تحت غطاء اللجنة الأولمبية ومن المفروض أن تتكفل بهم لجنة خاصة بهم وبما أن الإتحادية هي التي تقوم بكل المهام، أكيد أننا لن نرفض لهم أي طلب وهو أمر منطقي كما جرت الأمور، لأنهم مقبلون على مواعيد هامة لضمان التأهل للألعاب شبه الأولمبية بطوكيو 2021 وأكيد سيجدون صعوبات في الإسترجاع لأنهم يتطلبون مُعدات خاصة تتماشى مع نوعية الإعاقة ولهذا سنقدم لهم كل الدعم للقيام بالتربصات ولن نبخل عليهم بشيء حتى يشرفوا الجزائر في قادم المواعيد.

ما هي الكلمة أخيرة التي نختم بها الحوار ؟

■■ يجب أن نخرج من جملة الصراعات التي أدت بنا للإنسداد والمشاكل ونحن في اللجنة الأولمبية والأعضاء ليس لدينا أي مشكل مع أي إتحادية وسنعمل مع الكل بالتشاور والتنسيق لأن الأهم هو الرياضي .. لما يكون في أحسن الظروف ويحضر بعيدا عن المشاكل ويجب أن يكون الإحترام والهدوء ونخدم الرياضيين ومن حقهم المطالبة بضرورة توفير المحيط والإمكانيات.

وبالنسبة للراغبين في الترشح للمناصب على رأس الهيئات عليهم العمل بالقانون وشرح برامجهم بطريقة محترفة بعيدا عن كل المشاكل دون سب أو شتم حتى تبقى العلاقات طيبة بين جميع الفاعلين في قطاع الرياضة حتى لا نضيع مستقبل الرياضيين بسبب صراعات شخصية .. وبالعمل الجماعي وتغليب العقل والرزانة سنكون في الطليعة .. وفي الأخير أتمنى النجاح للرياضيين المعنيين بامتحان شهادة البكالوريا.

سنرافق الاتحاديات بتوفير ظروف تحضير ملائمة

تسيير أعرج ومستقبل غامض

الاحتراف.. بين المال والسياسة

دخل الاحتراف في الجزائر مرحلة الموت السريري بسبب بدايته العرجاء والارتجالية، بعد جفاف منابع الدعم المالي بسبب الأزمة المالية التي تعاني منها الجزائر بعد تراجع أسعار البترول وإتباع الدولة سياسة التقشف وترشيد النفقات، وهو ما انعكس على الأندية التي كانت تعتبر عقود الإشهار الوهمية البقرة الحلوب.

عمار حميسي

بداية الاحتراف في الجزائر كانت خاطئة ولا تمت للكلمة بأي صلة، حيث يمكن وصفها بالبداية الفوضوية أو الشعبوية التي كان الغرض منها دخول مرحلة جديدة بشتى الطرق، رغم أن الجميع كان متأكدا أن النهاية لن تكون كما ينتظرها الجميع مشرقة ومزدهرة بل العكس تماما.

منح 32 فريقا صفة نادي محترف مع وضع دفتر شروط يتضمن العديد من النقاط التي يتوجب على الأندية استيفاءها بعد أن منحوا اللقب الفخري «نادي محترف»...والغريب أن الكثير من رؤساء تلك الفرق كان غرضه الوحيد هو الحصول على المال بشتى الطرق حتى لو استلزم الأمر بيع وشراء المباريات.

فهم رؤساء الأندية الاحتراف على نحو خاطئ، وهو جعل الفريق غنيا وغير مدان، إضافة إلى رفع أجور اللاعبين والمدربين لكنهم نسوا أمرا مهما وهو استمرارية المشروع، وهل يمكن مواصلة صرف الأموال بهذه الطريقة لفترة طويلة دون ضمان عودتها في شكل استثمارات رياضية؟

تراجع الهوة بين الأندية

في كل دول العالم وعلى مستوى جميع الأندية هناك تفاوت مالي، وهو أمر منطقي وطبيعي بحكم تباين مداخيل الأندية، وهناك مثلا من تكون مداخيله كبيرة والعكس صحيح ممّا ينعكس على أجور اللاعبين والمدربين التي تكون هي الأخرى مختلفة من فريق لآخر بالنظر إلى اختلاف المداخيل.

في إسبانيا مثلا من المستحيل أن تجد لاعبا في نادي يحتل المركز الأخير يتساوى في الراتب مع فريق متواجد في الصدارة لأن الفريق المتصدر ينافس على البطولة، وهو مواظب على المشاركة في المنافسة الأوروبية مما يجعله يحتاج لاعبين من طراز عالي وهو ما يستوجب دفع أجور مرتفعة.

عندنا في الجزائر الأمور مختلفة والعكس هو الصحيح، حيث تجد لاعبا في فريق متصدر يتقاضى راتبا يتساوى أو يقل عن لاعب ينشط في فريق متواجد في مؤخرة الترتيب بسبب أن كل الأندية تتحصل على أموال ضخمة تجسيدا للشعبوية والفوضى في تسيير المال العام رغم أن الفريق المتواجد في المؤخرة يفترض أن تكون مداخيله أقل.

الهوّة المالية تراجعت بين الأندية خلال بداية عهد الاحتراف في الجزائر بسبب قيام المسؤولين حينها بضخ أموال طائلة للعديد من الأندية من أجل تهيئة الأجواء لبعض الأحداث السياسية التي لها علاقة بالسلم الاجتماعي، وهو ما استدعى التعامل بسخاء مع الأندية التي وجدت العديد منها صعوبة في كيفية صرف الأموال الطائلة التي تحصلت عليها.

العديد من وكلاء اللاعبين وجدوا أن الأمر يجب أن يستغل على نحو جيد لمصلحتهم، وهو ما جعلهم يقومون بالتنسيق مع رؤساء الأندية برفع أجور اللاعبين إلى مستوى غير مسبوق، حيث أصبحت كتلة أجور اللاعبين على مستوى الأندية كبيرة جدا، ولم يكن هناك اختلاف كبير بين أندية المقدمة والمؤخرة.

المستوى الفني في خبركان

لهث رؤساء ومسؤولي الفرق خلف المال جعلهم يهملون عاملا مهما لنجاح الاحتراف، وهو العامل الفني حيث تقهقر مستوى البطولة وأصبح يلامس الحضيض بعد أن فشلت الأندية الجزائرية في الوصول إلى المراحل المتقدمة من المنافسات الإفريقية رغم أنها تتحصل دوريا على أموال ضخمة.

انعكس اللهث وراء المال على اللاعبين، الذين أصبح همهم الوحيد هو الحصول على الأموال والتفاوض على قيمة الأجور التي يتقاضونها مع إهمال الجانب الفني والعمل الجاد في التدريبات من أجل تحسين المستوى والظهور بشكل جيد خلال المباريات من أجل إضفاء عامل المتعة والفرجة.

تراجع المستوى الفني للبطولة كان ملحوظا بعد تراجع نسبة تمثيلها على مستوى المنتخب الوطني، الذي أصبح يعتمد في مجمله على اللاعبين المحترفين الناشطين في مختلف البطولات الأوروبية وكان لزاما على مسؤولي الأندية عدم إهمال العامل الفني الذي كان آخر اهتماماتهم رغم انه من المفروض أن ينال كل الاهتمام، خاصة أنه الواجهة التي يتم من خلالها تسويق صورة جيدة على الكرة الجزائرية.

في البلدان التي تطبق الاحتراف بحذافيره لا يتم الاهتمام بالجانب الفني فقط بل يتم تطبيق منهجية في التدريب على كل الأندية، وتكون ملزمة بتطبيقها من الفئات السنية إلى الفريق الأولى، وهو ما يمنح الفرق والبطولة على حد سواء صورة فنية معينة تميزها عن البطولات الأخرى.

رجال الأعمال زادوا الطّين بلّة

دخل بعض رجال الأعمال مجال الاستثمار في الأندية من خلال شراء اغلب الأسهم ليصبح بذلك المالك الوحيد للفريق، ورغم أن هذا الإجراء جاء بهدف إنقاذ الاحتراف إلا انه كان بمثابة رصاصة الرحمة التي أدخلته إلى الإنعاش، ومن بعدها لمرحلة الموت السريري المتواجد عليها الآن.

فئة رجال الأعمال لم تكن إلا واجهة لفئة أخرى كان هدفها استغلال هذه الأندية لتلميع صورتها لدى الرأي العام من أجل تمرير العديد من الأفكار التي كان الغرض منها تنويم الشباب وإلهائهم بالجانب الرياضي فقط دون السماح لهم بالتفكير في الأوضاع المعيشية أوكيفية المساهمة في بناء الوطن.

استغلت فئة رجال الأعمال تواجدها على رأس بعض الأندية لزيادة الثروة والنفوذ، خاصة أن الشهرة موجودة بسبب الاهتمام الكبير والشعبية التي تحظى بها كرة القدم في الجزائر، حيث هناك من استغل الأمر لأغراض انتخابية من خلال الدخول إلى قبة البرلمان أو الحصول على قروض بنكية ضخمة من خلال استغلال اسم النادي وشعبيته الكبيرة للحصول على مجموعة من الامتيازات المالية والضريبية.

إدارة الأندية من طرف هذه الفئة كانت كارثية بكل المقاييس، فخياراتهم فيما يخص إدارة الفريق كانت خاطئة بدليل استعانتهم ببعض المسيرين المعروف عنهم الفساد المالي والرياضي دون نسيان تهميش الكفاءات في الفرق سواء تعلق الأمر بالمدربين أو الإداريين، حيث تم إحاطتهم ببعض الأشخاص المعروفين بسمعتهم السيئة.

الأنصار يتفنّنون في انتقاد الفساد المالي والرياضي

مع توالي الأيام تكوّنت لدى أنصار الفرق فكرة واحدة، وهو أن الفئة التي تسير الأندية وفي مجملها مشاركة في الفساد المالي والرياضي الذي تعيشه الكرة الجزائرية سواء بالسكوت على الفساد أو المساهمة المباشرة فيه، وهو ما استفز ملكاتهم في تأليف الأغاني والهتافات الناقمة على الأوضاع.

أحسّ أنصار العديد من الفرق بالظلم بسبب المشاكل التي كانت تعاني منها أنديتهم بعد أن وصفوا ما يحدث باللاعدل من خلال إتاحة الفرصة لبعض رجال الأعمال بالاستثمار في أندية بعينها، إضافة إلى منح أندية أخرى شركات وطنية راعية لها تمدها بالأموال دون حساب.

وحتى الأندية التي كانت تابعة لبعض رجال الأعمال، أنصارها كانوا ناقمين ورافضين فكرة امتلاك هذا الشخص الذي تحيط به العديد من الشبهات مسؤولية قيادة الفريق، حيث كانت ردة فعلهم في المدرجات من خلال بعض الأغاني التي كانت تعكس هذا الرفض للواقع الموجود.

حقّقت بعض الأغاني التي ألّفها بعض أنصار الفرق نجاحا كبيرا لأنها عالجت الواقع المعيش بدقة، ومنحت من يسمعها جرعة من الأوكسيجين للتعبير عن ما يعيشه، كما عبّرت عن بعض الأحداث السياسية بكلمات ساخرة تؤكد رفضها وسخطها عن الأوضاع السياسية والمعيشية السائدة.

انتقل مد الغضب والرفض من خلال هذه الموضة الجديدة الخاصة بالأغاني التي يؤلفها الأنصار في المدرجات إلى العديد من فرق البطولة، وهو ما زاد من درجة الوعي، وتعرف الناس على مكامن الخلل ومواقع الفساد المالي والرياضي، وتأكد الجميع أن التغيير أصبح أكثر من ضروري للوصول إلى مكانة أفضل.

الحراك يستمد قوّته من الملاعب

تغلغل الشك في أوساط المناصرين الذين فقدوا الأمل في رؤية الأوضاع تتحسن من جديد، والفساد المالي والرياضي ينتهي في مجال الكرة لكنه كان يزداد من يوم لآخر مستمدّا قوته من صمت الشارع والطبقة المثقفة، التي رفضت لعب دورها من خلال التنبيه ودق جرس الإنذار، لكن العكس هو الذي حدث حيث جاء جرس الإنذار الأول من مدرجات الملاعب.

هتافات وأغاني المناصرين بدأت تصل إلى آذان غالبية الشعب الجزائري من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، التي لعبت دورا كبيرا في سرعة انتشارها ووصولها إلى جموع المواطنين، الذين آمنوا بفكرة التغيير نحو الأفضل رغم أنها جاءت من مدرجات الملاعب، إلا أن سمو هدفها جعلها تصل بسرعة إلى الشعب الجزائري.

أغاني الملاعب غزت ساحات الجزائر التي امتلأت بالمواطنين، الذين صنعوا صورا جميلة حيث عكس الحراك الشعبي ثقافة ورغبة الشعب الجزائري في تكريس مبدأ التغيير السلمي ورفض التغيير بالعنف، حيث انتقلت هذه الصور ومعها الأغاني التي كان يرددها الأنصار في المدرجات إلى الساحات والأماكن العمومية.

الحراك استمدّ قوته من المدرجات هي العبارة المناسبة لهذا الحدث، خاصة أن من شارك في الحراك لم يكن يمتلك عبارات وهتافات معينة تعكس ما يريده، حيث استمد الهتافات والشعارات من الأغاني التي كان يرددها الأنصار في المدرجات نقما على الفساد المستشري في المجال الرياضي والكروي على وجه الخصوص.

نجاح الحراك في مسعاه الذي كان يرمي إلى التغيير السلمي والايجابي، كان انعكاسا لنجاح الأنصار في التعبير عن رفضهم لما كان يحدث من فساد رياضي وكروي، ورغم أنهم لم يحققوا كل النجاح في الوصول للتغيير الايجابي على مستوى الأندية، إلا أن نجاح الحراك في مسعاه كان بمثابة نجاح لهم.

الإرادة السياسية ضرورية لإنقاذ الاحتراف

إنقاذ الاحتراف وإنجاحه يبقى أمرا ممكنا شريطة توفر العديد من العوامل المهمة، إضافة إلى الوقت اللازم للحصول على نتائج مرضية ويبقى أهم عامل هو توفر الإرادة السياسية اللازمة من أجل تحقيق هذه الغاية خاصة أن هناك العديد من البلدان من عانت في بداية تطبيقها للاحتراف لكنها حققت فيما بعد نتائج باهرة بعد أن تمّ توفير الإرادة السياسية اللازمة.

لحد الآن لم تتوفر الإرادة السياسية اللّازمة من أجل إنجاح الاحتراف في الجزائر، خاصة أن هناك العديد من الأندية مازالت تسيّر من طرف بعض المسؤولين المعروفين بسمعتهم السيئة، إضافة إلى تورط مسؤولين آخرين في قضايا فساد على غرار رجال أعمال كانوا أو مازالوا مساهمين في بعض الأندية، كل هذه العوامل تعرقل السبل في الطريق لإمكانية إنقاذ الاحتراف.

الإرادة السياسية يجب أن تساهم في تنقية الأجواء في المجال الرياضي بصفة عامة والكروي بصفة خاصة، لتكون بمثابة رسائل تعكس رغبة الدولة في الرفع من مستوى التسيير الرياضي، للوصول إلى المستوى الاحترافي الذي لا يرتبط بالهياكل الرياضية أو المرافق، وإنما بطريقة التسيير والأهداف التي يتم تحقيقها في مجال الرياضة وحتى الأهداف التي لها علاقة بالنجاح المالي على مستوى الأندية.

منح الفرصة للشركات العمومية للاستثمار في المجال الرياضي، ورغم أنه أمر ايجابي إلا أنه من الضروري أن تكون هناك شفافية أكبر في هذا الأمر، خاصة أن هناك بعض الأندية من هي مملوكة لشركات عمومية لكنها مازالت تراوح مكانها في الاحتراف والتسيير الرياضي المرموق.

تُعتبر نتاج ثورة تكنولوجيا المعلومات

الهُويّة الافتراضية..اتّصال أم انعزال؟

أدّت الثورة في تكنولوجيا المعلومات إلى تغييرات عميقة في إدراكنا لذواتنا وللعالم، تغييرات حدثت، وتحدث، بسرعة كبيرة تتعدّى حتّى قدرة الإنسان على الاستيعاب. قد نلمس هذا التغيّر الإدراكي حين انقطاع النت مثلا، حيث نكتشف فراغا رهيبا في عالمنا الحقيقي يسببه غياب «عالمنا الافتراضي». أدّت هذه التغيرات إلى ظهور مفاهيم جديدة على غرار المجتمع الافتراضي، الذي أنتج «هُويات افتراضية»، حتى بات الفصل بين الواقعيْن لدى البعض ضربا من ضروب الخيال.

أسامة إفراح

نحاول في هذا المقال أن نقترب، ولو نسبيا، من هذا المفهوم الجديد، ونعرض بعضا من آثاره النفسية والاجتماعية.

أوجه متعدّدة لمفهوم واحد

عديدة هي محاولات تعريف الهُوية (بضمّ الهاء) بتعدّد المجالات والاختصاصات، مثلا: يرى علم الاجتماع أن الهُوية هي «الشيء الذي يُشعر الشخص بالاندماج في المجتمع الذي يعيش فيه، والانتماء إليه»، وأنّها «مجمل الشارات والسمات الشخصية لدى الإنسان منذ تلك اللحظة التي يعي فيها الطفل كونه مخلوقا منفصلا عن أمه». أما في الأنثربولوجيا الاجتماعية، فتقترب في اتجاه أول من الهوية بوصفها حقيقة ثابتة الانتماء لا يمكن تغييرها، تحددها عوامل بيولوجية كالنسب. أما الاتجاه الثاني فيرى الهوية في الانتماء لأفكار أو توجهات، يحددها الفرد لنفسه، وهذه بصفتها اختيارية ليست ثابتة بل متغيرة.

ولا يختصّ موضوع الهُوية بالمستوى الفردي فقط، بل يمكن أن يرتقي إلى المستوى الجماعي، أو أن يجمع بين المستويين، الفردي والجماعي معًا.

مثلا، تُعرّف الهوية الوطنية بأنها شعور الشخص أنه جزء من أمة، ورغم كون هذا الشعور فريدا لدى كل شخص، فإنه، بالنسبة لعلم الاجتماع، استيعاب لمعايير الهوية، الناتجة عن الرؤية الدائمة لـ «القواسم المشتركة» للأمة، والتي يمكن أن تتخذ شكل الرموز. وتعمل الدولة، عن قصد (عموما) على تنظيم هذه الرؤية، من أجل طبعها لدى الأفراد منذ طفولتهم.

كما يحدّد مفهوم الهوية الوطنية مجموعة «الخصائص المشتركة» بين الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم ينتمون إلى نفس الأمة. ولكن هذا لا يمنع من أن يتحوّل موضوع الهوية الوطنية، في حالات عديدة، إلى موضوع نقاش سياسي.

على صعيد آخر، تُطرح الهُوية الجماعية كنظام (نسق) وككل، له خصائصه العامة، دون أن تحدّد خصوصيات الأفراد خصائص الجماعة، لأنه على العكس من ذلك، نجد أن الجماعة هي التي تحدد سمات ووظائف عناصرها. لذلك لا يوجد بالضرورة تشابه بين العناصر، ولكنها ننتمي إلى نفس الوحدة حيث تكون العناصر مترابطة. الهوية الجماعية إذن هي أيضًا كيان يجمع أفرادًا مختلفين لديهم السمة المشتركة للانتماء إلى هذا الكيان. ومن الأمثلة على ذلك ما يُعرف بالهُوية الثقافية. وفي عكس هذا الاتجاه، نجد «الحق في الاختلاف».

و«الهُويّة الجماعية» قريبة من نظرة رولان بارت لـ «الهُوية الاجتماعية»، التي لا يتطلب تحديدها جرد كل سماتها الثقافية، وإنما التعرف على ما تستخدمه تلك الجماعة من سمات دون الأخرى مما يبرر تميزها بين الجماعات الأخرى.

ولكن هذه التعريفات المختلفة للهوية صالحة في المجتمعات بمفهومها التقليدي، فهل تتغير بتغيّر خصائص المجتمع؟

المجتمع الافتراضي والهُوية الافتراضية

حينما تحدّث رينغولد Howard Rhein-gold لأول مرة عن مفهوم «المجتمع الافتراضي» (أو بعبارة أدقّ الجماعة الافتراضية Virtual Community)، كان استعمال العالم لأنترنت يخطو خطواته الأولى. قصد رينغولد بمفهومه شبكة اجتماعية لمجموعة أفراد يتفاعلون فيما بينهم باستخدام وسيلة تواصل ما، وهي الشابكة في حالتنا هذه، والأهم من ذلك أنهم يتجاوزون كل الحواجز الجغرافية والسياسية ويسعون وراء الاهتمامات والأهداف المشتركة.

من جهته، لا يعتبر ميشال مافيزولي الإنسان فردا ذا هوية مستقلة، خاصة وأنه لا يجد قيمته إلا مع الآخرين، وتحدث عن ميلاد تشكيلات اجتماعية جديدة قائمة على قواعد وجدانية، وتتشكل هذه «القبائل» عبر الشبكة الافتراضية في إطار ظاهرة أطلق عليها اسم «القبلية الجديدة».

منذ إطلاق شبكة الويب العالمية World Wide Web (المعروفة اختصارا بـ WWW) لأول مرة سنة 1991، عرفت تكنولوجيا المعلوماتية تقدّما وتطوّرا غاية في التسارع، وواكب ذلك ظهور إصدارات جديدة، نقلتنا من الويب 1.0 إلى الويب 2.0 وحتى 3.0. ما هو الفرق بين هذه الأشكال الثلاثة من الويب؟ ببساطة الويب 1.0 هو بوابة معلومات، بحيث يتلقى المستخدمون المعلومات بشكل سلبي (لا تفاعلي) دون أن يكون لديهم القدرة على نشر التعليقات أو ردود الفعل. بالمقابل، يشجع الويب 2.0 على المشاركة والتعاون وتبادل المعلومات. ومن الأمثلة على تطبيقاته نذكر شبكات التواصل الاجتماعي بمختلف أشكالها، على غرار فايسبوك وتويتر ويوتيوب وغيرها.

أما الويب 3.0 فيقدّم على أنه شابكة دلالية تشير إلى المستقبل. ففي هذا الجيل من الويب، يمكن لأجهزة الكمبيوتر تفسير المعلومات مثل البشر، وإنشاء وتوزيع محتوى

مفيد مصمّم خصيصًا ومكيّف بذكاء حسب احتياجات المستخدمين. على سبيل المثال، «تيفو» هو مسجل فيديو رقمي (يسجل البرامج التلفزية مثلا) ويمكن لبرنامج التسجيل الخاص به البحث في الويب وتشغيل كل ما يجده للمستخدم بناءً على تفضيلاته.

بعبارة أخرى، إذا كان الويب 1.0 هو الويب البسيط الذي يربط بين المعلومات، فإن الويب 2.0 اجتماعي يربط بين الناس، والويب 3.0 دلالي يربط بين مختلف أشكال المعرفة.

ولعلّ من المثير للاهتمام في هذا الانتقال بين أجيال الويب، هو أن الجيل الأول كان يسمح للمستخدم بإخفاء هُويته الحقيقية، بينما صار الأمر أصعب نسبيا في الجيل الثاني. وقد أثارت العلاقة بين الهُوية «الحقيقية» الخاصة بحياتنا في سائر الأيام، والهُوية الافتراضية، ومدى مطابقة الثانية للأولى، وآثار ذلك السيكولوجية والاجتماعية وحتى السياسية، أثارت انشغال الدارسين في مختلف الحقول العلمية. فما هو المقصود بالهُوية الافتراضية، التي تُعتبر نتاج المجتمعات الافتراضية؟

تعرّف موسوعة الويب «ويبوبيديا» الهُوية الافتراضية بأنها الشخصية التي يتم إنشاؤها من قِبل المستخدم الإنسان الذي يعمل كصلة وصل بين الشخص الطبيعي والشخص الظاهري للمستخدمين. بعبارة أخرى فإن الهُوية الافتراضية هي السمات والمواصفات التي يقدمها الفرد للآخرين على النت.

العلاقات الافتراضية

في مقال أكاديمي جدير بالاهتمام، اعتمدت حسيبة قيدوم على العوامل الأربعة التي تلعب دورا هاما في تطور أي علاقة، وحاولت إسقاطها على العالم الافتراضي.

العامل الأول هو تأثير الجوار أو القرب، حيث كلما اقترب منا المرء ماديا (من حيث المسافة) كلما زادت فرصة الانجذاب نحوه. وهذا العامل غير متوفر بالضرورة في العالم الافتراضي مع انتفاء الحاجز الجغرافي، الذي قد يعوضه الحاجز اللغوي مثلا، ما يعني أن التبادلات تحدث ضمن «الحدود الخيالية للثقافة الافتراضية».

العامل الثاني هو الظهر الفيزيائي (أو الشكل)، وهو عنصر أساسي في الانجذاب الأولي، وترى حسيبة قيدوم أن هذا العامل أيضا فقد معناه في أنترنت، التي «هدمت الحواجز الفيزيائية، فالجسد قد ترك مكانه للفكر» على حدّ تعبيرها. ونرى أن هذا الرأي ليس صحيحا دائما، بل قد يكون «الواقع» الافتراضي عكس ذلك تماما. وكمثال نذكر شبكة إنستغرام، التي تعتمد على مشاركة الصور بشكل رئيس، مع ما يحمله ذلك من تركيز على الشكل. أكثر من ذلك، تكون الصور المشاركة في أحيان كثيرة معدّلة، ومحسّنة، كما أن روّاد شبكات التواصل لديهم نزعة مشاركة ما هو إيجابي في حياتهم أكثر من أي شيء آخر، ما قد يخلق إحساسا عند الآخرين بأن الحياة الطبيعية النموذجية هي ما تنقله تلك الصور من مظاهر الترف والراحة، من ملابس جميلة وجلسات في مطاعم فاخرة أو على شاطئ البحر، وهذا بطبيعة الحال بعيد كلّ البعد عن الصحّة.

العامل الثالث هو التشابه، سواء في الآراء أو الأذواق، وهو ما يعزّز حظوظ نشوء علاقة بين شخصين أو أكثر. أما العامل الرابع والأخير فهو التقدير الإيجابي، وإذا كانت الحياة الاجتماعية قد تفرض علينا أن نبتسم أو نجامل، فإن الواقع الافتراضي قد يكتفي بجملة إطراء أو الدخول في مراسلة بشكل مباشر، وهو ما تسهله الإنترنت بشكل كبير.

أمراض؟

ما تزال بعض الأسئلة ملحّة فيما يتعلّق بالذات في العالم الافتراضي..مثلا، هل يجوز الحديث عن هوية «افتراضية» وأخرى «حقيقية»؟ ألا يمكن اعتبار الهوية الافتراضية قد تحوّلت، بشكل أو بآخر، إلى هوية حقيقية أو على الأقل مكوّن من مكوّناتها الرئيسة؟

تشير د ـ ثريّا السنوسي، في بحث لها، إلى غزارة الدراسات الغربية الميدانية التي تصدّت لهذا الموضوع، وتذكر على سبيل المثال دراسة حول مفهوم الذاتية الحقيقي مقابل الهوية الرقمية على شبكة التواصل الاجتماعي فايسبوك، قام بها ماريانا ماركوفسكي ومجموعة من الباحثين سنة 2014، وتساءلوا حول ملامح الشخصية الافتراضية وعلاقتها بالهوية الحقيقية للمستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي.

وأظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد طالب واحد مع مفهوم الذات السلبي للغاية عبر الفايسبوك، و97.6 في المائة لديهم مفهوم النفس الإيجابي بشكل عام، وأن الهوية الرقمية لطلاب العينة هي شخصية حقيقية تمامًا، حيث أكّد الطلاب المشاركون في العينة أنهم صرّحوا بهويتهم الحقيقية وبياناتهم الصحيحة في صفحات الفايسبوك الخاصة بهم. واستنتجت الدراسة بأن نتائجها تتعارض مع الافتراض العام بأن الشبكات الاجتماعية قد استخدمت كأداة لبناء هويتنا المثالية التي قد تتناقض مع هويتنا الحقيقية، إذ تظهر النتائج أن الهوية الرقمية هي نفسها في الواقع مع مفهوم الذات في الحياة الحقيقية.

وحتى حين يلجأ مستخدمو أنترنت إلى «الهوية المقنعة» كما يسميها دوريان ويسنيوسكي وريتشارد كوين، فإن هذا القناع لا يخفي بشكل تام ما وراءه من شخصية الإنسان، فقد يدلّ القناع على أحد اهتمامات المرء، أو على ميوله الفنية مثلا، أو حتى على خوفه المفرط من كشف حقيقته للآخرين.

بالمقابل، قد يكون للعالم الافتراضي أمراضه، تماما كما للعالم الحقيقي أمراضه. منذ 1999، لاحظ دومينيك وولتون أنه منذ ظهور الإنترنت ظهر ما يسمى العزلة (أو الوحدة) التفاعلية، حيث بإمكان الفرد أن يكون مستعملا ممتازا للنت، لكن لديه أكبر الصعوبات في أن يدخل في حوار مع من بجانبه في مقهى الإنترنت..كما تحذّر دراسات أخرى من تطوّر ظاهرة الإدمان على الإنترنت، أو التبعية المفرطة لاستعمالها. من جهة أخرى، قد تخلق الجماعات الافتراضية، أو «القبائل» الافتراضية كما سبق ذكره، تحجّرا في الرؤى وانغلاقا على الرأي في مواضيع شتى، سياسية أو اجتماعية أو ثقافية، في غياب مبدأ تبادل الأفكار، لأن الانتماء إلى مجموعة افتراضية ما قد يخلق الإحساس بأن رؤية هذه الأخيرة هي الرؤية السائدة، والصحيحة وجوبا، ولا يغذّي المرء سوى بأفكار تلك المجموعة ويحجب عنه الأفكار الأخرى (التي قد تكون أفكار الأغلبية في الواقع).

ثورة غير مسبوقة

من كلّ ما سبق، يمكن القول إن للمجتمع الافتراضي قوانينه الخاصة التي يصعب التحكم بها، لتغيّر المعايير وسلم القيم، والتمايز الاجتماعي وانتفاء التواجد الجسدي. كما أن تصّرف الفرد يختلف تحت تأثير عوامل شتى، على رأسها غياب الرقابة (نسبيا) وغياب الحواجز الفيزيولوجية والضوابط الثقافية والاجتماعية، ما قد يدفعه إلى التعبير عن مكنوناته بأريحية أكبر، قد تتجاوز الحدود وتصل مرحلة مرضيّة، سواءً بالفصل التامّ للهوية الافتراضية عن الحقيقية، أو العكس، الذوبان التامّ للأولى في الثانية. وكما يمكن للمجتمع الافتراضي أن يخلق أشكالا جديدة من الترابط والتضامن، يمكن له أيضا أن يعزّز مظاهر السلبية والاكتفاء بالتضامن «الافتراضي»، أو حتى الانعزالية والانطواء على الذات.

وبغضّ النظر عمّا إذا كانت قيم ما بعد الحداثة هي التي أحدثت هذا التفكّك والتشظي للمجتمعات بشكلها التقليدي، وأن المجتمعات الافتراضية تعززت لملء هذا الفراغ، أو إذا كان هذا التشظي والنزوع إلى الفردانية نتاجا لعوامل أخرى، فإن أثر ثورة التكنولوجيا المعلوماتية على حياتنا، في العقود القليلة الماضية، يتجاوز بأضعاف مضاعفة تأثير أي اختراع من الاختراعات على مدار تاريخ البشرية، خصوصا وأن هذا التأثير يطال إدراكنا لذواتنا، ومنه إدراكنا للعالم.

مخارج للأزمة الليبية

مســـاعي دول الجـــوار.. خطوة نحو الانفـــراج

بعد إعلان طرفي النزاع في ليبيا، المجلس الرئاسي برئاسة فائز السراج ومجلس النواب برئاسة عقيلة صالح والجيش الليبي بقيادة الجنرال خليفة حفتر في 21 من شهر أوت الماضي وقف إطلاق النار عاد الهدوء نسبيا إلى شوارع المدن الليبية بعد الاستجابة للاتفاق الهام، لكن ذلك الهدوء لم يلبث حتى تحول الوضع لاحتقان وغليان نتيجة تردي الأوضاع المعيشية في البلاد بعد تعطل إنتاج النفط من المؤسسة الوطنية التي تعتبر أحد أبرز أسباب الصراع الدائر، غير أن جوهر الأزمة بات أكثر تعقيدا من ذي قبل بعد تزايد التدخلات الخارجية والأجنبية، وهو ما يضع الأزمة أمام عدة سيناريوهات، يصعب مواجهتها.

جلال بوطي

لم تكن الأمم المتحدة تعتقد أن الوضع في ليبيا سيكون أكثر تعقيدا بدعم طرف على حساب آخر واللجوء إلى حلول مؤقتة لإنهاء الصراع الدائر في بلد له ثروات طبيعية هائلة اسالت لعاب الأطراف الخارجية التي سارعت إلى التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد دون قراءة وتحليل ذكي لسوسيولوجية المجتمع الليبي القبلي الذي يرفض التدخل في شؤونه الداخلية مهما كانت الظروف، وهوأحد الأسباب إطالة الأزمة منذ سقوط نظام معمر القذافي في 2011، حينها بدأت الأزمة تتعقد أكثر بتصاعد أطراف داعمة لرموز النظام السابق الذي حكم ليبيا لأربعة عقود من الزمن.

المؤسسة النفطية ولعبة المصالح

عند بداية الأزمة الليبية لم يكن الحديث واضحا وكثيرا على المؤسسة الليبية للنفط، وبدت الأزمة سياسية محضة، غير أن البلاد تتربع على حقول نفطية هائلة جعلتها تملك ثالث احتياطي للنفط داخل منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» قبل الأزمة طبعا، غير أن حدة الصراع الدائر أوقفت عجلة الإنتاج مرات عديدة بعد بروز طرفين يسعيان إلى امتلاك أكبر عائدات الذهب الأسود واستغلالها في حشد الدعم الشعبي وتقوية الجهاز الدفاعي الأمني لكلا الطرفين، إلا أن الاعتراف الأممي والدولي بحكومة الوفاق الوطنية منح صلاحيات الاستغلال للحكومة المعترف بها، لكن مجلس النواب لم يتقبل هذا الأمر وجند ميليشياته للسيطرة على عائدات الشركة ما أدى إلى تأزم الوضع الأمني وتدهور الوضع الاقتصادي بعد تعطل الإنتاج بشكل قوي، ويعتبر سيناريوتقسيم العائدات بارزا لوقف الاحتقان في الوقت الراهن لكن إلى مدى يمكن تقبله من طرف حكومة الوفاق، وفي ظل تراجع القدرة الشرائية للمواطن الليبي.

التدخل الأجنبي.. وورقة تدفق السلاح

أدى التدخل الأجنبي في الأراضي الليبية الى زيادة الاحتقان السياسي لاسيما لجوء كل طرف من طرفي الصراع إلى إبرام تحالفات مع قوى خارجية لدعم جهازه الأمني وفي مقدمتها الجيش وهوما نتج عنه تزايد عدد الحاملين للسلاح حسب تقارير امنية لمواجهة الطرف الآخر واعتبار تدخل الأجانب احتلال واضح الأراضي الليبية. الشعب في كل المدن من بنغازي غربا إلى طرابلس شرقا يرفض تماما التدخل الأجنبي في الأراضي الليبية، ويعتبر سيناريوإخراج الأجانب من البلاد مستحيلا مع إستمرار لعبة التقوي بالخارج، بعد عجز الأمم المتحدة على لجم طرفي النزاع لحل مشكلة تدفق السلاح خاصة مع رفض شعبي لدعم طرف على حساب آخر.

كما أن التدخل الاجنبي شكل تحديا أمنيا لدول الجوار عبر تدفق السلاح والجماعات الإرهابية رغم تراجعها في الآونة الاخيرة بفضل سياسات أمنية للدول، وبات التدخل الأجنبي يمثل هاجسا لاستنزاف جيوش دول الجوار بعد وقوع هجمات إرهابية في بعض الدول نظرا لغياب تنسيق مباشر وفعلي مع أطراف النزاع في ليبيا لاسيما في الغرب والشرق.

يبدوأن سيناريو مساعي دول الجوار لحل الأزمة الليبية بات الأقرب حسب كل المعطيات، لأن احتضان الجزائر سنة 2015 لجولة حوار بين مجلس النواب والجيش الليبي بقيادة الجنرال حفتر، وحكومة الوفاق بقيادة فائز السراج كانت خطوة إيجابية وهامة في مسار حل الأزمة سياسيا بعيدا عن التدخل الخارجي الذي ترفضه الجزائر نهائيا، وقامت الدبلوماسية الجزائرية آنذاك بتقريب وجهات نظر الأطراف الليبية دون إقصاء أوإلغاء لمقترح آخر، كما لقيت المبادرة ترحيبا من طرف الشعب الليبي الشقيق.

وبرز دور تونس في الآونة الأخيرة بشكل واضح بعد تعيين سفيرا لها بطرابلس لأول مرة منذ عام 2014، هي خطوة إيجابية نحوالحل بعيدا عن التدخلات الأجنبية التي يرفضها الشعب الليبي نهائيا.

رئيس المؤتمر الوطني لتفعيل دستور الإستقلال، لـ «الشعب ويكاند» :

دور الجزائر لإيجـاد الحل للأزمــة له دلالــة على قــوة العـــلاقات بين الشعبـــين

أشاد رئيس المؤتمر الوطني لتفعيل دستور الاستقلال وعودة الملكية إلى ليبيا، أشرف بودوارة، على الموقف الجزائري من الأزمة الليبية، وقال في حوار مع «الشعب ويكاند» إن الليبيين لا ينسون دور الجزائر في دعم الاستقرار وإيجاد حل للازمة في ليبيا وشجبها للتدخلات العربية والدولية في شؤون بلادنا، مما يعطي دلالة واضحة على قوة العلاقات الأخوية والتاريخية بين الشعبين .. مؤكدا أن غياب مرجعية دستورية ضامنة أدى إلى استمرار التدخلات الخارجية والاقتتال والصراع على السلطة والمال وعجز المؤسسات التشريعية والتنفيذية الحالية وإزدواجية مؤسساتها عن التوافق على رؤية وطنية واضحة المعالم.

حوار : عزيز.ب

■ تشهد بعض المدن الليبية احتجاجات شعبية متصاعدة، ما هي الأسباب الحقيقية لهذا التصعيد ولماذا في هذا الوقت بالذات؟

■■ لقد أصبح واضحا أن الليبيين فقدوا الثقة في مؤسسات الدولة الموجودة الآن بسبب الفراغ الدستوري وسوء الأداء والعجز والفساد الذي تسار به الأمور ومما لاشك فيه أن ليبيا تقف عند مفترق طرق حاسم وأن الشعب الليبي قد سئمَّ من الوضع الحالي وممن هم موجودون في السلطة وكانوا سبباً مباشراً في معاناة الليبيين وهمومهم اليومية، فقد فشل المتصارعون على السلطة والمال في الحكومتين التنفيذيتين والجيشين والمجلسين التشريعيين المنتهي الولاية في إدارة شؤون البلاد وتسببوا في الحروب وسفك دماء الليبيين ودمار بيوتهم وتشريد عائلاتهم، فخرج الليبيون في مظاهرات بالعاصمة طرابلس وبنغازي والبيضاء مطالبين برحيل هؤلاء جميعاً.

■ وزير الخارجية بوقدوم جدّد تمسك الجزائر بالحل السلمي كيف تقيمون دور الجزائر؟

■■ تتمتع العلاقات الأخوية الليبية الجزائرية بالروابط التاريخية بين الشعبين الشقيقين منذ عدة قرون تعززها روابط الدم والإرث والمصير المشترك وحرصت ليبيا في عهد المملكة الليبية على ترسيخ وتوثيق العلاقات الأخوية مع أهلنا في الجزائر وكانت المملكة اللِّيبيّة واللّيبيون فِي مقدَّمة الدول والشعوب العربيّة التي دعمت الثورة الجزائريّة الّتي اندلعت فِي غرّة نوفمبر العَام 1954م، قدم اللّيبيون دعمهم للثورة التحريرية مِن خلال مَا عُرف بـ»لجنة نصرة الثورة الجزائرية»، حتى تمكنت الجزائر مِن تحقيق الاستقلال فِي 5 جويلية 1962م ..

وفي عام 1962م أمر الملك الصالح إدريس السنوسي رحمه الله بمناسبة استقلال الجزائر بتسمية ميدان الكاتدرائية في العاصمة الليبية طرابلس بإسم ميدان الجزائر ولازال يحمل نفس الاسم الى الآن، ولا تزال العلاقات بين الشعبين تستند على أسس راسخة ومتجذرة من الأخوة والتضامن وما يجمع

أشرف بودوارة

بينهما من روابط الأخوة ووشائج المحبة والتقدير، ولا ننسى دور القيادة السياسية في الجزائر في دعم الاستقرار ووقف القتال في بلادنا وشجبها للتدخلات الخارجية في شؤون بلادنا، مما يعطي دلالة واضحة على قوة العلاقات الأخوية والتاريخية بين الشعبين.

■ حكومة الوفاق أجرت موخرا تغييرات مست مناصب حساسة في الحكومة، كيف تفسرون هذه الحركة ؟

■■ حكومة الوفاق تعمل جاهدةً على تثبيت وتمكين عناصرها في السلطة من أجل البقاء فى السلطة التنفيذية واستحواذها على المناصب السيادية، وطالما يوجد غياب دستوري وجهاز رقابي فسيستمر الفساد والصراع على السلطة والمال في ظل معانة يومية للشعب الليبي الذي لم يقدر على تحمّل آثارها.

غياب مرجعية دستورية ضامنة أدى إلى استمرار التدخلات الخارجية

■ الفرقاء الليبيين كانوا يتطلعون من خلال جولة الحوار الاخيرة إلى كسر حالة الجمود واستئناف العملية السياسية هل يتجسد ذلك حقا ؟

■■ من بين هذه اللقاءات الاجتماع الأخير في مدينة الزنيقة ولكن إختيار من حضر الاجتماع لم يكن موفقاً وذالك بسبب أنهم لا يمثلون الليبيين تمثيلاً حقيقياً فأحدهما كان مجلس الأعلى للدولة والذي جاء عبر اتفاق الصخيرات وليس عبر إختيار الليبيين ويرأسهُ خالد المشري وحزبه السياسي العدالة والبناء، وأما الطرف الأخر فهومجلس النواب المنتهي الولاية الذي يرأسه عقيلة صالح وكلا الطرفين كانوا وقوداً للحروب والصراع الذي أدى إلى سفك دماء الليبيين وانهيار بلادنا وقفزوا على معاناة الليبيين.

■ يفهم من كلامك أن مخرجات اجتماعات المغرب أخذت مسارا آخر غير الأهداف المرجوة ؟

■■ اجتماعات المغرب كانت من أجل تقاسم السلطة والمال وتوزيع المراكز السيادية بينهما ومن أجل تكريس بقاءهم في مناصبهم غير الشرعية حتى شاهدنا رفضاً من داخل المجلسين فأصدر مجموعة من أعضاء مجلس الدولة بياناً رافضين بشدة محاولة اختزال المجلس الأعلى للدولة في شخص رئيسه أوفي مكتب الرئاسة وانفراد هؤلاء بتكليف لجنه لتمثيل المجلس في لقاء المغرب دون الرجوع للمجلس، وأيضا قُبل هذا اللقاء بالرفض الشعبي عبر مظاهرات شعبية في طرابلس وبنغازي.

■ بعد سنوات من الاقتتال في ليبيا ماهي الحلول المقترحة للخروج من الأزمة ؟

■■ لاشك أن غياب مرجعية دستورية ضامنة أدت الي استمرار التدخلات الخارجية والحروب والقتال والصراع على السلطة والمال وعجز المؤسسات التشريعية والتنفيذية الحالية وازدواجية مؤسساتها عن التوافق على رؤية وطنية وإستراتيجية جادة لإعادة الأمن والإستقرار وبناء الدولة الليبية وإدارة شؤونها مما أدى إلى إعاقة مسيراتها وتهديد سيادتها ووحدة أراضيها ونسيجها الإجتماعي،

ومن خلال مفهوم القانون الدولي الذي يرتكز علي أحكام المواثيق والعلاقات الدولية استند في الوضع الليبي في قرار الامم المتحدة بإقرار استقلالها رقم رقم 289 الصادر في 21 نوفمبر 1949 على أهم ركيزتين هما، أولاهما وحدة كيان ليبيا وثانيهما إقرار دستور الاستقلال، فإن كافة الحلول السياسية المعروضة ستظل عاجزة عن الحل الجذري والواقعي ما لم يتم استعادة الدولة الدستورية الصحيحة، لأن استمرار هذا الوضع والأزمات الراهنة يشكل تهديدا خطيراً لمسيرة الشعب الليبي نحوتحقيق بناء دولة القانون والمؤسسات وهذا يحتاج الي حل شامل جذري دائم وخارطة طريق ليبية واضحة المعالم يتم وضعه في اطار توافق تام ذا مرجعية شرعية دستورية ملزمة مبنية علي قواعد دستورية اصيلة تنقذ البلاد وتساعد اهله علي تحقيق تطلعاتهم نحومستقبل افضل يحقق الاستقرار والأمن ودولة القانون ويضمن حقوق الشعب ومستقبل أجياله مما يجعل العودة الى الملكية الدستورية الخيار الوحيد والأمثل لإنقاذ البلاد والخروج من أزمتها، وقد أبدى الوريث الشرعي ولي العهد الأمير محمد الحسن الرضا المهدي السنوسي استعداده التام لتحمل كافة مسؤولياته الدستورية اذا رغبَ الليبيون ذلك وتعهدَ ان يكون ملتزماً بمواد الدستور وبمستقبل أفضل لبلادنا وشعبنا الليبي الكريم.

العودة إلى الملكية الدستورية الخيار الوحيد لإنقاذ البلاد

■ هل سيرى خيار الملكية الدستورية النور في ليبيا قريبا ؟

■■ بما أن الدعوة إلى الملكية ليست دعوة لإعادة حكم ضائع، بل تأتي من عمق الشعب لإعادة الشرعية الدستورية ونحن في المؤتمر الوطني لتفعيل دستور الإستقلال وعودة الملكية الدستورية لليبيا نطرح مبادرة سياسية سلمية ومشروع دولة حقيقي كامل وحلٌ سياسي جذري بعيداً عن المراحل الانتقالية يحقق الأمن والاستقرار والعدل والإزدهار لجميع أبناء الأمة الليبية ويتناسب مع تركيبة المجتمع الليبي ومظلة لكل الليبيين لإستئناف الحياة الدستورية التي صنعها الآباء المؤسسون بتفعيل دستور الإستقلال وعودة الملكية الدستورية كمشروع استحقاق وطني ودستوري بعيداً عن كل التجاذبات السياسية والنزاعات والصراعات الحزبية.

■ ماذا يمكن أن يقدم هذا النموذج في الحكم لليبيا في المستقبل ؟

■■ من أهم ركائزه أن الدولة الليبية ستأخذ شرعيتها الدولية والقانونية وتمارس وظيفتها السياسية داخل وخارج حدودها، هذا المشروع يُتيح الفرصةَ لإدارة الشأن الليبي على أساس دستوري وينهي أزمة غياب المرجعية الشرعية في الدولة الليبية، وينهي حالة الفشل في إدارة شؤون الدولة والوضع المتأزم، ويضمن التوزيع العادل للثروة بين الليبيين وينهي الانقسام وازدواجية المؤسسات والمجالس التشريعية والتنفيذية والمؤسسات السيادية، ينهي التدخلات الأجنبية والصراع علي السلطة والمال، إستقلال القضاء سيشكل احد أهم الدعامات الأساسية لدولة العدل والقانون، يساعد على توفير القوة الكافية لحماية الشعب وتوفير الأمن الداخلي والأمن القومي وجيشاً وطنياً لا يعاني من المشاكل الجهوية والقبلية،يساعد الدولة على رسم سياستها الداخلية والخارجية باتخاذ القرارات اللأزمة لحفظ كيان وسيادة الوطن وتحقيق الاستقرار والأمن، يوفر أساسا متيناً لبداية جديدة حيث يشمل ذلك مجلساً نيابياً يستطيع وفقاً لإرادة الأمة الليبية ممارسة العملية الديمقراطية الصحيحة، وهوالطريق القائم علي الحكم الخاضع للمساءلة، يضمنُ خلالها مشاركة جميع الليبيين في العملية السياسية دون إقصاء لأحد، من شأنه استعادة النظام الإداري المحلي لدولةِ الاستقلال والمتمثل في نظام المحافظاتِ للعام 1963.

■ يبقى الاحتكام إلى شرعية الدستور من بين الحلول التي تضمن مشاركة جميع الليبيين دون إقصاء في العملية السياسية أليس كذلك ؟

■■ وضع أُسس جيدة ومنضبِطة ومن ثم تطويرها بناء علي المستجدات والمفاهيم الجديدةِ في الحكم المحلي، وأيضا إحياء عمل الهيئات القضَائية بما في ذالك الدائرة الدستوريةِ المعطلةِ حالياً والتي سيمكنها الدستور من استعادةِ نزاهتَها واستقلالِها في مراقبةِ كافة السلطاتِ التشريعية والتنفيذيةِ بالتزاماتها وحدودِ اختصاصاتِها والمصالحة ضمنا موجودة ومكفولة، ومن خلال التجارب التاريخية للمملكة الليبية على مدار 18 عاماً شهدت ليبيا ازهى عصورها وأثبتت أنه صمام الأمان للوطن والمواطن ولدول الجوار، ويضمن تأمين حدود البلاد، وسلامة أراضيها ويحفظها من التقسيم والإرهاب، وهذا الحل هوالأكثر قابلية للنجاح ويَعكِسُ خياراً سياسياً واعداً لأنَّهُ يضمنُ خلالهِ مشاركة جميع الليبيين في العملية السياسية، ولا يوجد إطار عام تتجمع فيه هذه المقومات في الوقت الحالي إلا الشرعية الدستورية لدولة الاستقلال وإقرار العمل بالدستور الليبي الشرعي كما كانت عليه البلاد في 31 أوت من عام 1969.

الشعب ويكاند

تابعوا الجريدة الإلكترونية الإخبارية
الشعب أون لاين
www.echaab.dz

مواقيت الصلاة

الفجر	04:56
الشروق	06:31
الظهر	12:42
العصر	16:13
المغرب	18:53
العشاء	20:18

الطقس المنتظر اليوم و الغد

عنابة	31°	الجزائر	31°	وهران	32°
عنابة	32°	الجزائر	32°	وهران	34°

24 الخميس 17 سبتمبر 2020م الموافق لـ 29 محرم 1442 هـ العدد 18356 الثمن 10 دج 1€ france prix

تدمير 11 مخبأ إرهابيا في أربع ولايات

مفـارز للجيش تحجز ثمانية قناطير كيف معالج

نفذت وحدات ومفارز للجيش، من 09 إلى 15 سبتمبر، عمليات عديدة أسفرت عن نتائج نوعية تعكس مدى الاحترافية العالية واليقظة المستمرة والاستعداد الدائم للقوات المسلحة.

في إطـار مـكـافـحـة الإرهـاب، كشفت ودمرت مفارز للجيش، في عمليات بحث وتمشيط بكل من تبسة وعين الدفلى والشلف وسكيكدة 11 مخبأ للجماعات الإرهابية و07 قنابل تقليدية الصنع، فيما تم توقيف ثلاثة عناصر دعم للجماعات الإرهابية في تبسة وتيسمسيلت.

وفي إطار محاربة التهريب والجريمة المنظمة ومواصلة للجهود الحثيثة الهادفة لصد ظاهرة الاتجار بالمخدرات ببلادنا، أوقفت مفارز مشتركة للجيش بالتنسيق مع مصالح الأمن، في عمليات منفصلة ببشار، 16 تاجر مخدرات وحجزت كميات كبيرة من الكيف المعالج تُقدر بثمانية قناطير و55 كيلوغراما.

وأوقفت مفرزة أخرى بالتنسيق مع

مصالح الدرك الوطني بأم البواقي ثمانية تجار مخدرات بحوزتهم 2,1 كيلوغرام من مادة الكوكايين وكمية أخرى من الكيف المعالج تقدر بـ 13,6 كيلوغرام. وأوقفت مفارز للجيش ومصالح الدرك وحرس الحدود، في عمليات متفرقة بالنعامة وتلمسان ووهران وغليزان والطارف والوادي وبسكرة وباتنة وسوق أهراس وتبسة وسيدي بلعباس وعين أمناس، 33 تاجر مخدرات وحجزت ثلاثة قناطير و10,7 كيلوغرام من الكيف المعالج و25154 قرص مهلوس، فيما تم توقيف شخصين بحوزتهما (18,54) طن من مادة التبغ بكل من الوادي وسطيف وبومرداس. وحجزت 87980 وحدة من الألعاب النارية بسطيف. وبكل من تمنراست وعين قزام وبرج باجي مختار وتندوف وجانت، أوقفت مفارز مشتركة للجيش الوطني الشعبي 119 شخصا وحجزت 05 شاحنات و15 مركبة رباعية الدفع و116 مولدا كهربائيا و49 مطرقة ضغط و(225) كيسا من خليط الحجارة وخام الذهب ومعدات مختلفة تستعمل في عمليات التنقيب غير المشروع عن الذهب، إضافة إلى 12,3 طن من المواد الغذائية الموجهة للتهريب، فيما تمّ حجز كميات من الوقود تُقدر بـ 21963 لتر بكل من تمنراست وتبسة والطارف وسوق أهراس.

من جهة أخرى، تمكن حراس السواحل ومصالح الدرك الوطني من إحباط محاولات هجرة غير شرعية وإنقاذ أشخاص كانوا على متن قوارب تقليدية الصنع في تيبازة والتنس وبومرداس والجزائر وسكيكدة وجيجل وعنابة.

8 سنوات سجنا نافذا للأول و4 سنوات للثاني

محكمة سيدي أمحمد تدين ولد عباس وبركات

أدانت محكمة سيدي أمحمد بالعاصمة الوزيرين السابقين للتضامن الوطني، جمال ولد عباس وسعيد بركات بعقوبات سجن نافذ بـ 8 سنوات و4 سنوات على التوالي وغرامة مالية قدرها مليون دينار جزائري لكل واحد منهما.

أدين الوزيران السابقان، أمس، بتهم تتعلق بـ«تبديد واختلاس أموال عمومية»، «إبرام صفقات مخالفة للتشريع» و«سوء استعمال الوظيفة».

وتمت إدانة الأمين العام السابق لوزارة التضامن الوطني، بوشناق خلادي بـ 3 سنوات سجنا نافذا وغرامة مالية قدرها مليون دج، ومدير التشريفات، جلولي سعيد بسنتين سجنا، منها سنة غير نافذة وغرامة مالية قدرها مليون دج.

وأدين الأمين العام السابق بالوزارة نفسها، اسماعيل بن حبيلس بسنة سجنا نافذا وغرامة 500.000 دج. أما ابن جمال ولد عباس، الوافي (في حالة فرار بالخارج) فقد تمت ادانته بـ 10 سنوات سجنا نافذا وبغرامة قدرها مليون دج مع إصدار أمر بالقبض دولي في حقه.

تأجيل قضية طحكوت إلى 30 سبتمبر

أجل مجلس قضاء الجزائر العاصمة، أمس الأربعاء، جلسة الاستئناف في قضية رجل الأعمال محي الدين طحكوت الى تاريخ 30 سبتمبر المقبل.

وأجلت المحاكمة بسبب غياب بعض الموقوفين، علما أن المحاكمة تجرى عن بعد بسبب وجود بعض المتهمين في مؤسسات عقابية خارج العاصمة. وكان دفاع المتهمين قد طالب بتأجيل المحاكمة الى حين «توفر كافة الشروط لإجراء محاكمة حضورية»،

وهو طلب قوبل بالرفض من قبل رئيس الجلسة.

وكانت المحكمة الابتدائية قد أدانت المتهم الرئيسي في هذه القضية، وهو رجل الأعمال محي الدين طحكوت، بـ16 حبسا نافذا وغرامة مالية تقدر بـ8 ملايين دج بتهم تتعلق بالفساد وتبييض الأموال والحصول على امتيازات غير مشروعة، وهي القضية التي توبع فيها أيضا إطارات ووزراء سابقون على رأسهم الوزيران الأولان السابقان أحمد أويحيى وعبد المالك سلال.

واج

حال الدنيا

التطبيع.. أنواع!

■ مرزاق صيادي

التطبيع في الجزائر كلمة يمكن أن تلتصق بأي موضوع، وبأي تعبير، وبأي «موقف»، إلا التطبيع مع إسرائيل! فالتطبيع مع العلم الذي يحمل نجمة داوود خط أحمر، يتفق فيه الشعب مع السلطة، بلا غمزات.. ولا كلمات!

لكن بعيدا عن هذا، قد تجد تطبيعا مع فساد، أنجبته علاقة غير طبيعية ولا شرعية، بين «الشكارة» ومن كانت بين أيديهم سلطة أساؤوا استعمالها وتوظيفها، فلا غرو اليوم إن اتهموا بسوء استعمال النفوذ والمنصب، في الوظيفة العامة، وحوكموا على ذلك في قضايا مبرمجة، وأخرى في الطريق إلى المحاكم.

وقد تجد التطبيع مع ممارسات تسيء للعمران والمدينة، وتسيء إلى بيئة، تجد صعوبة في الدفاع عن نفسها، طالما أن مشايخ البلديات يقدمون 2000 دينار يوميا لخواص، يفترض فيهم نقل الزبالة إلى مراكز الردم والنفايات، فتنتهي رُزم الفضلات في الطبيعة، وعلى قارعة الطريق، وفي الحقول، وحتى في مداخل مُدن، لم تعد تستجيب لصرخات: «بركات من الزبل»!

قد تصادف تطبيعا خاصا، من خلال القفز على «الحق العام» و«العيش المشترك» و«الفضاء العام»، لدى فئات وأفراد، فإن لاحظت لأحدهم سوء سلوكه في رمي قاذورات في غير مكانها، أو قطع شجرة، أو تلويث محيط، أو إفساد مرفق عمومي، جاءك الرد سريعا: «هذا بايلك، واش دخلك»!

وقد تصطدم بتطبيع مع تقاليد ترفض الامتثال لشروط الحجر الصحي، وخصوصا تلك التي توصي بتفادي الأعراس، حتى لا ينتشر الفيروس اللعين. وفي لحظة غفلة يُنفّذ «تهديد» من نوع «خالف تُعرف»، فيُقام العُرس، ويُرحّل «حرّاقة» من نوع خاص، نحو قاعات صحية مخصصة لاستشفاء ضحايا كورونا..

وقد يُحدّثك من يخاف تكريس مظاهر سلوكية غريبة عن تطبيع في الهوية، لا يظهر للعيان اليوم، لكنه غير بعيد عن تجسيد ملامح أولى عن «التطبيع مع الآخر» في الشكل واللباس، وفي تفاصيل أخرى مرسومة على وجوه تُحدثك عن «الموضة»، القادمة من وراء البحار، وتلك التي تُروج لها وسائل إعلام تفاعلية حديثة، عملُها الرئيس، التأثير في الرأي العام، وتوجيهه بما يخدم كارتلات ناشئة وتتقوى، في الطريق نحو «المواطن العالمي»..

ستجري بالتواصل المرئي عن بُعد يوم 21 سبتمبر

ندوة حول "العيش معا مع كوفيد-19" بوهران

يحتضن مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية لوهران، يوم 21 سبتمبر الجاري، ندوة بواسطة تقنية التواصل المرئي عن بعد حول موضوع «العيش معا مع جائحة كوفيد-19»، حسب المنظمين.

وتعتمد هذه الندوة، التي ينشطها المختص في علم الاجتماع محمد مبتول، على بحث أجراه هذا الباحث في المركز المذكور، بالشراكة مع المرصد الجهوي للصحة لوهران وجمعية «صحة سيدي الهواري". ويتعلق الأمر بتقديم نتائج أولية عن مشروع البحث الذي يهدف أساسا إلى فهم نظرة أشخاص من بيئات اجتماعية وثقافية مختلفة إلى "كوفيد-19"، وفق مبتول، مضيفا أن تحليله يعتمد على شهادات عشرات الأشخاص.

ويعد هذا العمل تجربة للإصغاء إلى المجتمع بخصوص الجائحة، وهو ما سعى من خلاله محمد مبتول إلى «فتح الأعين والآذان إلى أبعد من الأحكام المسبقة».

وحاول الباحث تفسير سلوك الأشخاص رافضا الحكم على فئة من المجتمع بعدم الوعي لأنها لا تضع القناع الواقي مثلا، مضيفا أن «وسائل الإعلام تكتفي بتوجيه أصابع الاتهام».

وتقرر انطلاق الندوة على الساعة التاسعة صباحا مع حضور عدد محدود من الراغبين في متابعة الموعد عن قرب، على أن يتعين عليهم تسجيل أنفسهم مسبقا.

جيل جديد يدعو للإسراع في تسوية القضية الصحراوية

دعا رئيس حزب جيل جديد، جيلالي سفيان، أمس الأربعاء، إلى ضرورة الإسراع في تسوية القضية الصحراوية، وتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره، وفق ما تقتضيه الشرعية الدولية،» للخروج من المأزق الذي يهدد المنطقة»، محذرا من حالة الجمود التي تخيم على مسار التسوية. وأكد جيلالي سفيان، على هامش لقاء مع سفير الجمهورية العربية الصحراوية بالجزائر، عبد القادر الطالب عمر، بمقر السفارة، أنه «يجب بعث ديناميكية جديدة في مسار تسوية القضية الصحراوية، وتجاوز حالة الجمود، والتعجيل بتعيين مبعوث أممي جديد، للوصول في اقرب وقت إلى حل شامل للنزاع الذي طال أمده».

وشدد المتحدث، على ضرورة « التعجيل بتعيين ممثل شخصي للأمين العام للأمم المتحدة، للخروج من المأزق»، لأن «إقليم شمال إفريقيا أصبح في حالة لا استقرار، ولابد من تسوية مختلف النزاعات في المنطقة».

وأوضح، أن لقاءه مع الدبلوماسي الصحراوي، «يندرج في إطار الاطلاع أكثر على آخر التطورات داخل الأراضي الصحراوية المحتلة، خاصة وأن الأمر يتعلق بدولة جارة وصديقة.

ولفت رئيس الحزب، إلى أن «الجزائر ليست طرفا في النزاع، ولكن حق الجيرة، ومبادئها الدبلوماسية الثابتة، في دعم الشرعية الدولية وقضايا التحرر في العالم تفرض الوقوف إلى جانب الشعوب المضطهدة».

من جهته، أشاد السفير الصحراوي بالجزائر، عبد القادر الطالب عمر، على هامش اللقاء، بالدعم الذي تقدمه الجزائر، قيادة وحكومة وشعبا للقضية الصحراوية، مثمنا مواقف الأحزاب السياسية، ووعيها الكبير في دعم حق الشعب الصحراوي في نضاله ضد الاحتلال المغربي.

وقال السفير، إن «حزب جيل جديد أبدى تفهما كبيرا ودعما للقضية، مثله مثل باقي القوى السياسية، لأنها قضية مشروعة وقضية تصفية استعمار»، معتبرا زيارة جيلالي سفيان إلى مقر السفارة الصحراوية تعبيرا عن «التضامن والتأييد».

خلية إصغاء لمرافقة المستثمرين بسعيدة

نصبت السلطات المحلية بولاية سعيدة، مساء أمس الأربعاء، خلية للإصغاء مكلفة بتوجيه ومرافقة المستثمرين وحاملي المشاريع، حسبما أعلنه والي الولاية.

وأوضح السعيد سعيود، لدى إشرافه على اجتماع المجلس التنفيذي المخصص لقطاع الأشغال العمومية، أن هذه الخلية ستقوم بالإصغاء لجميع المشاكل والصعوبات التي تواجه المستثمرين وحاملي المشاريع الاستثمارية في المجالين الصناعي والفلاحي والعمل على إيجاد الحلول الناجعة لها وفق إطار قانوني منظم.

وتتشكل هذه الخلية التي يترأسها الوالي من مديريات الصناعة والمناجم والشؤون والتنظيم العامة وأملاك الدولة والسياحة والصناعة التقليدية والمحافظة العقارية.

وحث الوالي أعضاء الخلية على وضع آليات لتسهيل عملية استقبال المستثمرين من خلال إنشاء أمانة على مستوى الأمانة العامة للولاية تسند لها مهمة تدوين جميع عوائق المستثمرين التي تحول دون تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع والاجتهاد في إيجاد الحلول لها.

وذكر المسؤول أن ولاية سعيدة تتوفر على ثلاث مناطق نشاطات جديدة عبر كل من بلديات عين الحجر وعين السلطان ويوب إضافة إلى المنطقة الصناعية لبلدية سيدي أحمد تجري بها أشغال التهيئة الخارجية مؤكدا على ضرورة الإسراع في الانتهاء من جميع الأشغال من أجل تسليمها لمستحقيها من المستثمرين.

كان يستعمل مواقع التواصل الاجتماعي

توقيف مدبر «رحلات سرية» في مستغانم

تمكنت فرقة مكافحة الجرائم المعلوماتية بالمصلحة الولائية للشرطة القضائية بأمن ولاية مستغانم، من توقيف شخص يقف وراء تدبير عملية الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر باستعمال مواقع التواصل الاجتماعي، حسب الهيئة الأمنية.

وأوضح المصدر أن القضية تعود إلى شهر أوت المنصرم إثر رصد عناصر الفرقة المذكورة لمنشور يخص حساب فيسبوك «باسم مستعار» ينشط ضمن مجموعة افتراضية تدعو إلى الهجرة غير الشرعية وتقوم بالتدبير لها انطلاقا من سواحل ولاية مستغانم.

وأسفرت تحقيقات تقنية قام بها أعوان الشرطة المختصين في المجال الالكتروني عن كشف الهوية الحقيقية لصاحب الحساب ورقم هاتفه. وبعد إخطار وكيل الجمهورية لدى محكمة مستغانم أوقف المشتبه فيه (19 سنة) الذي اعترف خلال مواجهته بالأدلة والقرائن بالأفعال المنسوبة إليه وعثر أعوان الشرطة أثناء عملية التفتيش الالكتروني للهاتف النقال الخاص به على صور لقوارب النزهة ومحركات بأحد التطبيقات. ويتهمة التدبير للخروج من التراب الوطني باستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال أنجز ملف إجراء قضائي ضد الموقوف وقدم بموجبه للعدالة أين صدر في حقه حكم بالحبس سنة واحدة غير نافذة وغرامة مالية قدرها 100 ألف دج.

للتعاقد مع الأولمبي

كريم عريبي في نيم الأسبوع المقبل

يرتقب التحاق المهاجم الدولي الجزائري للنجم الساحلي التونسي، الأسبوع المقبل بناي نيم الفرنسي (الرابطة الأولى) من أجل التوقيع له، لينضم بذلك إلى مواطنه زين الدين فرحات، حسب صحيفة «ميدي ليبر».

وحسب المصدر، لم يتبق من ترسيم صفقة انتقاله سوى بعض الإجراءات الإدارية، لكي ينضم رسميا الى نيم، ليتمكن من حضور مباراة فريقه الجديد أمام لانس يوم 27 سبتمبر.

ويأتي استقدام عريبي، بالنظر إلى حاجة النادي الفرنسي لقلب هجوم قناص، وبعد نصيحة من المدير الفني، ذو الاصول الجزائرية، رضا حماش، بعد دراسة لعدة أيام لملف هداف النجم الساحلي. للتذكير، إدارة ممثل مدينة سوسة التي يرأسها رضا شرف الدين، قررت وضع اللاعب الجزائري على قائمة القابلين للتسريح مقابل 2 مليون دينار تونسي (أي 624 الف أورو)، في الوقت الذي ذكرت فيه بعض المصادر أن القيمة بلغت 800 ألف أورو. والتحق عريبي (26 سنة) بالنجم الساحلي قادما إليه من دفاع تاجنانت (الرابطة الجزائرية الثانية) خلال موسم 2019، ليصبح أحد اللاعبين الأساسيين للنادي التونسي، حيث تألق بصور خاصة في النسخة الحالية لرابطة الأبطال الإفريقية بتسجيله 10 هدفا. أما في البطولة، فلا يملك ابن مدينة الرغاية (شرق العاصمة) سوى هدفين. وفي البطولة الوطنية، تألق عريبي في نادي تاجنانت حيث تألق هناك في ظرف ستة أشهر (10 أهداف خلال 14 مباراة) قبل أن يضمه النادي التونسي في يناير 2019، علما أن عقده مع نادي سوسة ينتهي في 2022.